

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد قياسي بنكي و مالي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1980-2016)

تحت إشراف

أ.د بوتلجة عبد الناصر

من إعداد

سي محمد فايزة

من طرف اللجنة المتكونة من :

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د . بن بوزيان محمد
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بوتلجة عبد الناصر
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر	د. بن مسعود محمد
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر	د. صديقي أحمد

السنة الجامعية 2018 /2019



إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي

إلى الأستاذ المشرف: بوثلجة عبد الناصر

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة



شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا
على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا
من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل
وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات،

ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف : بوثلجة عبد الناصر

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي

كانت عوناً لنا

في إتمام هذا البحث

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء
II	الشكر والتقدير
III	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الأشكال
i-vi	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف الموازي	
03	1. الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي
03	1.1 . النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي
03	1.1.1 ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على الضرائب
03	2.1.1 . الاقتصاد غير الرسمي والمذهب التجاري (الميركانتيلي)
04	3.1.1 بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.
05	4.1.1 بداية التنظير للاقتصاد غير الرسمي ودوره في التنمية
08	2.1. ماهية الاقتصاد غير الرسمي
08	1.2.1 . مفاهيم مختلفة للاقتصاد غير الرسمي
11	2.2.1 مجالات دراسة الاقتصاد غير الرسمي
13	3.2.1 تسميات الاقتصاد غير الرسمي
14	4.2.1 معايير تحديد الاقتصاد غير الرسمي
16	3.1. طبيعة الاقتصاد غير الرسمي
16	1.3.1 . طبيعة العلاقات الموجودة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي
16	2.3.1 أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي
20	3.3.1 طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي و مؤشرات قياسه
25	4.3.1 آثار الاقتصاد غير الرسمي
33	4.1. إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
33	1.4.1 تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر
34	2.4.1 حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
35	3.4.1 أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
37	4.4.1 آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
40	2. سوق الصرف الموازي
40	1.2. إطار وطبيعة سوق العملات الموازي
40	1.1.2 . نشأة السوق الموازية للصرف
44	2.1.2 دوافع وجود سوق الصرف الموازي وآثاره
46	2.2. أدوات سياسة سعر الصرف و أثرها على السوق الموازية للصرف
46	1.2.2 . نظام الرقابة على الصرف

50	2.2.2. سياسة تخفيض العملة
54	3.2.2. سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة
55	4.2.2. تعددية سعر الصرف
58	3.2. حكم التعامل في العملات في السوق الموازي
58	1.3.2. فقه الصرف
59	2.3.2. حكم سعر الصرف في السوق الخفية (السوداء)
60	3.3.2. ضوابط ومعاملات للتعامل في النقد في السوق الموازية
61	4.3.2. أساليب المنهج الإسلامي لمعالجة قضية التعامل في العملات في السوق الخفية
62	4.2. تجارب الدول النامية في سوق الصرف الموازي
62	1.4.2. السوق الموازية للصرف في مصر
65	2.4.2. سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية في اليمن وتجربتها في سوق الموازي للصرف
66	3.4.2. سعر الصرف الموازي في السودان
68	4.4.2. إيران.. السوق السوداء جذور قديمة وأسباب عميقة
70	3. الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الموازي
70	1.3. دراسات ظهور السوق الموازية للصرف
70	1.1.3. نموذج اجينور
75	2.1.3. المنهج النقدي
78	2.3. نماذج التضخم وسعر الصرف الموازي
78	1.2.3. نموذج بينتو
81	2.2.3. النموذج الثاني بينتو
83	3.3. سوق الصرف الموازي التوازني
87	1.3.3. معدل السوق الموازية بالنسبة لتوازن المحفظة المالية في المدى القصير
88	2.3.3. على المدى الطويل
91	4.3. نموذج إحلال العملة
92	1.4.3. النموذج الاقتصادي لإحلال العملة
95	2.4.3. أهمية نموذج إحلال العملات في التنمية الاقتصادية
98	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: السوق الموازية و الأداء الاقتصادي الجزائري
101	1. تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر
101	1.1. سياسة سعر الصرف و السوق الموازية في الجزائر
101	1.1.1. بوادر ظهور السوق الموازي للصرف
102	2.1.1. توسع سوق الصرف الموازي
102	3.1.1. التوجه نحو اقتصاد السوق
103	4.1.1. تطبيق برامج التعديل الهيكلي

106	5.1.1. تجاذب سعري الصرف
106	6.1.1. السوق الموازية كمرجع ومعيار لتحديد قيمة العملة
109	2.1. طبيعة سوق العملات الموازي في الجزائر
109	1.2.1. محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر
112	2.2.1. سعر الصرف الموازي و الطلب على العملة في الجزائر
116	3.2.1. تأطير وتنظيم سوق العملات واستقطاب السوق الموازية
120	2. علاوة سعر الصرف الموازي و الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري
123	1.2. مؤشرات التوازن الداخلي
123	1.1.2. النمو الاقتصادي
134	2.1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر
144	3.1.2. التضخم
155	2.2. مؤشرات التوازن الخارجي
155	1.2.2. ميزان المدفوعات
166	2.2.2. سعر الصرف الحقيقي
176	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة قياسية لسعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر	
179	1. الدراسات السابقة
187	2. الدراسات القياسية
187	1.2. محددات علاوة السوق الموازية للصرف في الجزائر
188	1.1.2. الدراسة الاحصائية للمتغيرات
189	2.1.2. الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية
192	3.1.2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد
195	4.1.2. نتائج الاختبارات التشخيصية
197	2.2. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي
198	1.2.2. التكامل والاستقرارية
199	2.2.2. نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR
203	3.2.2. ديناميكية نموذج VAR
206	3-2. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر
208	1.3.2. التكامل والاستقرارية
209	2.3.2. نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM
210	3.3.2. ديناميكية نموذج VECM
213	4.2. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على التضخم
216	1.4.2. التكامل والاستقرارية
217	2.4.2. تقدير التضخم باستعمال نماذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلية (structural)

221	5.2. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على ميزان المدفوعات
223	1.5.2 التكامل والاستقرارية
224	2.5.2 اختلال سعر الصرف الحقيقي
229	3.5.2 : تقدير ميزان المدفوعات باستعمال منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة: NARDL
236	خلاصة الفصل الثالث
237	الخاتمة
245	قائمة المراجع
252	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي	32
02-01	التسعيرة الجبرية للعمليات	41
03-01	توازن سعر الصرف الموازي	85
04-01	معدل السوق الموازية بالنسبة لتوازن المحفظة المالية في المدى القصير	88
05-01	معدل السوق الموازية بالنسبة لتوازن المحفظة المالية في المدى الطويل	90
06-01	التعريف بإحلال العملة	92
01-02	منحنى تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1980-2016)	131
02-02	منحنى تطور الاستثمار والعلاوة للفترة (1980-2016)	140
03-02	منحنى تطور التضخم والعلاوة للفترة (1980-2016)	151
04-02	تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاوة سعر الصرف الموازي	163
05-02	سعر الصرف الحقيقي وقوة العملة	168
06-02	آثار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي	169
07-02	منحنى يوضح تطورات سعر الصرف الحقيقي للفترة (1980-2016)	174
01-03	اختلال سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني	228

المقدمة العامة

- أولاً: إشكالية الدراسة
- ثانياً: فرضيات الدراسة
- ثالثاً: دوافع الدراسة
- رابعاً: أهداف الدراسة
- خامساً: أهمية الدراسة
- سادساً: حدود الدراسة
- سابعاً: الدراسات السابقة
- ثامناً: محتويات الدراسة

المقدمة العامة

لقد جذبت الأسباب والآثار السياسية المترتبة على الاقتصاد غير الرسمي في كل من البلدان المتقدمة والنامية الاهتمام في السنوات الأخيرة حيث وجد أن التوسع في هذا الاقتصاد له آثار سلبية على الاقتصاد الرسمي وتثير هذه الآثار قلقاً خاصاً لدى صانعي السياسات في الاقتصاديات النامية حيث نجد تزايد العمالة غير الرسمية والأسواق الموازية للسلع والأصول المالية وعلى وجه التحديد في العملات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم شرعيتها إذ تطورت بشكل أصبح ينظر إليه المستهلك على أنه نشاط أو نموذج عادي يجلب إليه عدد كبير من الزبائن ويشغل فيه عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوفير، ولقد صار مألوفاً لدى الكثير من الباحثين أن دراسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تتم في سياق الدول النامية على اعتبار أن الكثير من الأشكال الرأسمالية المتخلفة هي الأكثر شيوعاً وانتشاراً في هذه الدول ومما يلفت الانتباه ما أثارته الدراسات الحديثة التي أجريت في الدول الصناعية من أن الأنشطة التي تشبه من الناحية الوظيفية تلك التي صُنفت تحت مفهوم اللارسمية في البلدان النامية في حالة تزايد وخاصة من ناحية التنظيم والأهداف.

وقد بلغت السوق الموازية للنقد الأجنبي حجماً ملحوظاً في بعض البلدان النامية ويعزى وجود سوق صرف أجنبية موازية كبيرة في البلدان النامية إلى نقص المؤسسات القانونية، مما يجعل التشغيل في القطاع الرسمي باهظ التكاليف حيث يشير وجود سوق موازية كبيرة للعملات الأجنبية ذات علاوة عالية إلى عدم التوازن في سوق الصرف الأجنبية والنظم التجارية (Dordunoo 1994) وبالتالي إلى تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، كما يؤدي التوسع في السوق الموازية للعملات الأجنبية إلى فقدان السيطرة الحكومية على الاقتصاد حيث يتم تحويل المزيد من المعاملات الرسمية إلى السوق الموازية وفي الوقت نفسه تعمل

علاوة سعر الصرف الموازي كضريبة ضمنية على الصادرات ومصدراً للعائدات المالية الخفية (1988 Pinto) بحسب (البدوي 1994).

قسط سوق الصرف الموازي هو سعر نسبي مهم يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية و مؤشر مهم للتضارب الموجود بين سياسة الاقتصاد الكلي ، أنظمة التجارة الخارجية وأسعار الصرف ومن المرجح أن يعود هذا التضارب على نتائج الاقتصاد الكلي من خلال التأثير على سياسة الحكومة وتوقعات القطاع الخاص (على سبيل المثال توقعات تخفيض قيمة العملة) بالإضافة إلى تكاليف الكفاءة المرتبطة بنظام الصرف المزدوج .

كما يمكن أن يؤدي قسط السوق الموازي المرتفع باستمرار إلى إضعاف الدور المخصص لسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد من خلال كشف مشكلة مصداقية سياسة الاقتصاد الكلي.

في ضوء هذه الصورة العامة لارتباطات علاوة سوق الصرف الموازية بمتغيرات الاقتصاد الكلي توصل (البدوي 1994) إلى الاستنتاج التالي:

... يبدو أن ارتفاع العلاوة له آثار سلبية على الصادرات الرسمية وضرائب التجارة الخارجية فضلاً عن تأثير إيجابي على هروب رؤوس الأموال، لذلك فإن ارتفاع العلاوة وتوسيع السوق الموازية يمكن أن يكون لهما آثار خطيرة على السياسة المالية والتجارية من خلال الضغط على القاعدة الضريبية في معاملات التجارة الخارجية وتوسيع الفرص لأنشطة الإيجار على نطاق واسع ،علاوة على ذلك فإن العلاوة العالية تزيد من تفاقم مشكلة الديون والقيود على العملات الأجنبية من خلال آثارها على هروب رأس المال والرصيد المسجل في الحساب الجاري كما أن مراقبة التضخم يمكن أن تصبح أكثر صعوبة في ظل أنظمة القسط العالية.

يتفق كل من (كيغويل وأوكونيل 1995) على أن سعر الصرف الموازي يتغذى على الاقتصاد من خلال التجارة والأسعار غير المشروعة كما أن لارتفاع علاوة سعر الصرف

الموازي آثار سلبية على الصادرات الرسمية وبالتالي على النمو و تشير التقديرات التقريبية إلى أن علاوة 10٪ من المرجح أن تخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4 نقطة مئوية و تخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نقطتين مئويتين في السنة (البنك الدولي 1994) وبالتالي فالعلاوة العالية لسوق العملات الأجنبية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه حسب السلطات في بعض البلدان النامية أسواق العملات الأجنبية الموازية قد تكون مرغوبة اجتماعيا في حالة عدم استيعاب سوق الصرف الرسمي للطلب على العملات الأجنبية كما تزيد من فرص العمل بزيادة التسيير المحلي لمدخلات الاستيراد، لكن هذا النوع من الجدل لا يحظى بتأييد تجريبي (صندوق النقد الدولي 1993) وعلى الرغم من أن السلوك العام لسوق الصرف الأجنبي الموازي متشابه في الاقتصاديات النامية إلا أن هناك اختلافات بين البلدان فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم السوق الموازية للنقد الأجنبي ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

وفقا لكل من (غي وكيجويل 1992) من المتوقع أن تكون العلاقة بين علاوة سوق الصرف الموازي والعوامل الأساسية التي تؤثر عليها أكثر وضوحا في الدول ذات العلاوة المرتفعة والتي تخضع إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي مقارنة بالدول التي تمتاز بعلاوة منخفضة لسعر الصرف الموازي.

الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تميزت بوجود سعر صرف موازي منذ سنة 1974 حيث أخضعت عملتها المحلية بعد الاستقلال لمجموعة من السياسات كانت تبحث من خلالها إلى إعطاء القيمة المنطقية للعملة دون الخروج عن الملامح العامة للنظام الاقتصادي السائد ، وكما هو معروف فقد اعتمدت الجزائر النظام الاشتراكي كمنهج اقتصادي دام قرابة الثلاثون سنة لذا كان على سياسة الصرف أن تتكيف معه بكل حيثياته الاقتصادية والسياسية

وبعد أن اختارت التخلي على هذا النظام كان ولا بد أن تعيد تكييف سياسة سعر الصرف مع النظام الاقتصادي الجديد الذي فرض تحولات جذرية في سياستها المتعلقة بسعر الصرف .

سعت الجزائر إلى إعادة النظر مجددا في نظام الصرف من أجل إعطاء الدينار الجزائري المرونة الكافية لمواجهة التغيرات الحاصلة في التجارة العالمية في ظل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة أخيرا وهذا من خلال تطبيقها لبرامج التعديل الهيكلي التي تهدف من خلالها إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986.

وفي ظل هذا النظام تم تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها الإجراء التخفيضي المرتكز على أسلوب المرونات لتعديل ميزان المدفوعات، وبالرغم من تخفيض قيمة الدينار مع نهاية سنة 1995 الذي أعقبه تخفيضات متتالية وإصلاحات تدريجية لتحرير التجارة حيث أصبح واحد دولار يعادل 54.75 دج خلال سنة 1996 في السوق الرسمي و85 دج في السوق الموازي بفارق قدره 30.25 دج ظل القسط الموازي مرتفعا سنتي 2013 و2014 حيث تجاوز سعر صرف الدولار خلال سنة 2013 على مستوى السوق الموازية بالجزائر كل التوقعات وتطلعات المتتبعين حين سجل 113 دينار عن كل دولار واحد، الأساس المنطقي وراء هذه الإصلاحات السياسية هو تحقيق توحيد الأسعار الرسمية ومعدلات الصرف الموازية لدمج السوق الموازية في الاقتصاد الرسمي.

من أجل التغلب على تأثير نشاط سوق الصرف الأجنبي الموازية على النمو الاقتصادي وفي محاولة لتوحيد أسعار الصرف الرسمية والموازية تحاول العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تخفيض العلاوة الموازية من خلال تخفيض قيمة العملة، وبالمثل شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج لتحرير العملات الأجنبية بتخفيض كبير في سعر صرف الصرف حيث شهد سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 2000 نسبة تخفيض العملة بـ 40% وذلك بإتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين

الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الأمر الذي أنقص من الطلب عليها في السوق الموازية و كذلك ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل من الطلب على العملة الصعبة .

إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق قد فرض على اقتصادها تداعيات منها: رفع الدعم وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص، كل هذه الأمور إذا أرادت الحكومة الجزائرية أن تكون في مصلحة الاقتصاد الوطني فما عليها إلا توفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة وهذا يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف على الأقل من آفة الاقتصاد الخفي والذي يعود انتشاره إلى عدة عوامل متعددة في أشكالها و متكاملة في تأثيرها.

كما أن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة و تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء فتطور الجهاز المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع خاصة وأن معظم الدول النامية تعاني من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه وتأثيره، وهو بالتالي يحتاج إلى التطور ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه.

أولاً: إشكالية الدراسة

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدا من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة على متانة الاقتصاد لأية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة ومن بين هذه العوامل الاقتصادية التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني لأي دولة،

فوجود سوق صرف للعملات الأجنبية الموازية تشير إلى أن انحراف سعر الصرف الرسمي عن قيم العملات المحلية يؤدي إلى قصور في الاقتصاد لذا حاولت العديد من البلدان القضاء على السوق الموازية للصرف إما عن طريق تعويم سعر الصرف أو عن طريق محاولة ضبط سعر الصرف الرسمي نحو سعر السوق الموازية.

وطوال العقود القليلة الماضية أثارت مسألة أسواق الصرف الموازية اهتماما كبيرا بالسياسة في البلدان المتقدمة والنامية ويرجع هذا إلى أن الفجوة الهائلة بين سعر الصرف الموازي والرسمي تؤدي إلى تأثير سلبي على أداء الاقتصاد الكلي من حيث ارتفاع معدل التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي وبيئة غير الجذابة للاستثمار وأداء سلبي على الصادرات.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الأثر الذي يلعبه سعر صرف موازي على الأداء الاقتصادي الكلي و وهذا من خلال الدراسة القياسية لعلاوة السوق الموازي للصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما أثر سعر الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1. ما هي محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر؟
2. ما هي نتائج وجود سعر صرف موازي على الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري؟
3. ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية للمتغيرات التي قد تطرأ على علاوة سعر

الصرف الموازي في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للقيام بدراستنا المتضمنة للإشكالية المطروحة أعلاه يمكن طرح الفرضية التالية:

- إن وجود سوق صرف موازية في الجزائر يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: النمو الاقتصادي، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات.

ثالثاً: دوافع الدراسة

باعتبار قلة البحوث في هذا الجانب وخاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، كان من المحفزات التي دفعتني للقيام بالبحث في آثار سعر الصرف الموازي على الاقتصاد الجزائري الكلي.

رابعاً: أهداف الدراسة

الهدف العام من هذه الدراسة هو تحليل الأثر الذي يلعبه سعر الصرف الموازي على الاقتصاد الجزائري بشكل أكثر تحديداً سوف تقوم الدراسة بتحديد وتقدير نموذج محددات علاوة السوق الموازية للصرف ودراسة تأثير التغيرات في العلاوة على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في الجزائر وكذا استخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة.

خامساً: أهمية الدراسة

يتضح أكثر الغرض من هذه الدراسة من خلال إبراز تأثيرات التغيرات في سعر الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي الكلي، ذلك من خلال صياغة نماذج قياسية تعكس أثر التغيرات في علاوة سوق الصرف الموازي على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الجزائر .

سادسا: حدود الدراسة

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني فيما يخص الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري أما الإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة ما بين 1980-2016.

سابعاً: الدراسات السابقة

-دراسة إبراهيم البدوي بعنوان: *Macroeconomic management and the Black Market for Foreign Exchange in Sudan* - فبراير 1992- البنك الدولي- تعتبر هذه الورقة البحثية جزء من أكبر مشروع بحثي حول الآثار الاقتصادية الكلية لأسواق الصرف المتعددة في البلدان النامية، حيث استخدم البدوي نموذجاً بسيطاً للتوازن العام لاشتقاق نموذج لعلاوة السوق السوداء للعملات الأجنبية في السودان كخطوة لإصلاح الاقتصاد الكلي، تظهر النتائج أن ارتفاع العلاوة يكون له آثار سلبية على الصادرات الرسمية وعائدات الضرائب من التجارة الخارجية كما أنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع العلاوة إلى تسريع هروب رأس المال.

-ورقة بحثية *Janine Aron-Ibrahim A. Elbadawi* بعنوان: *Parallel Markets, the Foreign Exchange Auction, and Exchange Rate Unification in Zambia* - 1992- حيث وجد الباحثان أن السوق الموازية الكبيرة قد تسبب مشاكل في إدارة الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي أيضا تظهر النتائج أن التضخم الأجنبي وانخفاض سعر السوق السوداء يزيد بشكل مباشر التضخم المحلي، وتم استنتاج أن إصلاح سعر الصرف بدون إصلاح مالي قد يكون عديم الجدوى وأنه من المهم تحرير الأسواق التجارية والمالية الرئيسية بطريقة تمنع كل من السوق الموازية و العلاوة من العمل كإشارة رئيسية للاقتصاد.

-ورقة بحثية *Derrese Degefa* بعنوان: *The parallel foreign exchange market and macroeconomic performance in Ethiopia* عن مجلة اتحاد البحوث الاقتصادية الأفريقية نيروبي، رقم 107-ماي 2010- تم من خلالها معالجة التغيرات في العلاقة التي

ترتبط علاوة سعر الصرف الموازي بحركات متغيرات الاقتصاد الكلي وهذا من خلال معرفة محددات علاوة سعر الصرف الموازية على أساس نموذج تدفق المخزون، دراسة تأثير العلاوة على صادرات و التحقيق فيما إذا كان التضخم يسبب سعر الصرف الموازي.

-دراسة *Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla* بعنوان: «*Parallel Market for*

Foreign Exchange in Sudan: Determinants and Impact on Macroeconomic

Performance» مجلة منتدى البحوث الاقتصادية- نوفمبر 2017- تحاول هذه الورقة

تحديد العوامل التي تؤثر على علاوة سعر الصرف الموازي في السودان خلال الفترة

1979-2014 بالإضافة إلى فحص تأثير العلاوة على الأداء الاقتصادي، وهذا بالتركيز

على ثلاثة من مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وهي النمو الاقتصادي والتضخم

والصادرات.

تظهر النتائج التجريبية أن علاوة سعر الصرف الموازية تتأثر بشكل كبير

بمتغيرات السياسة مثل سعر الصرف الحقيقي، الانفتاح التجاري وعرض النقود كما وجد

أن لكل من الناتج المحلي الإجمالي ، المعدل المتوقع لتخفيض قيمة العملة والمساعدات

الخارجية تأثير كبير على علاوة الصرف الموازي، علاوة على ذلك تثبت النتائج أن علاوة

السوق الموازية لها تأثير سلبي على كل من النمو الاقتصادي وأداء الصادرات ومن

المتوقع وجود علاقة إيجابية وهامة بين العلاوة ومعدل التضخم فقسط سعر الصرف

الموازي له تأثير سلبي على أداء الاقتصاد الكلي في السودان وبناء على ذلك تختم الورقة

ببعض الآثار السياسية التي تهدف إلى تضيق الفارق بين سعري الصرف الموازي

والرسمي كوسيلة مهمة لاحتواء الضغوط التضخمية، تحسين القدرة التنافسية للصادرات

وتعزيز النمو الاقتصادي.

ثامنا: محتويات الدراسة

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا وضع خطة مكونة من ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة وقد تناولنا في المقدمة أهمية الدراسة، أهدافها وأدبياتها وكذا الإشكالية والفرضيات التي تم عرضها وأهم المناهج بالإضافة إلى خطة الدراسة .

إذ تناولنا في الفصل الأول الاقتصاد غير الرسمي وسوق الصرف الموازية بما يلقي الضوء على مفردات موضوع الدراسة وذلك عن طريق تقسيم الفصل إلى ثلاثة عناصر بدءا بالإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي ثم إطار وطبيعة سوق العملات الموازي مع التطرق إلى الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الموازي .

وقد تم تخصيص الفصل الثاني بعنوان السوق الموازية والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر حيث تم التحليل المقارن لتطور سعر الصرف الموازي والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

وفي الفصل الثالث والذي يختص بدراسة قياسية لسعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر تم باستخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي لتقدير التأثير الذي يمكن أن تلعبه علاوة سعر الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي الكلي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 1980-2016 وفي الأخير خاتمة نوضح فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها وأهم التوصيات المقترحة.

الفصل الأول

1. الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

- 1.1 النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي
- 2.1 ماهية الاقتصاد غير الرسمي
- 3.1 طبيعة الاقتصاد غير الرسمي
- 4.1 إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

2. سوق الصرف الموازي

- 1.2 إطار وطبيعة سوق العملات الموازي
- 2.2 أدوات سياسة سعر الصرف وأثرها على السوق الموازية
للصرف

- 3.2 حكم التعامل في العملات في السوق الموازي
- 4.2 تجارب الدول النامية في سوق الصرف الموازي

3. الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الموازي

- 1.3 دراسات ظهور السوق الموازية للصرف
- 2.3 نماذج التضخم وسعر الصرف الموازي
- 3.3 سوق الصرف الموازي التوازني
- 4.3 نموذج إحلال العملة

الفصل الأول : الاقتصاد غير الرسمي وسوق الصرف الموازية

إن التوسع في الاقتصاد غير الرسمي له آثار سلبية تثير قلقا خاصا لدى صانعي السياسات في الاقتصاديات النامية حيث تزايد العمالة غير الرسمية والأسواق الموازية في السلع والأصول المالية وعلى وجه التحديد في العملات الأجنبية، فتدخل الحكومة في سوق سعر الصرف يؤدي إلى ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية التي تعتبر واحدة من الظواهر الشعبية في البلدان النامية.

ومن المسلم به أيضا أن لسعر الصرف الموازي تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي الكلي حيث يقلل من التجارة والنمو بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي الفارق بين السعر الموازي والسعر الرسمي إلى فرض أنشطة المضاربة في العملات الأجنبية والتجارة غير المشروعة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وانحراف تدفقات التحويلات من القنوات الرسمية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الجزائر و الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الموازي.

1. الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

تعاني الدول المتقدمة والنامية من ظاهرة تهدد اقتصادياتها تتمثل في الاقتصاد غير الرسمي حيث أصبح هذا الأخير حقيقة وواقع معاش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي.

1.1 . النشأة والتطور التاريخي للاقتصاد غير الرسمي

تباينت الآراء والنظريات حول تحديد نشأة وظهور الاقتصاد غير الرسمي فهناك من يربطه بظهور الضرائب وهناك من يربطه بالمذهب التجاري ثم أتت المدارس الفكرية على اختلاف توجهاتها لتربط دور الاقتصاد غير الرسمي بالتنمية وعلاقته بالاقتصاد الرسمي إضافة إلى النماذج المفسرة للاقتصاد غير الرسمي كنموذج تخصيص الوقت والتهرب الضريبي.

1.1.1 . ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على الضرائب

يرتبط ظهور الاقتصادي غير الرسمي مع بداية ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب، فوجود الضرائب فرق بين أنواع الاقتصاد القائم حيث حول النشاط إلى طريقتين: طريق يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة وطريق يصب في مصب غير شرعي ولا يدخل بالتالي في حساباتها.

ويعتبر النظام الضريبي في مصر قديما من أفضل النظم الضريبية وأقدمها حيث كان الجند يمرون طوال اليوم في الشوارع ليراقبوا ما يحدث من أعمال وأنشطة اقتصادية ويجمعون عليها الضرائب.¹

2.1.1 . الاقتصاد غير الرسمي والمذهب التجاري (الميركانتيلي)

استخلص الاقتصادي البيروفي «هيرناند دي سوتو» بأن الدول المتقدمة شهدت قبل تطورها شبيها بين الانقسام في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي والذي وجده في اقتصاديات الدول المتخلفة وهذا بالرغم من عدم استخدام المؤرخين مصطلحي (رسمي وغير رسمي) في

¹ نسرين عبد الحميد نبيهة: الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2005 ، ص10

وصفهم للحياة الاقتصادية في أوروبا بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر وهي الفترة التي ساد فيها المذهب التجاري.

ومن ثم فهو يرى أنه كما هو الحال في البلدان المتخلفة توجد في البلدان الماركنتيلية مجموعة صغيرة من التجار والنبلاء ذات امتيازات تعمل بمباركة السلطات وطبقة كبيرة من فقراء الحضر وفلاحى الريف كانوا يقومون بأنشطتهم الاقتصادية خارج التيار الرئيسي¹. اتسمت أوروبا في هذه الفترة بوجود نقابات تقييدية للتجار والصناع واحتكارات تمنحها الدولة وقواعد تعسفية تحكم كل جوانب الحياة الاقتصادية وكان التأثير الإجمالي لذلك منع الغالبية من المشاركة في الحياة الاقتصادية، و النتيجة أن مؤسسات الغالبية (القطاع غير الرسمي) فرضت واقعها على القانون الرسمي من خلال انتشارها الكبير.

وتتبع «دي سوتو» هذا الانتشار حتى أصل أمريكا الشمالية الأنجلوساكسونية نفسها و إلى 400 سنة على الأقل في أوروبا الغربية ونحو 400 سنة للوراء في اليابان وفي أماكن أخرى في آسيا إلا أن المؤسسات غير الرسمية لم تصل كتلتها الحرجة المؤثرة إلا في القرن 18 و19².

3.1.1 بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

ابتكر عالم الإنسانيات «كيث هارت» مفهوما جديدا هو (اللا رسمية) جذب اهتمام الدارسين له من خلال طرحه لورقة عمل في مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا والذي انعقد عام 1971 بحيث اعتمد على العمل الميداني الذي قام به في عشوائيات مدينة (أكرا) عاصمة (غانا) وناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية الذين يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة.

كما قام باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولد دخلا لمساعدة الفقير على العيش دون أي تهديد للغني في دول العالم الثالث من خلال مقاله الذي نشره سنة 1973 في مجلة دراسات إفريقيا الحديثة *African studies The journal of modern* التي تصدرها -جامعة كامبردج

¹ هرناندو دي سوتو، الدرب الآخر: الثورة الخفية في العالم الثالث، ترجمة شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1441، ص 12.

² هرناندو دي سوتو، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

- بعنوان مزايا الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا *Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana.*

في عام 1972 منظمة العمل الدولية كانت أول من نقح مصطلح (اللا رسمية) في تقريرها عن الدخل والتوظيف في (كينيا) والذي أقر بوجود قطاع هامشي وغير منظم من الاقتصاد الحضري ينتج سلعا ويخلق وظائف ودخولا للفقراء، سمي منذ ذلك الحين بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم وهو قطاع منفصل ومستقل ذاتياً وقد تم تعريفه بمقارنته بالقطاع الرسمي من خلال خصائص تميزه عنه.

وقد زاد الاهتمام بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من طرف واضعي السياسة بعد نشر مقال سنة 1977 في جريدة *Financial analystes journal* حول اهتمام الصحافة الأمريكية في السبعينات بهذا الموضوع والذي جاء نتيجة الجهد الذي بذله «بيتر قوتما» في محاولة للوصول إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي بحيث تعد هذه المحاولة هي الشرارة الأولى للاهتمام السياسي والأكاديمي لمناقشة هذا الموضوع وقُدِّر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 10 % من الناتج القومي الإجمالي من نفس السنة ، و يمكن القول أن دراسة الظاهرة من حيث الحجم والنمو والأسباب والآثار قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انطلق إلى كافة أنحاء العالم¹.

4.1.1 بداية التنظير للاقتصاد غير الرسمي ودوره في التنمية

كان الاقتصاد غير الرسمي محل نقاش كبير بحيث يرى بعض المراقبين في الاقتصاد غير الرسمي أن له دوراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية كونه يمثل مجموعة مشاريع صامدة ومتاحة ومرنة خلال الأزمات الاقتصادية وبالتالي يعتبر كمصدر لكسب العيش للفقراء العاملين.

بينما يمثل للآخرين مصدراً لمشكل كبير لما له من تأثير سلبي على الإنفاق على البنية التحتية وحثهم في ذلك هي أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يتجنبون عمدا التنظيمات

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2006 ، ص6.

والضرائب ما يقلص من إيرادات الدولة وتمحورت النقاشات من ناحية التنظير للاقتصاد غير الرسمي في أربعة مدارس مهيمنة للتفكير وهي:

أ. المدرسة الثنائية في فترة السبعينات :

تقوم هذه المدرسة على فكرة أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة هامشية توفر دخلاً للفقراء وتشكل شبكة أمان في أوقات الأزمات¹ وتبعاً للمدرسة فإن استمرار الأنشطة غير الرسمية يعود إلى حد كبير إلى عدم وجود القدر الكافي من مناصب العمل المناسبة و الجديدة التي تمتص فائض العمالة وهذا راجع إلى بطء نسبة النمو الاقتصادي و سرعة تزايد معدلات النمو السكاني.

قدّم برنامج العمالة العالمية في أمريكا اللاتينية التابع لمنظمة العمل الدولية تفسيراً ثنائياً بديلاً للقطاع غير الرسمي على أنه قطاع هامشي من الاقتصاد والذي يبحث فيه الناس عن البقاء حيث ركز البرنامج على الدخل والتوظيف من خلال استخدامه لمعيارين :

- معيار وضعية العمل الذي يستند على فكرة اعتبار أن القطاع غير الرسمي يتضمن الوظائف المنزلية، العمالة المؤقتة والمهن الحرة.
- معيار مستوى الأجور الذي يعتبر أن الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي (المتميز بقلة الإنتاجية) هم عادة الذين يحصلون على الحد الأدنى للأجور.

آخر نظرية في المدرسة الثنائية تعاملت مع القطاع غير الرسمي على أنه قطاع غير محمي متكون من وحدات لا تستطيع الدخول إلى النظام الرسمي ولا إلى مؤسسات الائتمان الرسمية وهي وحدات غير محمية جزئياً أو كلياً بالقوانين ولا تستطيع أن تستفيد من مزايا القطاع الرسمي².

¹ Women In Informal Employment: Globalizing and organizing; Room 541, Royal Exchange, Manchester, M2 7EN Company Limited by Guarantee – Company N°. 6273538. p. 15.

² Anis KACEM, Mohamed BENSALAH, et autre, Op. Cit, p.5.

ب. المدرسة البنيوية (أواخر السبعينات والثمانينات)

اشتهرت بأعمال «كارولين موزر-1978- و أليكسندرو بورتس-1989-» يرون أنه ينبغي النظر إلى القطاع غير الرسمي كقطاع تابع يتكون من وحدات اقتصادية (مشروعات صغيرة) وعمال يحد من تكاليف المدخلات وتكاليف العمل وبالتالي يزيد القدرة التنافسية لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة الرأسمالية (القطاع الرسمي).

وفي تناقض ملحوظ مع النموذج الثنائي تنظر المدرسة البنيوية إلى أنه توجد أشكال مختلفة من أنماط وطرق الإنتاج لوحظت في العلاقة بين القطاعين ليس فقط من ناحية تعايشهما ولكن أيضا من ناحية اتصالهما وترابطهما بطريقة غير قابلة للانفصال حيث أن معدلات النمو البطيئة في القطاع الرسمي يمكن أن تسرعها معدلات النمو في القطاع غير الرسمي¹. حسب هذه المدرسة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأنشطة غير الرسمية وهي: الأنشطة المعاشية، أنشطة مرتبطة بالقطاع الرسمي عن طريق المقاوله من الباطن ومؤسسات غير رسمية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ولديها قدرة على تراكم رأس المال.

ت. المدرسة القانونية (الثمانينات والتسعينات)

اشتهرت بأعمال الاقتصادي «هيرناندو دي سوتو» في فترة الثمانينات والتسعينات تقوم هذه المدرسة على فكرة أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة (الريادية) الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي من أجل تجنب التكاليف والوقت والجهد المستغرق في التسجيل في القطاع الرسمي².

ويعني «دي سوتو» بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المهن الاقتصادية غير الإجرامية التي تتم إما في انتهاك تقني للقانون مثل تشغيل مشروع دون تصريح أو تتم في ظل قانون تمييزي³ وأن أصحاب المشاريع الصغيرة سيستمرون في الإنتاج بصورة غير رسمية أطول فترة ممكنة مادامت الحكومة تفرض إجراءات مرهقة ومكلفة لأصحاب المشاريع و المبالغ فيها

¹ Women In Informal Employment: Globalizing and organizing, Op. Cit, p. 1.

² Women In Informal Employment: Globalizing and organizing: About The Informal Economy Definition

³ هرناندو دي سوتو "الدرب الآخر" الثورة الخفية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 10.

من شأنها خنق القطاع الخاص، كما دافع «دي سوتو» عن حقوق الملكية كوسيلة لتحويل الممتلكات غير رسمية إلى رسمية حتى يمكن الاستفادة منها كأصول رأسمالية.

ث. المدرسة غير الشرعية في الألفية

اشتهرت بأعمال الاقتصاديين «النيو-الكلاسيك والنيو-ليبرال» حيث اعتبروا أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يسعون عمدا لتجنب اللوائح والضرائب وفي بعض الحالات للتعامل بالسلع والخدمات غير المشروعة و يرتبط هذا المنظور مع فكرة أن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد أسود. ووفقا لهذه المدرسة فإن أصحاب المشاريع غير الرسمية يختارون العمل بصورة غير قانونية أو حتى إجرامية من أجل تجنب الضرائب، اللوائح، القوانين التجارية، مصاريف الكهرباء ورسوم الإيجار وغيرها من تكاليف التشغيل الرسمية¹.

2.1 . ماهية الاقتصاد غير الرسمي

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ليست بوليدة النصف الثاني من القرن العشرين بالتحديد بل هي ظاهرة قديمة قدم الدولة والاقتصاد ذاتهما إنما الجديد فيها يكمن فقط في طريقة طرحها والاهتمام بها، فتعريف الاقتصاد غير الرسمي يعد من الأمور المهمة خصوصا في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد وليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمقصود بالاقتصاد غير الرسمي حيث يختلف مفهومه حسب الأنشطة التي تتم في مثل هذا الاقتصاد.

1.2.1 . مفاهيم مختلفة للاقتصاد غير الرسمي

الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم يوظف كل من يجد فرصة العمل فيه ويمتاز بتنوع القطاعات: التجارية، الإنتاجية، الخدماتية... الخ. تتم فيه العلاقات بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي كعدم احترام القواعد و قوانين العمل.

¹ Women In Informal Employment Globalizing and organizing, Op. Cit., p, 1.

حيث يعرف «*Smith Philip*» الاقتصاد غير رسمي على أنه إنتاج السلع و الخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعاً أو غير مشروع و الذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للنتاج الداخلي الخام¹ ويذهب «*Tanzi Vito 1982*» إلى تعريف الاقتصاد غير رسمي على أنه مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية².

ويعد «*Gutmann 1977*» أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي *Subterranean Economy* والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها «*Gutmann*» وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة.

حسب «*Mirus, Roger And Smith 1994*» يعتمد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي على أنه كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد وبذلك تكون نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة ووفقاً لذلك فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. كما يعتمد من منظور ثاني على أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج الوطني في الاقتصاد ككل وفي هذه الحالة سيتسع الاقتصاد غير الرسمي ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليداً للدخل سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية أو إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: التهرب الضريبي و الإقتصاد الأسود ،مرجع سبق ذكره،ص15

² فيتو تانزي : الإقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية آثارها، مجلة التمويل والتنمية، عدد 4 ديسمبر 1983،ص10

أ. تعريف مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة

يعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموع الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية و المناطق بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي و الناتج القومي.¹

ب. تعريف المكتب الدولي للعمل

قدم تعريفا للنشاط غير الرسمي على أنه مجموعة وحدات منتجة لخيرات أو خدمات بغرض خلق عمل وموارد للأشخاص المعنية، هذه الوحدات تتميز بتنظيم متدني تعمل بمستوى صغير مع تمييز قليل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل إنتاج كما أن علاقات العمل تتركز أساسا على العمل الظرفي، العلاقات العائلية الشخصية أو الاجتماعية.²

وقد أوضح تقرير مكتب العمل الدولي لسنة 1991 جملة من خصائص القطاع غير الرسمي حسبته هي تلك الوحدات الصغيرة جدا لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات المتمركزة في المناطق الحضرية وهذه الوحدات هي أساسا ملك العمال المستقلين الذين يوظفون عادة يد عاملة أو ربما عدد من الأجراء أو الممتهين وهي لا تتوفر في أحسن الظروف إلا على وسائل بدائية ويد عاملة ضعيفة التأهيل وهذا ما يفسر إنتاجيتها وهي لا تجلب غالبا للذين يفتاتون منها سوى مداخيل محدودة وغير منتظمة ومناصب شغل غير مستقرة.³

ت. تعريف صندوق النقد الدولي:

حسب صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي لا يشمل فقط الأنشطة غير المشروعة بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن

¹ عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي المفاهيم، المكونات، الأسباب، الطبعة رقم 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

2005، ص15

² Boufenik (f) et Elaidi (a), *l'informel en Algérie : quelle approche ?*, revue économie et management, université de TLEMCEN, N°1, MARS 2002, p 54.

³ منشورات المكتب الدولي للعمل (1991): تقرير عادي ص19-23.

تم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع بشكل عام للضريبة إذا أبلغت بها السلطات الضريبية.¹

2.2.1 مجالات دراسة الاقتصاد غير الرسمي

يختلف تعريف الاقتصاد غير الرسمي حسب الزاوية أو المجال الذي تتم دراسته فيه:

أ. من الناحية الاقتصادية

يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام القياسية ويعتبرونه مجموع النشاطات الرسمية وغير الرسمية وهو الذي يمثل المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي لأية دولة وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد غير الرسمي هو الفرق بين الواقع الاقتصادي والاقتصاد الرسمي أو الفرق بين الحقيقة الاقتصادية والاقتصاد الرسمي.²

وتجدر الإشارة على أنه إذا كان الاقتصاد الرسمي معلوماً فإن المشكل المطروح يبقى تحديد الواقع الاقتصادي وهذا الأخير يجب معرفته معرفة دقيقة وتحديد ما ينتمي إلى هذا الواقع وما لا ينتمي إليه وتعتبر هذه مسألة في غاية الأهمية حيث لا يعني أبداً أن كل نشاط أو مجهود بشري ينتمي حتماً إلى مجال الواقع الاقتصادي وتحديد هذا الواقع ليس بالأمر السهل هذا ما يجعل الاقتصاد غير الرسمي في غاية الصعوبة.

ب. من الناحية الإحصائية:

هو ذلك النشاط غير المصرح به وغير المقيد في إحصائيات الدولة أي يفلت من الإحصاء ويمكن تعريفه على أنه مجموعة النشاطات الاقتصادية التي يترتب عنها مداخيل لا يمكن قياسها من طرف الإحصائيات الرسمية المكلفة عادة بوضع مقاييس الدخل الوطني والنواتج الوطني.³

¹ فريدريك شنايدر، دومنيك آنستي: الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 30، مارس 2002، ص2

² Arnold heertje et philippe barthelemy, *l'économie souterraine : édition economica* ; France, 1984 ; p8

³ بخشي غوتي، بومدين طيبي: الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة: التجربة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير

الرسمي في الجزائر الآثار وبل الترويض، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007-ص4

ت. من الناحية الاجتماعية والقانونية

طبقا لتعريف علم الاجتماع فإن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة نشاطات ذات تشكيلة اجتماعية اقتصادية تهدف إلى تلبية حاجات هذه التشكيلة أو الأفراد فيها وتتجز نشاطاتها من خلال منشآت تعمل على تخفيض تكلفة مدخلات النشاط والتحرر من القيود الرسمية ويقوم بها أفراد يعملون لحسابهم أو من خلال أسرهم أو من خلال تلك المنشآت أو من خلال المجتمع وقد فرضت الظروف الموضوعية والذاتية والطبقية وطبيعة المهارات والخلفيات التعليمية على هؤلاء الأفراد الدخول في هذا الاقتصاد أو اختياره لاتساقه النسبي مع ظروفهم¹ حيث يعتبر مصدر تمويل سريع أفضل من نظام تمويل الاقتصاد الرسمي الذي يتميز بالبيروقراطية وثقل الإجراءات والتكاليف.

أما من الناحية القانونية فيعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموع النشاطات الاقتصادية المحققة على هامش أو خارج القوانين والواجبات الجبائية والاجتماعية والتي تفتت من إحصاءات المحاسبة الوطنية وقد تكون هذه النشاطات مخالفة للقانون أو غير مصرح بها كليا.²

ث. من الجانب الوظيفي

تعتبر دراسات المكتب الدولي للعمل في بداية السبعينات في إطار تحضير برنامج عالمي للشغل نقطة الانطلاق للاهتمام بموضوع الاقتصاد غير الرسمي حيث لوحظ تزايد عدد سكان المناطق الحضرية بسرعة كبيرة خاصة في المدن الكبرى، وبالمقابل لم ترتفع البطالة بنفس الدرجة وأن جزءا كبيرا من اليد العاملة الحضرية تم امتصاصها ليس من طرف الصناعات الكبيرة المنظمة أو قطاع الخدمات لكن من قبل نشاطات صغيرة الحجم وهي ما أطلق عليها الاقتصاد غير الرسمي ومن هنا لوحظ وجود قطاعين رسمي وغير رسمي أي ازدواجية في الاقتصاد.³

¹ هاني الحوراني وآخرون: القطاع غير الرسمي في الأردن (دراسة ميدانية)، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد

للنشر، الأردن، 2006، ص16

² Pierre pestieau, *l'économie souterraine*, hachette, France, 1998 ; p11

³ Chaib bounoua, *une lecture critique du secteur informel dans les pays tiers monde*, les cahiers du CREAD, N°30, 1992, p91.

3.2.1 تسميات الاقتصاد غير الرسمي

تعددت تسميات الاقتصاد غير الرسمي نظرا لتعدد الظاهرة حيث تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابهة و تعكس بدرجة متفاوتة جوانب من هذه الظاهرة والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من التحليل حتى يمكن فهمها ومعالجتها وجميع هذه التسميات تبقى صحيحة ودقيقة في إطار الدراسة التي وضعت فيها .

يشمل كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي لذلك اختلفت تعاريف الاقتصاد غير الرسمي منذ نشأته بتعدد التسميات المقدمة له :القطاع التقليدي، القطاع غير الرسمي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي...الخ.

أ. الاقتصاد الأسود

يشمل هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي مجموعة الأنشطة التي تدر عائدا في السوق لكنه غير مصرح به لدى السلطات العمومية .

مفاهيم الاقتصاد الأسود، الاقتصاد المخفي، العمل الأسود، الاقتصاد الموازي...تدل كلها على الجزء غير الظاهر من الاقتصاد الرسمي و يجب عدم الخلط بين الأموال السوداء التي تعتبر كثمار للأنشطة الرسمية غير المصرح بها وبين الأموال القذرة و الدنيئة التي تعتبر بمثابة الأرباح الناجمة عن الأنشطة غير الشرعية و الجرائم.

ب. الاقتصاد الموازي

يضم هذا الاقتصاد الأنشطة التي تمارس في هامش النظام التجاري التقليدي فهو لا يتعلق بالعمل المخفي لأن الأفراد اختاروا هذا النوع من الأنشطة لسهولة ممارستها وليس من أجل البحث عن الربح إذ أن هذه الأنشطة يصعب قياسها (Claude .B, 2000:7)

ت. الاقتصاد غير المنظور

إن مصطلح الاقتصاد غير المنظور يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون مندمجة في الناتج الداخلي الخام لكنها لسبب أو لآخر تكون غير مسجلة في حسابات المحاسبة الوطنية و يشمل هذا النوع من الاقتصاد الأنشطة التي لا يمكن ملاحظتها مثل

الأنشطة غير الرسمية الباطنية فهو يغطي ثلاث أنواع من الاقتصاد: غير القانوني، الخفي وغير الشرعي.

ث. الاقتصاد التحتي

يشمل كل النشاطات الاقتصادية التي تتحقق على هامش التشريعات الجزائية، الاجتماعية أو المالية والتي تفلت بشكل كبير من حسابات المحاسبة الوطنية هذا يعني أنها تجمع في نفس الوقت بين النشاطات المخفية لكونها غير قانونية أو الموسومة بالغش (عمل مخفي، الغش الضريبي،..) و النشاطات الخاصة (Marc Debark.H, 1992).

ج. القطاع غير الرسمي

يعود أول استعمال لهذه التسمية للأنتروبولوجي «كايث هارت» سنة 1973 وقد تم استعمالها لأول مرة باللغة الانجليزية (*Informel Sector*) بينما يرجع بعض الباحثين أقدميه أكثر لهذه التسمية فهي تعود إلى فترات الخمسينات تحت شكل آخر وهو (القطاع غير المنظم) والذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير وجزء من النشاطات غير النقدية. هو عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق في هامش التشريعات الجزائية الاجتماعية و الضريبية، بمعنى آخر هي الأنشطة التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية كما يعرف على أنه مجموعة الأنشطة التي تفلت للسياسة الاقتصادية الاجتماعية وبطبيعة الحال لكل قوانين الدولة.

4.2.1. معايير تحديد الاقتصاد غير الرسمي

بناء على دراسات مكتب العمل الدولي يكون النشاط غير رسميا إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة التالية:¹

- سهولة ممارسة النشاط غير الرسمي بالنظر إلى غياب الحواجز عند الدخول؛
- استعمال موارد محلية (الاعتماد على المساعدات العائلية، تمويل ذاتي، ادخار جواربي، غياب القرض المؤسساتي)؛
- الملكية العائلية للمؤسسة؛

¹ Chaib bounou ,op cit ,p93

- الحجم الصغير للمؤسسة (عدد العمال لا يتعدى عشرة 10 عمال) ؛
- استعمال تقنيات تفضل اللجوء إلى اليد العاملة ؛
- التكوين والتأهيل المتحصل عليه خارج النظام الرسمي للتكوين؛
- الأسواق حرة وغير منظمة؛

وواصل الباحثين المهتمين بالموضوع وضع معايير لتحديد الاقتصاد غير الرسمي، كل باحث حسب ميدان تخصصه وأهدافه ومتطلباته الحالية والمستقبلية فقد أكد « كيت هارت » على معيار اللاشريعة في حين ركز « مازودار » على معيار انعدام الحماية الاجتماعية و« ويكس » على مقياس تنافسية الأسواق.

كما اقترح « برونولوتيي » جملة من المعايير لتحديد الاقتصاد غير الرسمي وهي كالآتي:

- التشغيل في وحدات صغيرة الحجم أي أقل من 5 أو 10 عمال؛
- غياب تنظيم حكومي يسير النشاط؛
- مشاركة أفراد عائلة صاحب المؤسسة في نشاط واحد؛
- عدم مرونة أوقات وأيام العمل؛
- عدم اللجوء لمصادر الإقراض الرسمية؛
- في اغلب الأحيان يكون البيع مباشرة للمستهلك؛

3.1. طبيعة الاقتصاد غير الرسمي

1.3.1. طبيعة العلاقات الموجودة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

ظهرت ثلاث تيارات فكرية تتناول مسألة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وهي:

أ. التيار الثانوي

يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع القطاع الرسمي وهو يشكل مصدر رزق لشريحة الفقراء، لقد ظهر هذا الاقتصاد لأن النمو الاقتصادي والتطور الصناعي لم يوفقا في امتصاص البطالة.

ب. التيار البنيوي

يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو نابع من الاقتصاد الرسمي وأن الرأسماليين الذين لهم نفوذا في الاقتصاد الرسمي يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة.

ت. التيار القانوني

يعتبر أن العمل غير الرسمي أو بالأحرى الأنشطة غير المصرح بها هي بمثابة رد فعل عقلا في المبالغات القانونية المفروضة من قبل الإدارة فطبيعة العلاقات بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي متعددة وتأخذ في الحسبان شساعة الأنشطة غير الرسمية، هذه الأخيرة تتواجد داخل مجموع القطاعات السوسيو-اقتصادية (الفلاحة، التعليم، الصحة، النقل، الحرف، الخدمات) وتكمن مجالات العلاقة بين القطاعين في: التموين، الإمدادات المالية، المنافسة، اليد العاملة... الخ.

2.3.1. أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كالاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصاد الدول وتفشي ظاهرة البيروقراطية وتعدد الإجراءات الإدارية التي تربط القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي فضلا عن ضعف الهيكل الضريبي.

أ. الأسباب القانونية والإدارية:

إن حوافز الأنشطة غير الرسمية حسب الاقتصادي «فيتو تانزي 1982» تنشط مع زيادة ضوابط الاقتصاد وارتفاع مستوى الضرائب:

• ارتفاع مستوى الضرائب : إن وجود الضرائب في الاقتصاد يلعب الدور الأول في نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي سواء في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث تقسم الضرائب الاقتصاد الوطني على قسمين أحدهما خاضع للضرائب والثاني غير خاضع لها. تؤكد الكثير من الدراسات أهمية عامل الضريبة في تمويل الاقتصاد غير الرسمي ويختلف التأثير من دولة لأخرى فعلى سبيل المثال نمو الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة يعود إلى الضرائب على الدخل بينما يعود نمو الاقتصاد غير الرسمي في أوروبا إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة.

وكما تعتبر الضريبة على الدخل في السويد العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد غير الرسمي حسب دراسة أجراها «هانس» سنة 1982 فقد وصلت المعدلات الحدية للضرائب على الدخل إلى 75%، الأمر الذي خلق حوافز قوية لتخصيص الموارد نحو الأنشطة التي لا ترصدها السلطات الرسمية وقد ترتب على ذلك تقليص القاعدة الضريبية وكل ذلك أدى إلى اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي على حساب الاقتصاد الرسمي، وعليه يزيد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كانت أنشطة الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر كما كانت الاقطاعات الضريبية مرتفعة بالنسبة للنتاج المحلي الخام، أي ارتفاع معدل الضغط الضريبي والذي تم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = (\text{مجموع الاقطاعات الضريبية} / \text{النتاج المحلي الخام}) * 100$$

والسؤال المطروح هو: هل تخفيض معدل الضريبة يؤدي إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي؟

إن تخفيض معدلات الضرائب قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد غير الرسمي ذلك لأن المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي

الصرر وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس حافزا للدخول في الاقتصاد الرسمي، غير أنه يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي كما أظهرت التحليلات في الولايات المتحدة الأمريكية أن الإبقاء على المعدل الحدي للضريبة على الدخل عند مستوى منخفض قد يحول دون نمو الاقتصاد غير الرسمي¹.

• **الاشتراكات الاجتماعية :** تعتبر الاشتراكات الاجتماعية من العوامل الرئيسية المساعدة على نمو الاقتصاد غير الرسمي حيث تضاف على تكلفة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، فإذا تم توظيف عمال دون دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي فإنه من الممكن دفع أجور أدنى لهم² وقد يربح العامل من ذلك لأن الأجر الذي يحصل عليه لا يخضع للضريبة على الدخل ولن يخضع منه اشتراكات العامل في الضمان الاجتماعي ويربح صاحب العمل نتيجة انخفاض قائمة الأجور التي يدفعها وعدم دفع نصيبه من اشتراكات الضمان الاجتماعي ونظرا لكبر الأعباء الاجتماعية والجبائية في العديد من الدول كألمانيا والنمسا تم اعتبارها المحدد الرئيسي للاقتصاد غير الرسمي.

• **اللوائح الحكومية :** تعد اللوائح الحكومية التي يتم فرضها على النشاط الاقتصادي للأفراد من العوامل الهامة الأخرى التي تؤثر على نمو واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، حيث يرى البعض أنه إذا لم تكن هناك ضرائب فإن الاقتصاد غير الرسمي سوف يستمر أيضا في الظهور بسبب اللوائح والقيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد³.

وتتعلق اللوائح بأسواق العمل مثال ذلك القيود القانونية أو المفروضة من قبل نقابات العمال حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة (الحد الأدنى للأجور، العمل الإضافي،...) أما بالنسبة للوائح سوق البضائع فهي تشمل ضوابط الأسعار، حصص الاستيراد، موانع التصدير حيث تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية

¹ فريدريك شنايدر، دومنيك أنستي: الاختباء وراء الظل، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، دار النهضة العربية، مصر 1996، ص 17.

والاجتماعية مثل حماية المعيشة للعمال أو حماية المستهلكين وكلها يمكن أن تولد سوقا غير رسمية للبضائع إذ يحاول كل من المنتجين والمستهلكين الإفلات من هذه اللوائح بتنمية سوق موازية و هناك لوائح تضبط أسواق العملات الأجنبية وهي ترتبط بأسعار الصرف والتي تكون بعيدة كثيرا عن مستوى التوازن.¹

• **الحظر:** تعتبر بعض الأنشطة محظورة بموجب القانون كالاتجار في العقاقير غير القانونية (بعض أنواع الحبوب، المخدرات...)، ألعاب القمار غير المشروعة، الكحوليات في بعض الدول وغيرها وتؤدي تلك الأنشطة إلى خلق مسارات ومسالك ملتوية في بنية الاقتصاد الوطني.²

وتشير التقديرات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الأنشطة إلى أن أنشطة الجريمة تتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد السري المرتبطة بأوجه نشاط قانونية وتعتمد قيمة الأنشطة إلى حد كبير كونها أنشطة غير مشروعة، إذ أنه لو كانت تلك الأنشطة مشروعة أي يسمح بتداول مخرجاتها من خلال الأسواق الرسمية لهبطت قيمتها كثيرا وهبطت من ثم قيمة الدخل المحققة من وراءها التي لا تخضع للضرائب وتساعد على نمو الاقتصاد غير الرسمي.³

ب. الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

بالإضافة للأسباب التي حددها «فيتو تانزي» هناك أسباب أخرى تساهم في نمو الاقتصاد غير الرسمي وهي:

• **انخفاض مستوى الدخل:** يعد انخفاض مستوى دخل الفرد أحد الأسباب التي تؤدي إلى نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي خصوصا إذا اتسمت دخول الأفراد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد الأمر الذي يضطرهم للعمل في الاقتصاد غير الرسمي حتى يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى

¹ بخشي غوتي، بومدين طيبي: الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة: التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 4

² عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر 2003، ص 245.

³ VITO TANZI, "the underground economy in united states, estimations and implications" banca national de lavoro-quarterly, review N° 135, 1980, pp11-12

معيشتهم ويكون التوجه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي بصفة كلية أو جزئية (خارج أوقات العمل الرسمية) أي الجمع بين الوظيفتين.

• ندرة السلع : تعتبر ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها العامل الرئيسي في نمو الاقتصاد الخفي في الدول وخاصة النامية حيث نجد جانبا كبيرا من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب غير المباشرة وليس الضرائب على الدخل.

كما أن النظام الخاص بالأسعار في هذه الدول عادة ما يكون غير مناسباً ولا يعكس مستوى الندرة الأمر الذي يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.

3.3.1 طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي و مؤشرات قياسه

أ. مؤشرات قياس الاقتصاد غير الرسمي

لقياس الاقتصاد غير الرسمي توجد أربع مؤشرات تم تطبيقها في عدد كبير من الدول إذا أخذت كل المؤشرات معا يمكن الاقتراب كثيرا من تقدير الاقتصاد غير الرسمي حيث نجد مؤشرا يتعلقان بإجمالي النشاط غير الرسمي في الدولة وأما الاثنان الآخران فيتعلقان بشكل خاص بالعمل غير الرسمي كل منها له موطن ضعف باعتباره يمثل جانب فقط من اللارسمية.

• مؤشر شنايدر للاقتصاد غير الرسمي: يضم مؤشر « شنايدر » كل من طريقة: الديميمك، طريقة المدخلات المادية وطريقة الطلب على النقود وذلك لتقدير حصة الإنتاج غير المصرح به لدى السلطات الضريبية وهو يقيس الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي.

• مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق غير الرسمية: يقوم مؤشر الأسواق غير الرسمية أساسا على الفهم أو الإدراك الذاتي والإذعان الكلي للقانون وبشكل خاص التأكيد على الدور الذي

يلعبه الفساد، يقسم هذا المؤشر من (1-5) كلما اتجه المؤشر نحو القيمة 5 نقول أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كبير والفساد كبير كذلك.

▪ **مؤشر العمل الذاتي:** هو إحدى المؤشرات التي تركز على العمل غير الرسمي الذي يتحدد من خلال نسبة العمل الذاتي من العمالة الكلية كما قدمها مكتب العمل الدولي وكذا مؤشر الافتقار إلى تغطية المعاشات.

▪ **مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح:** يتحدد مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح من خلال حاصل قسمة قوى العمل غير المساهمة في المعاشات على عدد المستفيدين منها كما قدمته مؤشرات البنك الدولي للتنمية.

ب. طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

▪ **المناهج المباشرة:** تعتمد المناهج المباشرة في الحصول على معلومات عن الاقتصاد غير الرسمي مباشرة من طرف العاملين فيه وتنقسم هذه المناهج المباشرة بدورها إلى طريقتين¹:

طريقة المسح بالعينات: يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح بحيث تكون العينات مختارة ومصممة بشكل جيد وتقوم على أساس إجابات تطوعية للمبحوثين الذين يكونون في الغالب مترددين وغير مستعدين للتزويد بالمعلومات المطلوبة من خلال تقديمهم للحد الأدنى منها، ومن ثمَّ فالإجابات المعتمدة على المعلومات التطوعية يجب أن تنتقد وتدرس وتعالج لأنها سريعة النقلب بطبيعتها وكما هو الحال في جميع الدراسات الإستبائية فإن دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها إضافة إلى سرية الإجابات.

أهم ميزة في هذه الطريقة هي المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها من هيكل الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وطبيعة العمالة فيه.

¹ Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN: *The Shadow Economy- A critical Analysis*, p. 16.

- طريقة تدقيق الحسابات الضريبية : تحاول طريقة تدقيق الحسابات الضريبية أن تكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي ولكشف التهرب الضريبي تختار السلطات المالية عينة من أشخاص وتجبرهم تحت ضغط العقوبات الجزائية بالإقرار بدخولهم الخاضعة للضريبة ومن خلال الاختلافات بين الدخل المبلغ عنها والدخول الحقيقية ومن خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي ومن ثمَّ إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي وقد أعطى هذا المدخل في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي نتائج تكاد تكون دقيقة إلى حد ما لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين.

• المناهج غير المباشرة: تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة للكشف عن تطور الاقتصاد غير الرسمي بمرور الوقت تسمى أيضا بمناهج المؤشرات وهي في الغالب مداخل في الاقتصاد الكلي وتتضمن خمس مؤشرات تترك آثارا على الاقتصاد غير الرسمي:

- إحصاءات الحسابات القومية : وفقا لهذا المؤشر يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على أساس الاختلاف الموجود بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية ويقوم هذا المدخل على فرض أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة وأن جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل يتم إخفاء جانبا منها، لكن هذه الدخول سوف تتحول عاجلا أم آجلا إلى إنفاق وعليه فتعاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل بل في صورة إنفاق.

يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على مستويين: مقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الكلي ومقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الفردي (الأسر) وفي مجال المحاسبة الوطنية يجب أن يتعادل مقياس دخل الناتج الوطني مع مقياس إنفاق الناتج الوطني وبالتالي فإن الفجوة بين الدخل والإنفاق يمكن استخدامها كمؤشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي وإذا ما تم

قياس كل عناصر الإنفاق دون حدوث أخطاء فإن هذا المؤشر يعطي تقديراً جيداً على الاقتصاد غير الرسمي¹.

أما الانتقادات الموجهة لهذا المنهج فهي أن كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تُسبب خطأً في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الاقتصاد غير الرسمي.

-إحصاءات القوى العاملة (التباين بين القوى العاملة الرسمية والفعالية) : يعتبر انخفاض حجم مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي كمؤشر على زيادة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وذلك مع افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً و تكمن أحد نقاط ضعف هذا المنهج في أن الاختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير الاقتصاد غير الرسمي.

-منهج المعاملات: طوّر هذا المنهج من قبل « فيبيغ » و يقوم على افتراض أن هناك علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم المعاملات والناتج الإجمالي الوطني حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج الوطني الرسمي من إجمالي الناتج الوطني الاسمي كما تلخصه معادلة « فيشر » ($M*V=P*T$) حيث تعبر العلاقة ($P*T$) عن حجم المعاملات الكلي أو الطلب على النقود أما العلاقة ($M*V$) فتعبر عن الناتج الوطني الإجمالي الاسمي (الرسمي+غير رسمي) أو عرض النقود.

ويفترض هذا المنهج وجود سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي إلى الناتج الوطني الاسمي والذي يساوي في سنة الأساس ($P*T$) وبالتالي فنسبة القيمة النقدية لمعاملات الناتج الوطني الرسمي تكون ثابتة عبر الزمن²، حيث اختار « فيبيغ » سنة 1939 كسنة أساس في الولايات المتحدة الأمريكية أين يكون الاقتصاد غير الرسمي فيها مساوياً للصفر وافترض أن نسبة قيمة المعاملات إلى قيمة الناتج الوطني الإجمالي خلال سنة الأساس ثابتة وتقدر ب 10.30% واستطاع أن يصل إلى نسبة للاقتصاد غير الرسمي في حدود 13.2% إلى 21.7%

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي :التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، مرجع سبق ذكره ص 59-60

² Friedrich SCHNEIDER and Dominick ENSTE" Shadow Economy», university of Cambridge, 2nd edition 2004 p. 40-41.

عام 1976 كما يفترض هذا المنهج أن جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي لا بد وأن تكون معاملات نقدية وبالتالي تستبعد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة. أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج هي أنه بالرغم من جاذبية هذه الطريقة من الناحية النظرية إلا أنها صعبة التطبيق و تحمل العديد من نقاط الضعف مثال على ذلك افتراض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي و افتراض ثبات نسبة المعاملات على الناتج الوطني الرسمي خلال فترة محددة، علاوة على ذلك للحصول على تقديرات موثوق فيها حول الاقتصاد غير الرسمي يجب أن تكون الأرقام الدالة على إجمالي حجم المعاملات دقيقة ومتاحة وهذه المسألة من الصعب تحقيقها في المعاملات النقدية لأنها ترجع - إضافة إلى عوامل أخرى - إلى نوعية أوراق البنكنوت التي تم طبعتها والسبب الذي صكت لأجله، إضافة إلى أن هذا المنهج يفترض أن الاختلاف بين إجمالي قيمة المعاملات والناتج القومي الإجمالي الرسمي ترجع إلى الاقتصاد غير الرسمي وهذا يعني أن قدر كبير من البيانات يجب أن يتوفر لاستبعاد معاملات مالية مشروعة ليس لها علاقة بالاقتصاد غير الرسمي.

- منهج الطلب على النقود : طور « فيتو تانزي » بين 1980-1983 منهج « كاغان » الذي استعمل منهج الطلب على النقود لأول مرة سنة 1958 من طرف « فيليب كاغان » حيث قام بحساب مدى الارتباط بين الطلب على النقود وثقل الضرائب كأحد أسباب الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1919-1955. حيث قام « فيتو تانزي » بتقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1929-1980 وذلك بهدف حساب الاقتصاد غير الرسمي ويفترض منهجه أن صفقات الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) تتم في شكل مدفوعات نقدية حتى لا تترك أي آثار ملحوظة من طرف السلطات الضريبية وبالتالي فالزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي سوف تتبعها زيادة في الطلب على النقود ويتم ذلك وفق للمعادلة التالية:

$$\ln (C / M_2)_t = \beta_0 + \beta_1 \ln (1 + TW)_t + \beta_2 \ln (WS / Y)_t + \beta_3 \ln R_t + \beta_4 \ln (Y / N)_t + ut$$

$$\beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 < 0, \beta_4 > 0$$

حيث تشير:

C / M_2 : نسبة المدخرات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع

TW : وزن معدل متوسط الضرائب (لتعويض التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي)

WS / Y : نسبة المرتبات والأجور بالنسبة للدخل الوطني (لحصر تغيرات الدفع وأشكال النقود المدخرة)

R : الفائدة المدفوعة على ودائع الادخار (لحصر تكلفة المدخرات النقدية)

Y / N : دخل كل فرد

وعلى الرغم من الاستعمال الواسع لهذا المنهج والذي تم تطبيقه على كثير من دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي *OCDE* إلا أنه قد لقي انتقادات تمثلت في أن:

- كل الصفقات في الاقتصاد غير الرسمي تتم نقداً؛

- أغلب الدراسات تركز على عامل واحد فقط وهو عبء الضريبة كسبب في وجود

الاقتصاد غير الرسمي لكن هناك عوامل أخرى مثل كثرة اللوائح والإجراءات؛

- سلوك المكلفين اتجاه سياسة الدولة و الضريبة لم تؤخذ بعين الاعتبار لأن البيانات

الموثوق فيها في أغلب الدول غير متاحة وربما تؤثر هذه العوامل بنسبة أكبر من تأثير العامل الذي تناولته أغلب الدراسات.

وقد أثبت بأن الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير إلى انخفاض وتباطؤ الطلب

على الودائع وليس إلى الزيادة في النقود الناتجة عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

4.3.1 . آثار الاقتصاد غير الرسمي

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة حيث يؤدي وجوده إلى تشويه

بيانات الناتج الوطني الإجمالي كما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل

مستويات التشغيل، البطالة وأنماط توزيع الدخل في المجتمع حيث تظهر آثار الاقتصاد غير

الرسمي (الشكل 1-1) على المستويات التالية:

أ. آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي

يؤدي استفحال الاقتصاد غير الرسمي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل (معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، التضخم، إحصائيات ميزان المدفوعات، الإنفاق العام،...) الأمر الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية والتي كان بناءها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد غير رسمي.¹

وفيما يلي نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

• **فقدان حصيلة الضرائب :** إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الموازي هي أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب ويحدث ذلك عندما يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كليهما للسلطات الضريبية، كذلك هناك بعض الأشكال من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة للتهرب الضريبي وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي جوهريا فإنه قد يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة ويترتب عليه زيادة مستويات الضرائب على النشاطات التي تتم في الاقتصاد الرسمي بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخل المسجلة تصبح أكثر من اللازم، أما الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الغير الرسمي غير عادل وهذا ما يولد ضغوطا أكبر نحو تبني نظم للضرائب الغير المباشرة.

¹ بن نوي مصطفى وعجيلة محمد : متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري (الآثار وسبل الترويض) المركز الجامعي بسعيدة يومي 20/21 نوفمبر 2007.

إن الأنشطة المخفية التي تهرب من كل أنواع الضرائب تؤثر سلباً على ميزانية الدولة فالبلد الذي يكون فيه الاقتصاد الرسمي أكثر تطوراً من الاقتصاد غير الرسمي نجد استقراراً في ميزانيته العامة والتي عن طريقها تستطيع الدولة أن تؤمن سيرورة الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الرسمية وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تطور هذا الاقتصاد (Bankandja.W,2002).

▪ فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي: إن نمو الاقتصاد غير الرسمي ينتج عنه المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج وبالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية، وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي اتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات سينشأ عنها نوعاً من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمي لدرجة قد يتحول بمقتضاها الاقتصاد الموازي من خلال البطالة والتضخم إلى اقتصاد ذو حجم كبير.

▪ التأثير على السياسة النقدية: تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي بوضوح على السياسة الاقتصادية إذ أن تنامي هذا الأخير يؤدي إلى صعوبة التقدير الصحيح لحجم المتغيرات ذات الأهمية لوضع السياسة لأنه من الصعب قياسه وهذا ما يخلف آثاراً سلبية على تقدير معدل النمو بشكل صحيح مما يؤدي إلى وضع وفقاً لهذا المعدل سياسات تبدو أنها واضحة لكنها في الواقع قد تكون عكس ذلك، فتشوه معدل البطالة الرسمي يلعب دوراً سلبياً على السياسات الحكومية لأنه إذا أدرج العاملون في القطاع غير الرسمي في فئة غير العاملين هذا ما سيدفع بالحكومات إلى إتباع سياسات توسعية مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها الخاصة بهذا المجال في حين أن الواقع يكون عكس ذلك.

نفس الحال بالنسبة لتشوه معدل التضخم فمثلاً إذا ارتبط الاقتصاد غير الرسمي بأسواق السوداء للبضائع وكانت هناك ندرة في البضائع في السوق الرسمي هذا سيساعد على زيادة أسعارها في اقتصاد السوق السوداء، وفي هذه الحالة يكون مؤشر الأسعار الرسمي أدنى بكثير من مؤشرات الأسعار الحقيقية (فيتوت، 1983، 13).

▪ **المغالاة في التضخم :** يعني وجود الاقتصاد غير الرسمي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه حيث تميل الأسعار في الاقتصاد إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الخفي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات فأحد جوانبه الاستجابة للزيادة في الأسعار وهو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية.

▪ **اختلال معدل النمو الاقتصادي:** بوجود الاقتصاد غير الرسمي فإن معدلات النمو الحقيقية تختلف عن تلك المسجلة فبنمو كل من الاقتصاد الرسمي والموازي بصورة متوازنة يصبح التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلية مساويا للصفر.

أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي فإن معدل النمو الاقتصادي العام يصبح أقل من الواقع ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع أو تقديرات مغالي فيها عن النمو الاقتصادي وعلى ذلك فإن قياسات الناتج القومي التي تأخذ الاقتصاد الموازي في الحسبان تصبح غير مناسبة.

ب. أثر الاقتصاد غير الرسمي على قضايا الاقتصاد الجزئي

إن أثر الضرر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي (إضافة إلى تأثيره على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي) يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وذلك راجع إلى أن الضرائب تلعب دورا مهما في توزيع الدخل و كأداة تخصيص الموارد.

▪ **الأثر على توزيع الدخل:** إن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر أيضا على عدالة توزيع الدخل القومي حيث يترتب عن نمو هذا القطاع إحداث زيادة كبيرة في الدخل غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع وهو ما يعني حصول بعض الفئات على دخول كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال التي تقوم بها ، ومن ثم فإن هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة والتهرب الضريبي هذا في

الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخل المشروعة على زيادة مماثلة أو مواكبة للزيادة المحققة في الاقتصاد غير الرسمي إلى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة إلى تمويل ذلك النقص في الحصيلة الناشئة عن تهرب البعض من عبء الضرائب وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع الدخل القومي ومن ثم يبدد جهود الدولة من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل في فئات المجتمع.

▪ الأثر على توزيع الموارد: يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي بعدة طرق وينتج عنه آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف يكون أكثر إلحاحاً وبما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط فإن الزيادة في مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي تؤدي إلى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بالشكل الذي يمكن الاقتصاد غير الرسمي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد¹.

إن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يكون أقل من المستوى الأمثل حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تعديل أسلوب استخدام عناصر الإنتاج.

على سبيل المثال يؤدي انخفاض حجم القاعدة الضريبية إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخفض الضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة. إن النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة

¹ محمد إبراهيم طه السقا : الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة-مصر-1996، ص 82

والتي تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

▪ الآثار الاجتماعية : على الرغم من الآثار الايجابية التي يخلقها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل للأفراد الذين لم يجدوا عملاً في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا الأخير تظهر فيه آثاراً سلبية تتجلى خاصة في غياب الحماية الاجتماعية و ما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض، السرقة،... الخ. إضافة إلى ذلك فإن هذا الاقتصاد يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي فأثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي حيث أن أصحاب القطاع الرسمي يجبرون على دفع الضرائب في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك مما ينتج عنه ارتفاع في مداخيل أصحاب القطاع الرسمي وانخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة، التعليم المجاني، الصحة المجانية،... الخ.

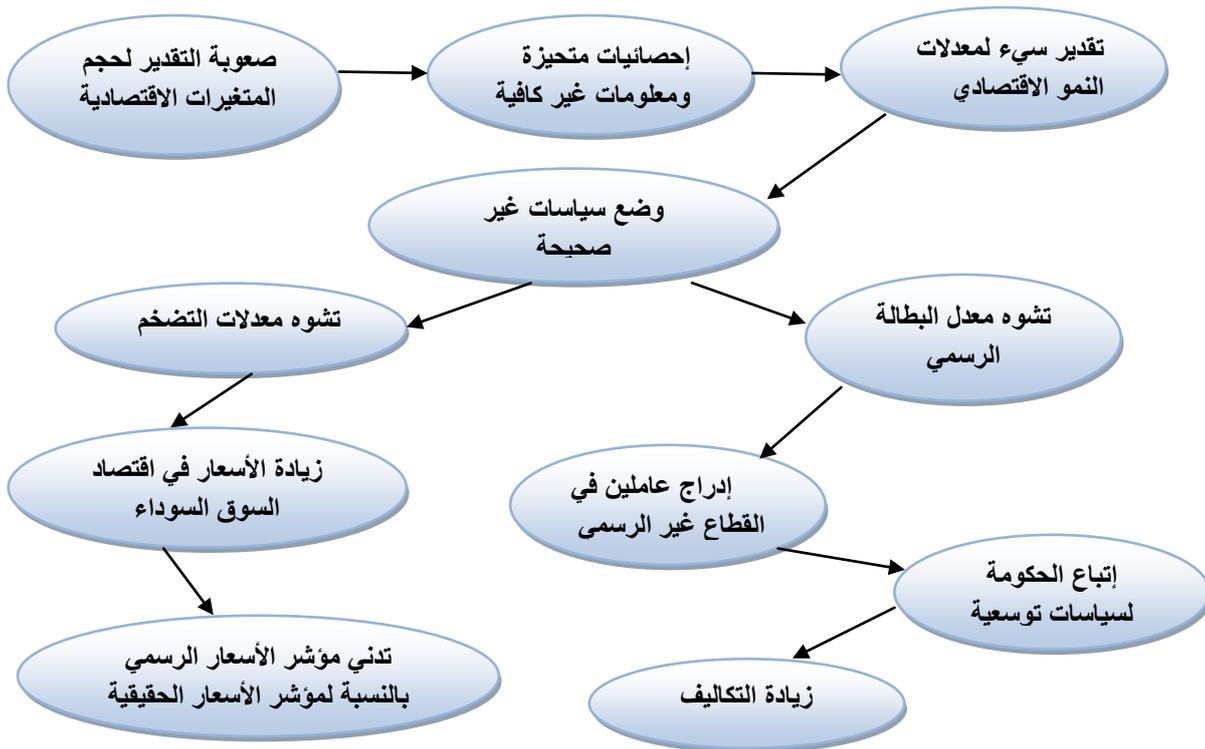
كما أن هذا الاقتصاد يؤدي إلى استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل ويولد تأثيراً سلبياً على الرغبة في مواصلة التعليم فأغلب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتصفون بتدني مستواهم التعليمي، إذ يجذب الشباب عادة في منتصف طريقهم العلمي (الطور الأساسي والثانوي وفي أغلب الأحيان الابتدائي) إلى العمل في هذا الاقتصاد وهذا إما لتدهور مستوى معيشة أسرهم أو من أجل البحث على الربح السريع في أقصر وقت ممكن وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

▪ الآثار السياسية: آثار هذا الاقتصاد تتركز في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية والانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية وقد يصبحون مؤثرين في صياغة وإقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي.¹

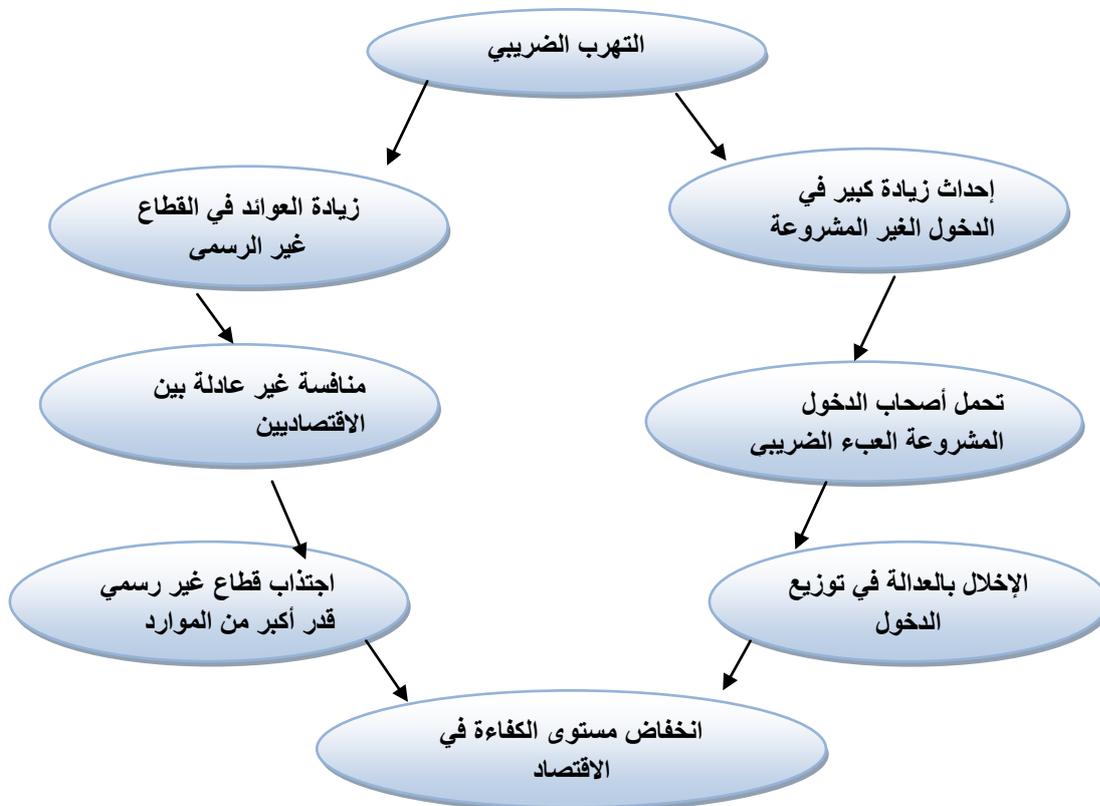
¹ حيان سليمان: اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 64

تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد غير الرسمي في دواليب النظام الحاكم حتى يتمكنوا من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية وتجنيب بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة والإكراميات وهذا يحدث الفساد السياسي

الشكل 1-1: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الكلي



آثار الاقتصاد غير الرسمي على قضايا الاقتصاد الجزئي



من إعداد الطالبة

4.1. إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

1.4.1. تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر

يعود بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى سنوات الستينات في حين أن انتشاره بدأ خلال حقبة الثمانينات بسبب الأزمة البترولية و التغيير من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الحقبة بظاهرة تنامي الاقتصاد غير الرسمي الذي يحوي العديد من الأنشطة الاقتصادية الخفية التي لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولم تخضع للضرائب.

وقد أخذ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الانتشار والتشعب بصورة ملموسة حيث تؤكد الدراسات أن الحجم الكلي لأنشطة هذا الاقتصاد في الجزائر يمكن أن تتراوح بين 20% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي 08مليار دولار أمريكي.¹

اتسعت رقعة الاقتصاد غير الرسمي لتغطي قطاعا عريضا من فئات وطبقات متعددة في المجتمع وذلك ابتداء من موظفي الدولة ونهاية بأقل الطبقات التي تحصل على دخول غير معلنة كممارسة صغار موظفي الحكومة لأعمال إضافية قد ترتبط بوظائفهم فتدر دخولا غير معلنة إلى تلك الدخول التي تحققها فئات عديدة من الممارسات غير المشروعة كالتهرب، المخدرات، الرشوة... وغيرها. النتيجة الطبيعية مفادها أن الدخل المعلن يمثل قدرا محدودا من الدخل الفعلي.

تعددت أسباب ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بتعدد أبعادها، كأسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق الذي أثر على السلوك الاجتماعي وأفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي غير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيها الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في

¹ ADAIR Philippe, " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002, p 08.

العرض من القوى العاملة الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر مع تقلص قدرة القطاعات الرسمية في استيعاب فائض القوى العاملة التي اتجهت إلى القطاع غير الرسمي.

2.4.1. حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تميز اقتصاد الجزائر خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الاقتصاد غير الرسمي حيث بلغ الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حسب الإحصائيات 31.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007، كما بلغت إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا الاقتصاد حوالي 6 مليار يورو من إجمالي الدخل الوطني.

إن حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر من خلال نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي يمثل نسبة كبيرة ويرجع ارتفاع حجمه خلال فترة التسعينات إلى الدور الكبير الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة حيث انتقلت حصة القطاع غير الرسمي من الناتج الداخلي الإجمالي من 19% سنة 1988 إلى 34% سنة 1999 .

شهد حجم الاقتصاد غير الرسمي تطورا من 40% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990 إلى 60% في 1997 ويرجع ذلك إلى سلسلة البرامج الهيكلية التي فرضت على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون وإعادة الهيكلة، إضافة إلى عمليات خصخصة القطاع العام وما صاحبها من تسريح للعمال إلى جانب عدم التمكن من تطبيق قانون سنة 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة بفعالية بسبب تدهور الظروف الاقتصادية والسياسة التي عرفتها البلاد لم يتم تنفيذ هذا القانون بصورة فعالة .

وتم وضع أطر تنظيمية وتشريعية جديدة على غرار قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 وهدفت التعديلات الهيكلية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي إلى تخفي عجز الميزانية وإعادة التوازن الكلي من خلال تقليص النفقات و إدخال

إصلاحات جبائية وإعادة النظر في سياسة القروض وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وخضوع الأسعار إلى منطق السوق ورفع القيود عن القطاع الخاص¹.

خلال سنوات الألفية بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر مقارنة بالنواتج الداخلي الخام نسبة 35% سنة 2002 لتصل إلى حدود 38% سنة 2005 وهي أرقام تدل على الحجم المعترف لهذا القطاع حيث لم تتراجع هذه الأرقام بالرغم من تحسن مؤشرات.

3.4.1. أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

لمعرفة أسباب ظهور وتطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لابد من البحث في السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر منذ الاستقلال وإظهار آثارها على الناحية الاجتماعية للسكان، هذه السياسة التي كانت تتميز باحتكار شبه كلي لآلتي الإنتاج والتوزيع وكذا مصادر التمويل (احتكار الجهاز المصرفي والمالي) كما أن الدولة أثبتت عدم مقدرتها في تسيير جهازي الإنتاج (مؤسسات وطنية تتميز بمرودية إنتاجية ضعيفة، طرق تسيير لا تخدم الإنتاج، بطالة مقنعة،... الخ) والتوزيع، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري يعاني خلال حقبة الثمانينات من مجموعة من الاختلالات الهيكلية كالاختلال بين العرض والطلب الكليين، الأسعار والأجور أسعار الفائدة ومعدلات التضخم من جراء تدني أسعار النفط وغيرها من الاختلالات التي كان لها الأثر في تفشي الاقتصاد غير الرسمي.

كما أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية وذلك من خلال التأثيرات التي مارسها على هيكل الطلب والعرض والأسعار في الأسواق الرسمية.

ويرجع الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى :

¹ مدني بن شهرة : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دار الحامد الأردن، 2009، ص31

-ارتفاع حدة البطالة نتيجة الاستعمال الضعيف للقدرة الإنتاجية لاسيما اليد العاملة في القطاع العام، وفي غياب حلول وإمكانيات التشغيل في القطاع المهيكل عمد الشباب إلى الاندماج في النشاطات غير المهيكلة وغير الرسمية (الترابندو، العمل الأسود... الخ)

- عدم مقدرة جهاز الإنتاج الوطني على تلبية حاجيات المستهلكين خاصة من حيث النوع مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية التي يتم استيرادها بأي شكل كان شرعي أو غير شرعي حيث كشفت الإصلاحات الهيكلية عن مدى الارتباط بين حماية السوق و التطور الملحوظ في استيراد السلع، فبين 2001-2008 كان متوسط الرسوم الجمركية المرتبطة بالواردات قد تراجع من 16.4% إلى 8.8% وسجل استيراد السلع زيادة ملحوظة في الفترة 2000-2007 (بمعدل نمو سنوي قدر 15% مع الأخذ بالاعتبار لأثر السعر) واستمرت وتيرة النمو لتفوق 40% الزيادة الحاصلة في 2007 كما خسرت الصناعة حصة كبيرة في السوق ويرجع السبب بدرجة كبيرة إلى المنافسة غير المشروعة و زيادة استيراد السلع المعروضة من طرف السوق غير الرسمية وتمكنها من إشباع الطلب.

وحسب ما جاء في منتدى رؤساء المؤسسات فإن الممارسات غير الرسمية قد انتشرت في القطاع الرسمي: كالببيع بدون فاتورة ، البيع بدون ضمان، البيع بدون خدمات ما بعد البيع وبدون تصريحات ضريبية ويضيف المنتدى بأن خطر حجم الواردات من السلع التي تأتي من دول الجوار والتي من خلالها يصعب التحكم في التهريب تعتبر مؤشر آخر لكبر حجم الظاهرة كما أن استمرار بقاء سعر الصرف في السوق الموازية مرتفعا عن سعر صرف السوق الرسمية في البنوك يفسر بكبر حجم التحويلات إلى الاقتصاد غير الرسمي وعراقيل إنشاء المؤسسات وانتشار الفساد الذي زاد منها.

-جمود النظام الضريبي وارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي والأسعار الحدية للضرائب الأمر الذي انجر عنه عجز النظام عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارة المنفذة تولدت حوافز قوية للتهرب والغش الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة غير المنظمة على مختلف المستويات.

-سياسة الانفتاح والغش الجبائي والاجتماعي كإزالة الاحتكار على التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، الصعوبات والبطء للحصول على السجل التجاري، تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية، التباطؤ والصعوبات التي تواجهها إدارات الضرائب والجمارك والتجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير إضافة إلى تولد شعور بعدم عدالة النظام الضريبي و الجبائي مما يدفع بالابتعاد عن المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين واللجوء إلى ممارسات احتيالية للحفاظ على نشاطات المؤسسات .

4.4.1. آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل و يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية وانتشار الفقر والبطالة ،حيث سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2004 - 2006 تراجعا قدرت نسبته ب 5.7% مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتها 22% سنة 1995.

وقد أشار تقرير للديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية والتي تبقى دون المستوى وذلك رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة.

أ. العمل غير الرسمي

بدأت ماهية العمل غير الرسمي تظهر في الساحة الاقتصادية مع بداية الأزمة الاقتصادية التي تزامنت مع الانخفاض الحاد في أسعار المواد الطاقوية حيث تضاعفت البطالة إلى حدود 18% هذا التزايد جاء سريعا ومتوفاقا مع التزايد في أحجام الفئة النشيطة ما أدى إلى اضطرابات في سوق العمل لتصبح البطالة طويلة الأجل منحصرة بدرجة كبيرة على فئات الشباب، فكلما ازدادت نسبة البطالة والفئة النشيطة الطالبة للعمل أمام تراجع العرض على التشغيل في القطاع الرسمي كلما اتسعت رقعة القطاع غير الرسمي .

رغم أن الظاهرة موجودة حتى قبل بداية الأزمة إلا أنها لم تحض بالدراسات اللازمة والوافية ذلك لكون أن مجرد الحديث عن العمل غير الرسمي يعتبر بمثابة الاعتراف بعدم نجاعة وفعالية القطاع الرسمي حيث لم تساعد السياسات التي كانت تستهدف التقليل من درجة عدم الاستقرار للدخل وحماية الضعفاء وتحسين ظروف العمل إلا الأقلية الضئيلة من العمال التي تعمل في القطاع الرسمي وكانت تميل إلى تعويق نمو العمالة في هذا القطاع فظهرت الحاجة إلى إتباع نهج جديدة تعرف بالازدواجية المتأصلة في أسواق العمل في البلدان المنخفضة الدخل.

ولكن رغم هذه الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي (الوطني) هناك من يرى أن قطاع الاقتصاد الغير رسمي يعتبر قطاعا منتجا ومحاربه يعنى القضاء على جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة ما بين 25% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتمد الدول النامية ومن بينها الجزائر على نسب عالية على الاستهلاك الذاتي للأعمال المنزلية المجانية وأنشطة القطاع غير الرسمي والتي لا تظهر في الحسابات القومية وعليه فإن هذه الدول أقل فقرا من ذلك المستوى الذي يظهره فعلا الجزء النقدي من اقتصادها كما يرى بعض المفكرين (الاقتصاد العام) أن تدخل الدولة أدى إلى زيادة دائرة القطاع الرسمي ورافقه ضغط جبائي كبير دفع بالمستثمرين إلى تحويل نشاطهم إلى القطاع غير الرسمي الذي يصبح بذلك أكثر مردودية.

ب. القطاع التجاري غير الرسمي

أثبت التحقيق الذي قام به مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية سنة 2001 أن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه طابع غير الرسمية بحيث نجد قرابة 41% من عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلين ضمن قائمة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي كما أن نسبة 4,24% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي حيث يبلغ عدد المؤسسات الممارسة لمثل هذه النشاطات 159 ألف مؤسسة وكل واحدة منها توظف أقل من 5 عمال ونفس الشيء ينطبق على الأجراء فنسبتهم تساوي 8,8% .

سمحت عمليات المراقبة المنجزة من طرف وزارة التجارة لسنة 2000 بالتعرف على أكثر من 700 سوق تجزئة غير رسمي يعمل فيها أكثر من 100 ألف فرد أي ما يعادل نسبة 14% من التجار المسجلين في السجل التجاري هذا التحقيق يوضح بأن ما نسبته 60% من النشاطات التجارية هي غير رسمية.

إن الميراث المفلس الذي ورثه الاقتصاد الجزائري عن سنوات التخطيط و احتكار الدولة لعملية إنتاج السلع و الخدمات جعل هذه الأخيرة تعاني من نقص واضح في عرض بعض المواد الأساسية و الكمالية أدى إلى توجه الأفراد لإشباع حاجياتهم نحو السوق غير الرسمي الذي أصبح يوفر بعض هذه السلع عن طريق التهريب أو الإنتاج غير المصرح به و يلاحظ هذا جليا في الأسواق الأسبوعية التي تنظمها البلديات و لقد أخذت حدود هذه الظاهرة في التوسع لتصل إلى العالمية و ذلك من خلال ربط أفرادها بعلاقات خارجية من أجل تحقيق الربح فيما يسمى بالترابندو.

ت. السوق النقدي

يتمثل الاقتصاد غير الرسمي في السوق النقدي في سوق سعر الصرف الموازي وهو سوق ينشأ عند عجز القطاع النقدي الرسمي عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة وأهم سبب هو عدم السماح بتحويل العملة إذ أن هناك علاقة طردية ما بين نمو سوق الصرف الموازي و بين برنامج الرقابة على الصرف ، أما في الجزائر فما يزيد عن 700 مليار دينار تتداول خارج الدورة البنكية وهو ما يعادل 12% من الناتج الداخلي الخام كذلك من العوامل التي أدت إلى ظهور سوق موازي للصرف احتكار الدولة وخضوع الاستيراد لما يسمى بالترخيص الإجمالي وذلك ابتداء من سنة 1974 إلى غاية 1987 ولكن بعد ظهور القطيعة بعد أحداث أكتوبر 1988 برزت إجراءات جديدة كالتسارع الكبير في مجال تحرير الأسعار و تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسيير مع البنوك التجارية .

لقد عرف سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 نسبة تخفيض العملة بـ 40% وذلك بإتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية الأمر الذي أنقص من الطلب عليها في السوق الموازية، وكذلك ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل من الطلب على العملة الصعبة إذ يلاحظ أنه في سنة 2000 استقر سعر الصرف الموازي في حدود 12دج تقريبا.

أما الجانب غير الرسمي الثاني في السوق النقدي فهو ظاهرة تبييض الأموال التي تعرف على أنها مجموع الدخول الناشئة عن نشاطات غير مشروعة .

2. سوق الصرف الموازي

1.2. إطار وطبيعة سوق العملات الموازي

1.1.2. نشأة السوق الموازية للصرف

تنشأ السوق السوداء للنقد الأجنبي عندما تتدخل الحكومة في سوق سعر الصرف وتقيم عملتها بسعر يفوق السعر السوقي أو بعبارة أخرى تقوم بتحديد سقف سعري للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية (انظر شكل التسعيرة الجبرية للعملات).

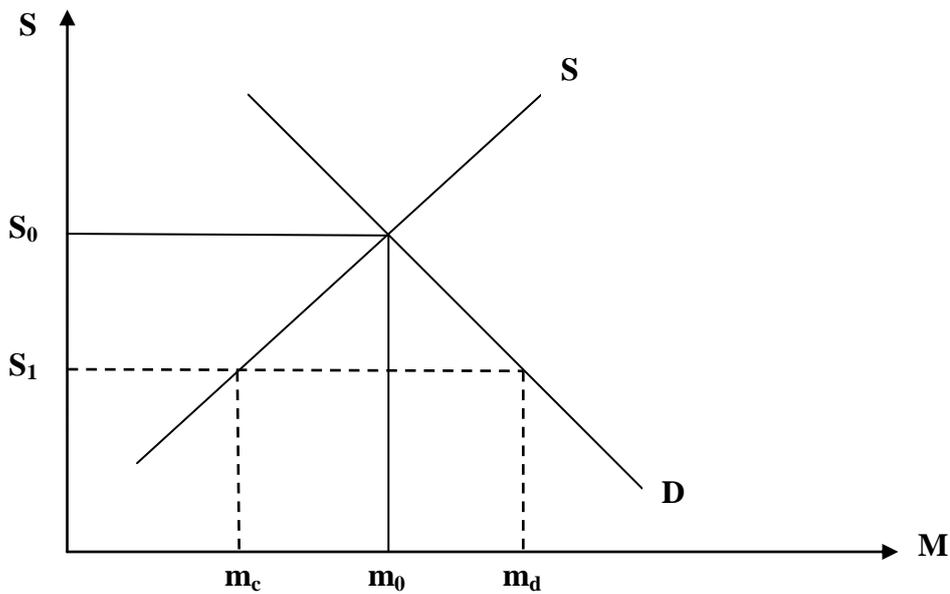
كما تنشأ السوق السوداء نتيجة الالتفاف حول الاعتبارات غير الاقتصادية وتهدف السوق السوداء إلى منع تأثير فائض الطلب على السعر وبتعبير آخر فإن السوق السوداء تنشأ نتيجة الاختلال بمرونة الأسعار وهي مظهر لحتمية تفاعل قوى السوق.

فالسوق السوداء للنقد الأجنبي تنشأ عند تدخل الحكومة في سوق سعر الصرف وتقيم عملتها بسعر يفوق السعر السوقي أو بعبارة أخرى تقوم بتحديد سقف سعري للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية (شكل التسعيرة الجبرية) مع افتراض تعادل قوى العرض والطلب عندما يكون سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي مساوي لـ S_0

والكمية Q_0 (حسب الشكل رقم 1-2)

بافتراض أن الحكومة حددت سعر الصرف ليصبح S_1 والذي هو اقل من S_0 ، أي أن العملة المحلية أصبحت أعلى من السعر الذي تتعادل عنده قوى العرض والطلب وهذا بدوره يؤدي إلى خلق طلب أعلى من العرض الذي توفره الحكومة للدولار الأمريكي مما يعمل على نشأة سوق سوداء لتلك العملة يكون فيها تقويم الدولار الأمريكي أعلى من تقييم الحكومة له والفارق بين السعر الحكومي وسعر السوق السوداء هو $(S_1 - S_0)$.

الشكل رقم 1-2: التسعيرة الجبرية للعمات



أ. تعريف سوق الصرف الموازي

هي تلك السوق التي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية¹ نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، وفي ظل هذه الظروف تتوافر فرص كثيرة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية.

لقد أصبحت السوق الموازية للعملات الصعبة واقعا معيشيا للكثير من دول العالم حيث تمثل سوق الصرف الموازي الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في

¹ بقبق ليلي اسمهان: العمليات البنكية الغير المشروعة وأثرها على الاقتصاد-عمليات تبيض الاموال - ملتقى وطني حول الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر (الأثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة 21/20 افريل 2007

مجال شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يقتصر المتعاملين داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط بل حتى المؤسسات والبنوك تشكل أطرافاً فاعلة فيه¹.

ب. من هم اللاعبون الرئيسيون بتلك السوق

البائع والوسيط والمشتري، فالأول قد يكون شخص عادي توفر لديه دولار عبر أقارب يعملون في الخارج أو من خلال عمله في إحدى الشركات المتعددة الجنسية التي تمنح مرتبات بالعملة الأجنبية، وقد يكون شخص اعتباري ممثلاً في إحدى الشركات التي تتوفر لها عملات أجنبية نتيجة القيام بتصدير إحدى منتجاتها للخارج أو العمل في المجال السياحي.

بينما يلعب دور الوسيط عدداً من مكاتب تدبير العملة بالإضافة للأفراد العاديين وهم في الغالب ممثلون عن تلك المكاتب وينتشرون بالقرب من مقرات شركات الصرافة. أما المشتري هو كل من يحتاج العملة الأجنبية ولا يستطيع تدبيرها عبر البنوك، سواء أصحاب المصانع اللذين يقومون بشراء مواد خام من الخارج أو المستثمر الجديد الذي يرغب في تدشين مصنع وبحاجة لاستيراد بعض مكوناته بالإضافة لمستوردي السلع والبضائع وكذلك الأفراد اللذين تتعدد احتياجاتهم ما بين السفر والعلاج والتعليم والترفيه.

ت. طبيعة سوق العملات الموازي

مثل أي سوق أخرى يتم تحديد سعر السوق الموازية عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب و يعتبر التهريب مصدر رئيسي تتغذى منه الأسواق الموازية للعملة الأجنبية (تهريب الصادرات والواردات من العملة، التحويلات النقدية للعملة للخارج وكذا السياحة) ومن مصادر الطلب في السوق السوداء نجد المعاملات في الحساب الجاري (الواردات غير المشروعة) وحساب رأس المال (هروب رأس المال).

قدمت حكومات بعض الدول الأقل نمواً تصديق أو قبول ضمني على الأسواق الموازية على الرغم من أنها غير قانونية من الناحية الفنية حيث تلعب أسعار هذه الأسواق دور

¹ عزوز بن علي وبوزيان عبد الباسط: الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر ملتقى وطني حول الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر بالمركز الجامعي بسعيدة 21/20 نوفمبر 2007

معلوماتي مهم في هذه البلدان، حيث أظهر «كولبيرتسون» 1989 أن سعر الصرف في السوق الموازية يتم تحديدها من قبل نفس السلطات الاقتصادية التي تحدد التوازن في سعر العملة حيث تقوم السلطات في العديد من البلدان بجمع البيانات بانتظام على أسعار السوق الموازية و عند وجود المغالاة في سعر الصرف الرسمي أي عندما تتسع الفجوة بين سعر الصرف في السوق الموازية وسعر الصرف في السوق الرسمي البنك المركزي عادة ما يقوم بتخفيض سعر الصرف الرسمي، هذا التخفيض في قيمة العملة يخفض من حجم هذه الفجوة (1986Choucri).

أشار «Giddy» 1978 إلى أن التغيرات في سعر السوق الموازية تعكس التغيرات في الظروف والتوقعات الاقتصادية و القرارات السياسية، فوجود هذه السوق يساعد في عملية التنمية من خلال توفير وسيلة للتحوط ضد تقلبات العملة المحلية وخفض تكاليف المعاملات للحصول على العملات الأجنبية. ومن ناحية أخرى تفرض المعاملات في السوق السوداء عبئا على الاحتياطي الدولي عن طريق مساعدة هروب رأس المال.

يعتبر استخدام الرقابة على الصرف الأجنبي للحفاظ على قيمة سعر الصرف بمثابة دعم للمستوردين الذين لديهم إمكانية تقريب النقد الأجنبي من السعر الرسمي وعلاوة على ذلك المبالغة في تقدير قيمة العملة يفرض ضمنا ضريبة على المصدرين الذين يقومون بالتنازل على العملات الأجنبية لصالح البنك المركزي فقط للحصول على السعر الرسمي الذي هو أقل بكثير من سعر السوق الموازية.

فالسوق الموازية للعملة الأجنبية هو أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في أنظمة أسعار الصرف في البلدان النامية ويوفر هذا السوق وسيلة لتلبية الطلبات على العملة الأجنبية المتعذر تحقيقها في السوق الرسمية.

2.1.2. دوافع وجود سوق الصرف الموازي وآثاره

أ. دوافع وجود السوق الموازية للصرف

ارتفع استخدام عملة السوق السوداء في البلدان التي لديها الأسس الاقتصادية الضعيفة كارتفاع معدل التضخم وضعف احتياطي النقد الأجنبي أو نظام سعر الصرف الثابت، حيث ارتفع تقدير قيمة العملة المحلية بسعر صرف عالية الدولار الأمريكي أو العملات عالمية أخرى وكذا التي تقوم بتشديد القيود على العملة التي تحد من كمية من العملات الأجنبية المتاحة للسكان.

ونتيجة لذلك يتم إنشاء الطلب الكبير على العملات الأجنبية في دولة بهذه الخصائص حيث يسعى مواطنيها للتحوط من قيمة الحيازات النقدية ومع ذلك فإن القيود على العملة تجعل من الصعب للغاية على المواطن تحويل العملات الأجنبية مع عملتهم المحلية بسعر الصرف الرسمي.

إن ظهور السوق الموازية هو إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف و يتشكل هذا السوق في حالة ما إذا لم يستطع البنك المركزي تلبية طلبات المواطنين على العملات الصعبة فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كلما ازدادت سعة السوق الموازي أكثر والفرق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي يزداد مما يحرض على بيع العملات الصعبة في الأسواق السوداء ، ومن هنا فإن سعر الصرف الموازي المرتفع كثيرا يمكن قبوله لسبب التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخل إضافية أو النقص في السلع و الخدمات المستوردة في السوق المحلية.

• مصادر الطلب على النقد الأجنبي في السوق الموازي: إن مصدر الطلب الرئيسي يتمثل في تمويل عمليات الاستيراد السلعي من الخارج سواء لتمويل عمليات التهريب السلعي أو ما يطلق عليه سابقا تجارة الشنطة أو لتمويل عمليات الاستيراد بدون تحويل العملة فوفقا لنظام الاستيراد بدون تحويل العملة يتم منح تراخيص الاستيراد للمستوردين الذين يثبتون أن لديهم كميات كافية من النقد الأجنبي بدون مساعلة عن مصادر هذه الأموال.

ومما لا شك فيه أن عمليات تمويل تجارة المخدرات تتم أساسا بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي كذلك بوجود الطلب القوي على النقد الأجنبي من جانب الأفراد الذين يرغبون في شراء أصول مالية مقومة بالنقد الأجنبي حيث ازداد الطلب على النقد الأجنبي لإغراض الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

وفي هذه الحالة يكون سعر السعر المركزي قابلا للإلغاء ويسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن $\pm 1\%$ حول سعر الصرف المركزي أو تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 2% لمدة ثلاث أشهر على الأقل.

وتظل السلطة النقدية متأهبة للتدخل حسب الاقتضاء للحفاظ على سعر التعادل الثابت من خلال التدخل المباشر (بيع/شراء النقد الأجنبي في السوق) أو التدخل غير المباشر (الاستخدام المكثف لسياسة أسعار الفائدة أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي أو تدخل المؤسسات العامة الأخرى)، كما تحظى السياسة النقدية في هذه الترتيبات بدرجة أكبر من الاستقلالية رغم محدوديتها مقارنة بترتيبات أسعار الصرف بغير عملة قانونية مستقلة وترتيبات مجلس العملة لأنها تظل تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه التقليدية وتتيح للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف وإن كان بمعدل تواتر غير مرتفع نسبياً.

بالإضافة إلى أنها مطلوبة لتمويل الواردات القانونية و تمويل الاستثمارات (الديون الخارجية) وتسديد خدمة الدين فإن العملات الصعبة مطلوبة لغايات أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف كتمويل الواردات غير القانونية و المدفوعات غير المنظورة أو توظيف رؤوس الأموال في الخارج.

• عرض العملات الصعبة في السوق الموازية: عادة ما يكون عرض العملات الصعبة متأتياً عن عائدات التصدير أو الاقتراض كما يمكن إيجاد منافذ أخرى للعرض كالصادرات المهربة أو بيع العملات الصعبة من طرف المهاجرين والسياح وكذا الإفراط في الفاتورة بالنسبة للواردات أو انخفاض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به .

ب. الآثار السلبية للتعامل في سوق العملات الموازية

من أهم الآثار السلبية للتعامل بالعملات في السوق الموازية ما يلي:

- ارتفاع الأسعار ولاسيما الأشياء المستوردة ويقع عبء ذلك أكثر على الطبقة الفقيرة وأصحاب الدخل الثابتة نسبياً.
 - انخفاض القوة الاقتصادية للعملة الوطنية أمام العملات الأجنبية .
 - فقدان الثقة في قيمة العملة الوطنية واللجوء إلى ما يسمى بالدولرة.
- هذه الآثار السلبية وغيرها تعتبر من الأدلة القوية لتحريم التعامل في العملات في السوق الخفية حيث يترتب على ذلك أضراراً جسيمة بالفرد والأسرة والمجتمع والوطن.

2.2. أدوات سياسة سعر الصرف و أثرها على السوق الموازية للصرف

1.2.2. نظام الرقابة على الصرف

تجمع أغلب المصادر إلى أن هذا النظام بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى و تعتبر ألمانيا أول من مارس هذا النظام حيث كان البديل الثاني بعد انهيار قاعدة الذهب الدولية هو تحديد سعر الصرف من خلال إتباع نظام الرقابة على الصرف.

وطبقاً لهذا النظام فإن السلطة النقدية تحدد سعراً رسمياً بغض النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوى الطلب والعرض حيث في ظل هذا النظام تتدخل الحكومة لفرض سعر رسمي أو أكثر من سعر خلال عدة لوائح كعدم السماح بحرية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشروط و إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة وكذا عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين.

أما خصائص هذا النظام فتتمثل في كون السلطة المشرفة على قطاع الصرف الأجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيع وشراء العملة للمقيمين وفي ظل ذلك النظام تتعدم عمليات المضاربة وتستطيع السلطات المشرفة شراء العملات الأجنبية بسعر وبيعه بسعر آخر وقد تطبق الدولة أحياناً أسعاراً عدة للصرف وذلك لتحقيق أهدافاً اقتصادية وسياسية.

ويطبق هذا النظام عندما تواجه السلطات النقدية ظروفًا لا تسمح لها بتحمل تكاليف دعم سعر الصرف الثابت ولا القدرة على تبني سعر الصرف المعوم ويصبح التدخل المباشر أفضل وسيلة لتحديد سعر الصرف لذا فإن سعر الصرف التوازني في ظل هذا النظام يتحدد إدارياً من خلال إحلال اللوائح والقوانين محل قوى العرض والطلب.

تشمل سياسة الرقابة على الصرف إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخص خاصة بهدف مقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة في حالة المضاربة على العملة ويمكن إعطاء نظرة بسيطة على سياسة الرقابة على الصرف في ما يلي :

أ. تعريف الرقابة على الصرف

يقصد به إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالسرف الأجنبي بيعا وشراء وإنما تقوم بحد ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالسرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها منه.¹

وفي ظل هذا النظام يتم تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل وبمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لا بد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد.

¹ حسن خلف فليح: العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001، ص221.

• الرقابة الكمية على الصرف: حيث تعتمد الدولة إلى احتكار التعامل في الصرف الأجنبي وذلك بمنع الأفراد و المشروعات الاحتفاظ بالعملات الأجنبية المحصلة من صادراتهم وتسليمها إلى السلطات النقدية بالإضافة إلى منح المستوردين هذه العملات بحسب ما تقتضيه الظروف وليس حاجة المستورد أي تولى السلطات الحكومية إدارة و توزيع النقد الأجنبي على الأنشطة المختلفة مع تحديد سعر صرف ملائم لاقتصادها.

• الرقابة النوعية أو السعريّة على الصرف: يتم التركيز هنا على نوعية المعاملات أي مضمونها وذلك بتطبيق إما:

- سعر صرف ثنائي : ويتمثل في وضع سعري صرف مختلفين للمعاملات الدولية التي تقسم أو تصنف حسب رغبة الدولة في تشجيع أو كبح المعاملات ويكون سعر مرتفع والآخر منخفض¹ فمثلاً: نصنف في القطاع الذي يكون فيه سعر الصرف نسبياً منخفض السلع الاستهلاكية والإنتاجية وغيرها من السلع التي لا يراد كبح استيرادها أو الصادرات القادرة على المنافسة الخارجية، وفي القطاع الذي يكون فيه سعر الصرف مرتفع نصنف السلع المراد كبح استيرادها أو تشجيع بعض الصادرات بالإضافة إلى عوائد المهاجرين و إعانات السياحة.

- أسعار الصرف المتعددة : يتم تقرير أكثر من سعر بين المعاملات التجارية و المالية حسب وضعية ميزان المدفوعات و احتياجات الاقتصاد الوطني كتمييز سعر الصرف بين قطاعي التصدير والاستيراد وداخل كل قطاع بين مختلف السلع المتداولة وقد تذهب الدول في الرقابة إلى أبعد من ذلك من خلال التمييز بين العملات الأجنبية وإعطاء لكل منها سعراً حسب حاجتها لهذه العملات فإذا كانت في حاجة كبيرة لها تفرض على المتعاملين مع الخارج في حالة التصدير مثلاً تسوية التزاماتهم بها مقابل دفع علاوة على متحصلاتها من تلك العملات ويتضح أن استخدام الأسعار الثنائية أو المتعددة للصرف يفتح المجال واسعا أمام تدخل بعيد المدى للسلطات النقدية في عدد كبير من الأنشطة.

¹ Hocine BENISSAD, " La réforme économique en Algérie ", 2ème édition, OPU, ALGER, 1991, p 109.

ب. أغراض الرقابة على الصرف وأهم وسائلها

• أغراض الرقابة على الصرف: يمكن حصر أغراض الرقابة على الصرف إلى الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج لأن هذا الخروج يقود إلى زيادة عرض العملة المحلية في الخارج وبالتالي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة المحلية إزاء العملة الأجنبية.

وكذا حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وخاصة إذا كانت الدولة صاحبة العملة مثقلة بالالتزامات تجاه العالم الخارجي الأمر الذي يزيد من أعبائها في حالة انخفاض سعر صرف عملتها.

• وسائل الرقابة على الصرف: من وسائل الرقابة على الصرف نجد تحديد استيراد السلع من الخارج بقدر معين بحيث يتم ربط الاستيراد بالحصول على موافقة من السلطات ذات العلاقة وتجميد الأموال الأجنبية الموجودة في الدولة بحيث يتم منع تحويل رؤوس الأموال المودعة لديها وقد يرفق هذا المنع أو التجميد إمكانية استخدامها محليا بغية تقليل الضغط على ميزان المدفوعات ومعالجة الاختلال فيه.

ث. الانعكاسات المترتبة عن نظام الرقابة على الصرف

على الرغم من ليونة قواعد الصرف وشروطه إلا أن هذا لم يمنع من ظهور انعكاسات خطيرة كان لا يمكن لها أن تظهر في ظل نظام مثل نظام الرقابة على الصرف لكن يبدو أنه لما تتواجد قواعد قانونية منظمة فحينها فقط يحاول الأشخاص بقدر المستطاع أن يخرجوا عنها لأنها تعيقهم وهو حال الأشخاص الذين تعيقهم قوانين الرقابة على الصرف فتجدهم ينشئون لأنفسهم سوقا خاصة للصرف اسمها السوق الموازية الأمر الذي جعل من قيمة الدينار الجزائري يعرف تدهورا مريعا كان لزاما على السلطة أن تتدخل سريعا لأجل إنقاذه لكن الأمر يبدو صعبا وشاقا في ظل التهريب الفظيع والسريع لرؤوس الأموال إلى الخارج من طرف الأشخاص سواء كانوا وطنيين أو أجنبيا تحت غطاء الحماية القانونية.

لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات و عراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال و الحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية.

ما يمكن استخلاصه هو أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الصرف الثابت تستطيع بذلك أن تتحكم في وارداتها حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف لذلك لا بد أن يأخذ إذناً بالاستيراد ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى جهد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى وبذلك تستطيع عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي أو من ناحية الدول التي تستورد منها، حيث نجد أن بعض الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف.

2.2.2. سياسة تخفيض العملة

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة لغرض تسوية هذا الاختلال، وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات و تخفيض من الآثار المرتبطة أساسا في أهمية المبادلات الخارجية وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني.

أ. مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه

إن سياسة التخفيض قديمة وقد طبقت هذه السياسة إبان العهد الإقطاعي إلا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد «روبنسون» في أوائل

الثلاثينات من القرن الماضي فقد أشارت روبنسون بأن التخفيض قد يحسن معدل التبادل وقد يؤدي كذلك إلى تدهوره.

يعتبر التخفيض من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة بها إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، فهو إجراء تتخذه الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى العام لأسعار فيها.

• تعريف سياسة التخفيض: ويقصد بتخفيض قيمة العملة أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة ما مثلاً أن تخفض سعر الصرف للعملة الوطنية بدولارات فبدلاً إن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولاراً واحد فإنه يصبح دوار واحد يساوي 4 وحدات.

• أسباب التخفيض: هناك أسباب عديدة لتخفيض العملة يمكن تقسيمها أسباب رئيسية وأخرى ثانوي نبرزها فيما يلي من بينها:

- تحسين ميزان المدفوعات وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى، الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية.

- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف

منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية .

- معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

- الارتباط بالكتلة النقدية أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية لانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.

- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية و تعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية حيث أن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية ، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في البلدين .

- تنشيط القطاعات التصديرية و بقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة الأمر الذي يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

ب. الانعكاسات المترتبة عن التخفيض

• أثر التخفيض على الواردات: إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للبلد المخفض لقيمة عملته و يلاحظ أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار عرض الواردات المقومة بالعملة الأجنبية، إن مدى انخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات.

• التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال: يعتبر من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض أو للبحث عن الأرباح.

• تخفيض قيمة العملة وأثره على سعر الصرف الموازي: دراسة «كامين» تظهر أن معدل سعر الصرف الموازي يرتفع بعد خفض العملة الرسمية كما أن النتائج التي احتفظ

بها «اجينور» تبدو معززة لتلك التي قدمها «كامين» و«إدواذ» خصوصا فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه الاختلال النقدي في عملية نقل الصدمات السياسية وفي سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل أكثر عمومية يشرحان أهمية دور الأسواق الموازية في مناقشة الاقتراحات المقدمة من صندوق النقد الولي إلى البلدان الساعية للنمو ضمن إطار برامج التكيف فمقالة «اجينور» 1990 تأخذ بالاستنتاج الهام التالي: (تخفيض سعر العملة ليس له تأثير على المدى الطويل حول سوق الصرف الموازي حيث انخفاض سعر الصرف يكون بشكل نسبي).

إن تخفيض العملة يمارس سلطة محدودة كأداة تهدف إلى احتواء الفجوة بين معدلات سعر الصرف عدا في حالة إرفاقها بسياسات نقدية وضريبية ملائمة، فخفض قيمة العملة التدريجي وغير معلن على الدينار الجزائري لم يحل مشكلة سوق العملات الموازي الأمر الذي يستحق الاهتمام باقتصاد مركزي التخطيط الذي اختار سياسة تخفيض العملة من أجل مقارنة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

من أهم السياسات الاقتصادية التي يتبعها صندوق النقد الدولي لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات بدعوى أن تلك الدول تضع لعملاتها أسعارا مبالغ فيها حيث يكون السعر الرسمي للعملة أكبر بكثير من السعر الحقيقي الذي يتحدد بالعلاقة بين متوسط الأسعار الداخلية ومتوسط الأسعار الخارجية في تحديد السعر وفقا لقوى العرض والطلب وحجة الصندوق أن تخفيض قيمة العملة المحلية سيجعل قيمة الوحدة النقدية من العملة المحلية مساويا لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي فتصبح أسعار صادرات البلد بالنقد الأجنبي رخيصة ما يزيد من الطلب الخارجي عليها، كما يؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المصدرة بالنقد المحلي ما يشجعهم على زيادة إنتاجهم فتزيد بذلك صادرات البلد من ناحية الكمية والقيمة مما يحسن وضع السيولة النقدية من النقد الأجنبي.

إن اعتماد الدولة سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعريين في السوقين الرسمي و الموازي مما

ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

حاول «كامين» تحليل رد فعل مؤشرات التوازن الخارجي بالنسبة لتخفيض العملة المتوقع في نموذج يتضمن تحركات أسعار الصرف في السوق السوداء مع التوقعات العقلانية ، حيث قام بتقديم شرح لسلوك القطاع الخارجي حسبه أن التخفيض الذي تدعو له الحكومات بهدف مواجهة الضغوط التضخمية وتباطؤ الاحتياطات الدولية وارتفاع الأسعار يساهم في زيادة مخاطر سوق الصرف الموازي وتشجيع الصادرات غير الرسمية. العديد من الدراسات النظرية رحبت بتخفيض سعر الصرف كأداة فعالة لتحسين الاستقرار ويجوز أن يرافق ذلك زيادة في السيطرة على أسعار الصرف وهو ما يغذي تنمية السوق الموازي وبنفس القدر تخفف من تأثير التخفيض في العملات على التبادلات التجارية ورصيد المعاملات الجارية.

3.2.2 . سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين بل ينتقل التأثير إلى النمو و الأداء الاقتصادي.

أ. التعريف

رفع قيمة العملة معناه ضخ سيولة إضافية داخل الدائرة الاقتصادية المحلية في البلد وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة وارتفاعها هو أداة لزيادة الطلب الكلي التي لا ترافقها زيادة في المعروض النقدي وتعتبر بذلك أسرع وسيلة لرفع نسبة التضخم.

ب. آثار رفع القيمة الخارجية للعملة

• ظهور سوق موازية : يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية فيجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من بيعها إلى البنك المركزي و هذا ما يدفع بالمستوردين

إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله¹.

• زيادة الرقابة على الصرف: لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد، فالسياسة النقدية و الضريبية الهادفة للضغط على سعر الصرف ذات تأثيرات مضادة على الاستثمار و الإنتاج كما أن الانفصام بين السعر الحقيقي و السعر الفعلي لسعر صرف العملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولرة أي استخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية هذه الظاهرة لها آثار خطيرة أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة و نعني به العملة الوطنية².

بالإضافة إلى أثر الحلقة المفرغة و التي من خلالها لا تؤدي سياسة الرفع إلى التحسن المرتقب و من بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعا بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.

4.2.2. تعددية سعر الصرف

استجابة البنوك المركزية للتقلبات في تدفقات رأس المال هي إحدى المجالات في نطاق التمويل الدولي الذي تلقى الكثير من الاهتمام بسبب تأثيرها على أداء الاقتصاد الكلي حيث تعتبر فرض الرقابة على رأس المال من أدوات السياسة المستخدمة لوقف تدفقات

¹ عبد الرزاق بن الزاوي : سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، ص 4.

² الهيتي نو ا زد عبد الرحمان والخشالي منجد عبد اللطيف: مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 133.

رأس المال وتفادي أزمات ميزان المدفوعات وأثارت فعاليتها مناقشة جارية (Edison, Klein, Ricci and Sleek, 2002) في الأوساط الأكاديمية ودوائر السياسة.

فقد لجأت الكثير من الدول مثل الأرجنتين 2002 وفنزويلا 2003 لنظم أسعار الصرف المتعددة في محاولة لوقف هروب رؤوس الأموال ومنع وقوع الأزمات المالية خاصة في الحالات التي يكون فيها تخفيض قيمة العملة الموحدة ليست خيارا قابلا للتطبيق، حيث أن تخفيض قيمة العملة الموحدة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الميزانيات العمومية والإفلاس هذه الآثار الجانبية تزيد من أهمية أنظمة سعر الصرف المتعددة كونها تحافظ على دور استقرار السياسة النقدية و توقف هروب رؤوس الأموال من دون وجود ارتفاع التضخم.

وبالنظر إلى الآثار الجانبية الغير المرغوب فيها من الأدوات القياسية المتاحة للبنوك المركزية للدفاع عن عملاتها على سبيل المثال خلال أزمة شرق آسيا سنة 1998 حين طالب الاقتصادي « *Krugman* » بضرورة فرض ضوابط رأس المال على التدفقات إلى الخارج للمساعدة في انتعاش النشاط الاقتصادي في اقتصاديات شرق آسيا بعد تدخل صندوق النقد الدولي كما أوصى « *Dornbusch* » سنة 1986 البلدان النامية بتنفيذ بالتوازي أسعار صرف العملات لحماية الأسعار المحلية من هجمات المضاربة على عملاتها.

أ. نظام سعر الصرف المزدوج

تعتمد الحكومات أنظمة سعر الصرف المزدوج ليس فقط للتعامل مع أزمات ميزان المدفوعات ولكن أيضا لتحفيز فعالية السياسة المالية حيث أزمة ميزان المدفوعات السبب الأكثر شيوعا عموما ويعتبر اعتماد سعر الصرف المزدوج كجهد انتقالي للحد من التأثير التضخمي لتخفيض قيمة العملة (Lizondo Kiguela 1990, Lizondo 1987, FHood 1978) ففي العادة معاملات الحساب الجاري تجري بسعر الصرف الرسمي ومعاملات حساب رأس المال بسعر صرف تحددها السوق وبالتالي الاحتياطات الدولية لا تتأثر بتدفقات رأس المال (التي تؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الموازي) بالنسبة للتعويم الموحد حيث نجد

تأثير نظام الصرف المزدوج على الأسعار المحلية محدودة كون أن جميع المعاملات في الحساب الجاري تجري بسعر الصرف الرسمي.

في معظم الحالات يكون الدافع وراء اعتماد نظام مزدوج الاحتياط من انخفاض القيمة الاسمية للصرف و الحاجة إلى استعادة التوازن الخارجي على المدى القصير الذي من شأنه أن يؤدي إلى نوبة يمكن أن تكون دائمة للتضخم.

يمكن أن يحدث هذا من خلال الانخفاض الحاد في الأجور الحقيقية التي من شأنها أن تجبر السلطات على الاختيار بين استيعاب زيادة الطلب على الأجور و حدوث الركود الشديد في البرازيل، على سبيل المثال ارتبطت تخفيض قيمة العملة في منتصف وأواخر سنة 1970 مع زيادة دائمة في معدل التضخم (*Kiguel* و *Liviatan* 1988) وفي المكسيك والأرجنتين دفعت هذه المخاوف السلطات إلى استخدام معدل سعر صرف رسمي كدعامة.

ب. الرقابة على رأس المال في ظل نظم تعددية سعر الصرف والأداء الاقتصادي

هناك جدال مستمر على إيجابيات وسلبيات الرقابة على رأس المال فقد قدم «*Edison*» وآخرون سنة 2002 عدة نتائج تجريبية على آثار الرقابة على رأس المال، حيث يؤكد أنه من الناحية النظرية أن البلدان التي لا تفرض الرقابة على رأس المال تواجه تقلبات غير مرغوب فيها عند التقلبات المفاجئة في تدفقات رأس المال كما ناقش «*Cooper*» سنة 1999 إيجابية تحرير حركة رؤوس الأموال بشرط استيفاء بعض الشروط كرفع الحواجز أمام التجارة والأسواق المالية المحلية حيث عدم وجودها قد يقود إلى سوء توزيع وضعف في الاقتصاد الكلي.

قام كل من «*Frenkel, Nickel, Schmidt and Stadtmann*» سنة 2001 بتوسيع نموذج (دورنبوش) للتحقيق في كيفية تأثير الرقابة على رأس المال على أسعار الصرف والإنتاج حسبهم بأن الرقابة على رأس المال ترفع أسعار الفائدة المحلية وبالتالي يكون لها تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي بسبب تأثير سلبي على الاستثمار.

كما اعتمد كل من «*Stockman and Hernández*» سنة 1988 نموذج التوازن العام لدراسة الآثار الاجتماعية للضرائب على المشتريات من العملة الأجنبية وعلى الأصول المدرة للدخل الأجنبي.

انتقد «إدواردز» سنة 1999 القيود على تدفقات رأس المال كونها عدم فعالة حيث تصبح دائمة وتشجع الفساد كما أن لها تأثير كبير على سعر الصرف الحقيقي وتؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وهذا ما يتسق مع المزايا المزعومة لأنظمة سعر الصرف متعددة. خلص كل من «راينهارت وسميث» 1997 في دراسة للآثار الاقتصادية الكلية للرقابة المؤقتة على تدفقات رأس المال وهذا بتطوير نموذج التوازن النقدي العام إلى وجود علاقة عكسية لفعالة الرقابة مع معدل الضريبة¹.

3.2. حكم التعامل في العملات في السوق الموازي

يثار التساؤل عن حكم الإسلام في التعامل في العملات في السوق الخفية والتي يطلق عليها " السوق السوداء" هل هذا جائز شرعاً أم منهي عنه ؟ و لاسيما أن العملة الأجنبية غير موجودة أو متاحة أحيانا في بعض البنوك والمصارف وأن هناك ضرورة إليها لتمويل عمليات الاستيراد والعمرة والحج.

1.3.2. فقه الصرف²

لقد تضمنت كتب الفقه الإسلامي الضوابط الشرعية التي تضبط عمليات تحويل عملة إلى عملة وهذا ما يسمى بفقه الصرف والذي يقوم على أن النقود ليست سلعة تباع وتشترى ولكن وسيلة من وسائل التداول والقياس والتأمين والتقويم ويجب أن يكون التبادل في الحال يداً بيد كما حرم الفقهاء العمليات الآجلة في النقود وما في حكمها .

¹ LEOPOLDO M. AVELLÁN " Essays on multiple exchange rate systems" Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy 2005, P6.

² الدكتور الأستاذ حسين شحاتة الخبير الاستشاري في المعاملات المالية الشرعية، محاضرة بعنوان: حكم التعامل في العملات في السوق الخفية بجامعة الأزهر.

وفى ظل سوق حرة خالية من الاحتكار والغش والتدليس والغرر والجهالة والربا وكل صور أكل أموال الناس بالباطل يكون سعر الصرف الحر هو الذي يعكس قيمة النقد بالنسبة للدولة المصدرة للنقد ، ومن مسؤولية الحكومة أن تحافظ على وجود هذه السوق و يكون التدخل إذا ما حدث خلل وإذا تبين لأولي الأمر أن هناك معاملات صرفية لا تلتزم بالضوابط الشرعية يجوز له التدخل لحماية المعاملات ولمنع الضرر الذي قد يصيب المتعاملين أو سوق النقد أو الاقتصاد.

2.3.2. حكم سعر الصرف في السوق الخفية (السوداء)

تظهر السوق الموازية في معاملات الصرف عندما يحدث خلل في سوق النقد لسبب أو لآخر مثل أن الدولة حددت سعر الصرف ويوجد نقص شديد في العملة الأجنبية وهناك طلب كبير عليها أو أن سعر الصرف المحدد من قبل الدولة لا يمثل القيمة العادلة .
ومن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور السوق الخفية ما يلي :

- الإشاعات الكاذبة أن قيمة العملة المحلية سوف تنخفض فيهرع الناس إلى شراء العملات الأجنبية فيزداد الطلب ويرتفع السعر.
- تهريب العملة والتلاعب في الأسواق النقدية من خلال عصابات متخصصة في ذلك وضعف الرقابة عليها.
- عمليات غسل الأموال المختلفة ولاسيما في المعاملات غير الشرعية وغير القانونية.
- نقص العملة الأجنبية فجأة بسبب العجز في الرصيد الاحتياطي الذي تحتفظ به الدولة واللازم لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد.

وبذلك تظهر السوق الموازية لسعر الصرف عندما يكون هناك سعران : السعر الرسمي والسعر الآخر (سعر السوق السوداء) ويرى فريق من فقهاء الاقتصاد الإسلامي تحريم أسعار السوق السوداء أو التعامل فيها لأن هذا يسبب أضراراً جسيمة بالمتعاملين الصغار وبسوق النقد وبالاقتصاد القومي ومن أساليب معالجة الخلل في سوق النقد إصلاح

النظام النقدي والمالي والاقتصادي للدولة وترشيد السياسات النقدية والرقابة الفعالة على المعاملات والعقاب لمن يفسد في المعاملات.

3.3.2 ضوابط و معاملات للتعامل في النقد في السوق الموازية

أ. من المعاملات المنهي عنها شرعاً للتعامل في النقد في السوق الموازية من المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي أن تحقيق عائد على رأس المال النقدي يتحقق بصفة أساسية عن طريق المضاربة وعن طريق المشاركة في الربح والخسارة ، وهذا المبدأ يتيح لحائزي العملات الأجنبية فرصة استثمار ما لديهم من عملات أجنبية في مشروعات إنتاجية تحقق لهم معدل عائد حلال وتقضى على الاختناقات الناجمة عن ندرة العملات الأجنبية والتي يواجهها أصحاب المشروعات الاستثمارية وهي اختناقات موجودة في معظم المجتمعات الإسلامية. ويقرر (د.عبد الستار أبو غدة 1992، ص56) أن المشاركة في الربح والخسارة تقضي على التناقض بين مصالح المنتجين وحائزي رؤوس الأموال في شكل عملات أجنبية كما أن هذا الاستخدام للعملات الأجنبية يحرم السوق السوداء من مصدر عرض العملات الأجنبية ومن ثم يساهم في تخفيض حجم الاقتصاد الخفي ومن ثم يحد من تدهور القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية.

من المعاملات المنهي عنها شرعاً للتعامل في النقد ما يلي:

- احتكار العملات الأجنبية لإحداث الغلاء في سعر الصرف .
- اكتناز العملات الأجنبية لدى المؤسسات المالية والنقدية أو لدى فريق من رجال المال انتظاراً لرفع سعرها وتحقيق مكاسب عالية بدون جهد.
- العمل في مجال المضاربات غير المشروعة (المقامرات) على العملات الأجنبية في أسواق النقد وفي أسواق الأوراق المالية.
- التلاعب بالإشاعات المغرضة حول أسعار الصرف ويعتبر ذلك من الكسب غير المشروع.

- استغلال الثغرات في نظم الرقابة الحكومية للحصول على الكسب غير المشروع من التعامل بالنقد.

ب . الضوابط الشرعية للتعامل في النقد في السوق الخفية

في حالة عدم قيام الحكومة بإصلاح النظام النقدي واتخاذ السياسات النقدية الرشيدة لتوفير النقد الأجنبي المطلوب وأن هناك ضرورة معتبرة شرعاً للحصول على ذلك النقد فلا مناص من الحصول عليه من السوق الخفية وتعتبر الحكومة هي الآتمة في هذه الحالة ويطبق في هذه الحالة القاعدة الشرعية : " الضرورات تبيح المحظورات " ويشترط في الضرورة في هذه الحالة ما يلي :

- امتناع البنوك وشركات الصرافة من القيام بعمليات الصرف بدعوى أنه لا يوجد لديها العملات الأجنبية المطلوبة فهي بذلك تساعد على إيجاد السوق الخفية بل يطلب من العملاء أحياناً الذهاب إلى تلك السوق لتوفير النقد الأجنبي المطلوب.

- عجز الحكومة توفير النقد الأجنبي للمتعاملين من خلال البنوك وشركات الصرافة وما في حكم ذلك ويعتبر الوزير المختص مسؤولاً عن حماية سوق النقد واتخاذ السياسات النقدية لإيجاد التوازن.

- هناك ضرورة معتبرة شرعاً للحصول على النقد الأجنبي مثل تمويل استيراد سلع ضرورية والمجتمع في حاجة إليها أو لتمويل الحج والعمرة باعتبار ذلك من الحاجات الأصلية للإنتاج أو لتمويل السفر للعلاج ونحو ذلك.

4.3.2. أساليب المنهج الإسلامي لمعالجة قضية التعامل في العملات في السوق الخفية

لمعالجة قضية التعامل في العملات في السوق الخفية اقترح العلماء ما يلي:

- إصلاح النظام النقدي والمالي والاقتصادي للدولة والتصدي للفساد.
- ترشيد سياسات الاستيراد ويكون فقط في مجال الضروريات والحاجيات.
- الرقابة الفعالة على المعاملات و تغليظ العقاب للخارجين عن القانون.
- ترشيد النفقات الحكومية ولاسيما ذات العلاقة بالنقد الأجنبي.

- تشجيع الصناعة الوطنية لتقليل الاستيراد من الخارج .
- توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد.
- تحفيز المواطنين المقيمين بالخارج استثمار أموالهم في بلدهم الأصلي .
- يجب على الحكومة تبيان الحقائق أمام المواطنين والرد على الإشاعات الكاذبة والمغرضة¹.

4.2. تجارب الدول النامية في سوق الصرف الموازي

1.4.2. السوق الموازية للصرف في مصر

قبل إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر وجدت سوق سوداء لكل شيء تقريباً يقع تحت سيطرة الحكومة ولعل أبرز هذه الأشكال هي السوق السوداء للنقد الأجنبي والتي ضمت عدداً ضخماً من المتعاملين الذين انتشروا عبر أرجاء مصر كلها كما كان التعامل يتم بكل أنواع العملات الأجنبية وبصفة خاصة الدولار الأمريكي، ولقد كانت السوق السوداء للنقد الأجنبي أكبر نشاطات الأعمال في مصر وكذلك أكثرها ربحاً أكثر من ذلك فإنه على الرغم من الصفة غير القانونية للسوق فإنها كانت تعمل في ظل ظروف معقولة من حيث درجة الأمان المحيطة بالمتعاملين في السوق وذلك بسبب انخفاض درجة السيطرة فضلاً عن صعوبة الرقابة على مثل هذه المعاملات غير القانونية من جانب السلطات.

وقد بدأت السوق السوداء للنقد الأجنبي في أعقاب تبني سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي بعد قيام الحرب العالمية الثانية ولقد مثلت المناطق الحضرية الرئيسية وكذلك مناطق الجذب السياحي الرئيسي في البداية المراكز الأساسية التي يوجد فيها المتعاملون بالنقد الأجنبي في السوق السوداء للنقد الأجنبي في مصر، غير أنه بحلول منتصف السبعينيات بدأت الهجرة على نطاق واسع إلى الدول العربية النفطية والتي شملت مهاجرين من كل أقاليم مصر ومن مختلف الأعمار والمستويات المهنية والوظيفية ولقد أخذ هؤلاء المهاجرون

¹ الدكتور الأستاذ حسين شحاتة، محاضرة بعنوان: حكم التعامل في العملات في السوق الخفية، مرجع سبق ذكره.

يضخون كميات ضخمة من النقد الأجنبي في كل الأقاليم الجغرافية مما أدى إلى اتساع السوق بدرجة كبيرة.

واستجابة لهذا النمو في حجم المعاملات في السوق السوداء للنقد الأجنبي قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات هي:

- إلغاء حرية الحيازة والتعامل في النقد الأجنبي.
 - زيادة العقوبات على التعامل في السوق السوداء.
 - استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الملائمة للحد من التعامل بالنقد الأجنبي.
- في سنة 1968 حدثت بعض التحولات في السياسة الاقتصادية من حيث السماح للأفراد والأعمال باستيراد احتياجاتهم من الخارج في حدود معينة باستخدام مواردها الخاصة من النقد الأجنبي دون التزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد وهو ما عرف فيما بعد بنظام الاستيراد من دون تحويل عملة.

وعندما تبنت الدول سياسة الانفتاح الاقتصادي تم إعادة حق حيازة النقد الأجنبي والتعامل به من خلال البنوك المسموح لها بذلك، ففي عام 1973 تم إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبي لجذب تحويلات المصريين العاملين في الخارج وكذلك توجيه الإنفاق السياحي نحو القنوات الرسمية للنقد الأجنبي وذلك عن طريق منح هذه المعاملات معدلات صرف تشجيعية من خلال إضافة علاوة تشجيعية إلى معدل الصرف الرسمي إلا أن عملية إدارة معدل الصرف في السوق الموازية للنقد الأجنبي سارت على نفس نمط إدارة معدل الصرف الرسمي في السابق ولذلك فشلت السوق الموازية في تعبئة موارد النقد الأجنبي المتاحة لدى المصريين العاملين في الخارج وكذلك فشلت في جذب السائحين نحو استخدام السوق الرسمية في تحويل ما لديهم من نقد أجنبي فقد كانت معدلات الصرف في السوق الموازية ثابتة تقريباً وفشلت في أن تجاري تحركات معدل الصرف في السوق السوداء.

ومن مصادر العرض للنقد الأجنبي في السوق السوداء نجد أن إنفاق السائحين كان هو المصدر الرئيسي لموارد النقد الأجنبي في السوق السوداء وذلك استجابة للفروق بين معدلات

الصرف الرسمية ومعدل الصرف في السوق السوداء كذلك مثلت عمليات تزيف فواتير التجارة الخارجية من خلال المغالاة في قيمة الواردات مصدراً مستمراً لتدفقات النقد الأجنبي في السوق السوداء باستثناء فترة الستينيات حيث انخفضت أهمية هذا المصدر بسبب احتكار الحكومة لعمليات التجارة الخارجية في هذه الفترة، غير أنه مع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي تم إرخاء احتكار الحكومة لمعاملات التجارة الخارجية بصورة متتابعة مما أدى إلى عودة عمليات التزيف بصورة أكبر مما سبق حتى أصبحت أهم المشاكل التي تواجهها هيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

في منتصف السبعينيات أصبحت تحويلات المصريين العاملين في الخارج أهم مصادر النقد الأجنبي والتي قدرت بحوالي 30 مليار جنيه سنوياً كان يتدفق منها 10% فقط في المتوسط من خلال القنوات الرسمية أما النسبة الباقية قد وجدت طريقها إلى السوق السوداء للنقد الأجنبي غير أنه مع تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي بصفة خاصة فيما يتعلق بمعدل الصرف الأجنبي ومعدلات الفائدة على الجنيه المصري فإن تحويلات المصريين العاملين في الخارج أخذت في التزايد حتى بلغت 11 مليار جنيه حالياً.

أما فيما يتعلق بمصادر الطلب على النقد الأجنبي في السوق السوداء فإن مصدر الطلب الرئيسي يتمثل في تمويل عمليات الاستيراد السلعي من الخارج سواء لتمويل عمليات التهريب السلعي أو ما كان يطلق عليه سابقاً تجارة الشنطة أو بمنح تراخيص الاستيراد للمستوردين الذين يثبتون أن لديهم كميات كافية من النقد الأجنبي بدون مساءلة عن مصادر هذه الأموال ومما لاشك فيه أن عمليات تمويل تجارة المخدرات تتم أساساً بالاعتماد على السوق السوداء للنقد الأجنبي.

كذلك هناك طلباً قوياً على النقد الأجنبي من جانب الأفراد الذين يرغبون في شراء أصول مالية مقومة بالنقد الأجنبي حيث ازداد الطلب على النقد الأجنبي لأغراض الاستثمار في محفظة الأوراق المالية في الفترات التي كانت فيها معدلات الفائدة على الجنيه المصري ثابتة وسالبة من الناحية الحقيقية كإحدى إستراتيجيات تنويع المخاطر المالية للمستثمرين

المصريين. كذلك فإن الطلب على النقد الأجنبي لأغراض تهريب الأموال قد تزايد بصورة واضحة في أعقاب فترة الانفتاح والذي قدر بحوالي 500 مليون دولار سنوياً.

2.4.2. سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية في اليمن وتجربتها في السوق الموازي للصرف

بالإضافة إلى سوق الصرف الرسمي الذي كان يتم فيه تحديد أسعار العملة الوطنية عن طريق البنك المركزي يوجد سوق صرف موازي ويتم فيه تحديد سعر العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية في هذه السوق وفقاً لآلية العرض والطلب للصرف الأجنبي وقد كان الفرق كبيراً بين سعر الصرف في السوق الرسمية وسعر الصرف في السوق الموازية، حيث بلغ سعر الصرف الرسمي في سوق الصرف الرسمي 12.01 ريالاً للدولار في اليمن سنة 1994 بينما بلغ سعر الصرف في السوق الموازية 42.65 ريالاً للدولار.

وقد اتسعت الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمية وسعر الصرف في السوق الموازية لتصل ذروتها عام 1994 حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية 101 ريالاً للدولار بينما ظل سعر الصرف الرسمي كما هو عليه 12.01 ريالاً للدولار.

أ. تقييم سعر صرف العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية

إن سياسة سعر الصرف التي كان معمولاً بها في اليمن قبل تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية قد اتسمت بتقييم سعر العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية حيث كانت كل أسعار الصرف التي يتم تحديدها في السوق الرسمية بنظر البنك المركزي تفوق كثيراً عن قيمتها الحقيقية في السوق الموازية (السوق الحرة) ويكفي أن نضيف في هذا الصدد أن سعر الصرف الرسمي للريال اليمني في نهاية عام 1994 كان يفوق سعره الحقيقي بأكثر من ثمانية أضعاف.

وقد أسهمت سياسة سعر الصرف التي كانت متبعة خلال تلك الفترة في إحداث كثير من الاختلالات والتشوهات السعرية حيث ترتب على تعدد أسعار صرف العملة الوطنية وتقييمها بأكثر من سعرها الحقيقي بروز العديد من الاختلالات السعرية لصالح السلع

الأجنبية المستوردة وضعف في القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا أمام السلع الأجنبية المشابهة لها.

كما ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية في اليمن في الفترة 1995-2000 ولم تكن اليمن قادرة على توفير العملة لأغراض الاستيراد باستثناء الواردات من سلعتي القمح والدقيق كما انه لم يكن السعر الذي يحصل عليه المصدرون فعلا من حصيلة صادراتهم وإنما تحديد سعر الصرف من قبل الحكومة كونها لم ترغب في تخفيض قيمة العملة الوطنية خلال تلك الفترة، أي أن سعر الصرف الذي كان المستوردون يقومون بدفعه فعلا هو السعر السائد في السوق الموازية - باستثناء سلعتي القمح والدقيق- وكذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف الذي كان يحصل عليه المصدرون فعلا هو سعر الصرف وفقا للسوق الموازي.

كما أن أسعار الصرف الرسمية والجمركية التي كان يتم بموجبها تقييم أسعار الواردات والصادرات خلال الفترة 1990-1994 كانت تقل كثيرا عن أسعار الصرف الحقيقية في السوق الموازي.

3.4.2. سعر الصرف الموازي في السودان

تعرض الجنيه السوداني لضغوط حادة خلال عام 2012 في أعقاب انفصال جنوب السودان وما ترتب عليه من فقدان لنحو 75 بالمائة من العائدات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي وهو ما أدى إلى ظهور أزمة في سوق الصرف الأجنبي نتيجة تزايد مستويات الطلب على النقد الأجنبي بما يفوق مستويات المعروض في سوق الصرف ومن ثم ارتفاع الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسعر في السوق الموازي بهامش كبير الأمر الذي دفع البنك المركزي لتبني حزمة من السياسات لمواجهة الأزمة في سوق الصرف من بينها:

-السماح بتخفيض قيمة صرف العملة المحلية بنهاية شهر يونيو من عام 2012 ضمن حزمة من السياسات التصحيحية التي تم تبنيها لمواجهة تداعيات الانفصال لتقليل الفجوة بين

السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي أعقب ذلك تخفيضات متتالية في السعر الرسمي ليصل بنهاية العام إلى 3.57 جنيه للدولار مقارنة بنحو 2.66 جنيه للدولار في عام 2011.

- التوجه نحو تبني سياسات مالية ونقدية تقييدية للحد من التراجع في قيمة العملة المحلية.

-وقف عمليات ضخ النقد الأجنبي للصرافات وخفض النسبة المقررة للمصارف بعد السماح لهذه الجهات بالمزيد من المرونة في أسعار الصرف، الأمر الذي شجع المصارف والصرافات على جذب موارد من النقد الأجنبي بلغت ما يقارب 1.8 مليار دولار نهاية عام 2012.

-ترشيد استخدامات النقد الأجنبي للأغراض غير المنظورة مثل السياحة والتعليم والعلاج بالخارج واستقطاب موارد من النقد الأجنبي من خلال تعديل فترة استرداد حصيلة الصادرات والحد من الممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التنسيق مع شركات الطيران والاتصالات لتحديد نسبة من أرباحها يتم إعادة استثمارها بالداخل وجدولة تحويلات شركات الطيران والاتصالات.

كما عانى الاقتصاد السوداني من عدد من العوامل المعاكسة خلال عام 2014 وكان من أبرزها الوضع المضطرب في جنوب السودان والذي منع تنفيذ الاتفاقية القائمة بين الدولتين بشأن نقل نفط جنوب السودان عبر الأراضي السودانية في مقابل رسوم تقدر بنحو 2.4 مليار دولار في السنة بلغ المستحق منها حالياً 884 مليون دولار أمريكي.

بالإضافة إلى ذلك شهدت البلاد حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العديد من المناطق مما حال دون إتمام أي مشاريع كما جاء قرار الحكومة في عام 2013 بإلغاء الدعم على المنتجات البترولية وزيادة الضرائب إلى فرض المزيد من الضغوط على الاقتصاد السوداني.

وشهدت البلاد نقصاً في العملة الأجنبية مع زيادة الفارق بين السعر الرسمي للصرف الأجنبي والسعر السائد في السوق الموازية وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي بأن

الاقتصاد السوداني شهد نمواً بنسبة 3% في عام 2014 مدعوماً بالتحسن في إنتاج الذهب والصبغ العربي مع تصدير هذه المنتجات.

4.4.2. إيران... السوق السوداء جذور قديمة وأسباب عميقة

منذ نجاح الثورة في إيران في عام 1979 مرت العملة الإيرانية بمراحل عدة غلب عليها التراجع فبعد أن كان 100 ريال إيراني تساوي دولاراً أمريكياً في 1979 هوى إلى قرابة 1200 ريال للدولار سنة 1990، وفي سنة 1993¹ قام البنك المركزي بتوحيد جميع أسعار الصرف الرسمية ووضع السعر الاسمي الجديد الموحد بالقرب من سعر السوق السوداء في ذلك الوقت انتقل المعدل الرسمي بشكل وثيق للسعر الحر للسوق السوداء لمدة ستة أشهر وفي منتصف عام 1993 بدأ السعر الاسمي للسوق السوداء ينحرف مرة أخرى عن السعر الرسمي وبناء على ذلك قام البنك المركزي بتعديل السعر الرسمي عدة مرات للحفاظ على علاوة السوق السوداء.

في سنة 1995 لجأ البنك المركزي مرة أخرى إلى نظام سعر صرف ثابت معلنا عن سعر أساسي لجميع المعاملات ومعدل تصدير للصادرات غير النفطية تم حظر أنشطة السوق السوداء وتم تعزيز "متطلبات استسلام التصدير" عاد البنك المركزي عملياً إلى نظام سعر الصرف المتعدد ويبدو أن الوحدة فشلت على الرغم من انخفاض قيمة الأسعار الاسمية الرسمية إلى حد كبير.

في أعقاب الزيادات الهائلة في عائدات النفط وتثبيت الاستقرار في سعر الصرف في السوق السوداء قرر البنك المركزي مرة أخرى توحيد أسعار الصرف الرسمية في مارس 2002 وكانت سياسة التوحيد الأخيرة واعدة ومتناسقة بشكل أفضل مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى إلا أنه كانت هناك مخاوف من حدوث زيادات ضخمة في الميزانية المالية

¹ Kazem Yavari -The Effects of Exchange Rate Unification Policy on Inflation, Black Market Premium and the Real Exchange Rate in Iran- University of Imam Sadiq (a.s) August 08 2002 Sixth ERC/METU International Conference in Economics Ankara, Turkey

للحكومة في سنتي 2002 و 2003 وليس من الواضح ما إذا كانت جميع هذه الزيادات في الموازنة العامة بسبب سياسة توحيد سعر الصرف وحدها أو غيرها من البرامج .

خلال كل هذه السنوات كانت السوق السوداء حاضرة ولكن لم تكن مسيطرة وكانت الفجوة بينها وبين السعر الرسمي أقل ولكن هذا الأمر تغير مع مطلع 2012 عندما اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء بأكثر من 4 آلاف ريال، إذ كان السعر الرسمي نحو 10800 ريال بينما اقترب من 15 ألف ريال للدولار في السوق السوداء ومع نهاية 2012 كانت العملة الإيرانية قد فقدت نحو 80% من قيمتها مقارنة بسعرها بداية العام حيث تجاوز سعر الدولار الواحد 40 ألف ريال، ومنذ ذلك الحين كان الريال يتم تداوله بأقل من هذا المستوى إلى أن وصل في الآونة الأخيرة في السوق الموازي (الحرّة) إلى 46.500 ريال للدولار الواحد بعدما كان بنحو 30 ألف ريال قبل عامين، ومع بداية 2018 نشطت السوق السوداء كثيراً وزاد طلب الإيرانيين على الدولار وهو الأمر الذي ساهم في استمرار تراجع العملة المحلية وهو ما أدى لتراجع أكبر في أسعار العملة المحلية.

في المقابل فقد البنك المركزي القدرة على ضبط السوق الأمر الذي دفع الحكومة للجوء إلى الخيار الأمني إذ اعتقلت السلطات عشرات الأشخاص من تجار العملة خلال الأشهر الماضية كما أغلقت مئات الحسابات المصرفية وجمدت الأموال بها على خلفية تهمة ترتبط بالمساهمة في تذبذب أسعار الصرف في إيران بينما تتوعد السلطات القضائية بالإعلان عن أحكام قاسية بحق من يساهم بتغيير أسعار الصرف في السوق السوداء ولكن لم تتجح هذه المحاولات في السيطرة على سعر الصرف وهو ما يجعل البلاد في حاجة عاجلة لإيجاد حلول اقتصادية حقيقية لحل هذه الأزمة وذلك لعدم جدوى هذه الحلول لأنها لا تمس المشكلة الأساسية ولعل أقل هذه الحلول هو تحرير سعر الصرف وتركه لقوى العرض والطلب.

على الجانب الآخر وبحسب دراسة لمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية بعنوان «تراجع أسعار صرف العملة الإيرانية: الأسباب والتداعيات» فإن أزمة سعر الصرف في

إيران لها جذور قديمة وأسباب عميقة وعلى رأسها تراجع موارد الدولة من العملة الأجنبية ووجود أكثر من سعر صرف في إيران على مدار التاريخ إذ يوجد سعر الصرف الحكومي المثبت وسعر صرف السوق السوداء (الحرّة) وسعر صرف المرجع بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي استمرّ فترات طويلة توقفت معه آلاف المصانع عن العمل وتراجعت معه الصادرات غير النفطية وارتفاع الواردات والضغط على الاحتياطي الأجنبي¹.

3. الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الموازي

1.3. دراسات ظهور السوق الموازية للصرف

1.1.3 . نموذج أجينور

من بين أفضل الدراسات الموسعة حول الأسواق الموازية يمكن ذكر نموذج «أجينور» الذي يشير في مقالاته إلى الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسلع والعملة الأجنبية في كل البلدان الساعية للنمو كعدم كفاية الإيرادات من العملة الصعبة ومدى توفرها بسبب تباطؤ النشاطات وانخفاض أسعار المواد الأولية وكذا القيود المفروضة على المعاملات الجارية والتي تشمل رخص الاستيراد وتخصيص العملات الصعبة، التهريب وخروج رؤوس الأموال من خلال قنوات غير رسمية ما هي إلا نتائج لهذه الحالة لنقص العملات الصعبة وكذا تذبذب وفرّة الطلب على العملات الصعبة.

فالطلب الغير المشبع على العملة الصعبة يتجه إلى الأسواق الموازية الأمر الذي ينجر عنه عدم تناسب التغيرات في أسعار الصرف الرسمية والموازية ونسبة الصرف الموازي في بعض البلدان خاصة تلك الساعية للنمو.

يدرس «أجينور» في مقاله الآثار المترتبة على وجود تعاملات غير قانونية سواء كانت تجارية أو لأسعار الصرف على سياسات المدى القصير في البلدان السائرة في طريق النمو، هذا النموذج يستخدم معطيات سنوية تغطي الفترة الممتدة من 1974-1986 بالنسبة لـ 8 دول

¹ <https://www.sasapost.com/black-markets-in-egypt-iran-and-sudan>

من البلدان الساعية للنمو منها الأكوادور، الهند، جمهورية كوريا، ماليزيا، باكستان وسنغافورة.

أ. فرضيات النموذج

- نظام سعر الصرف ثنائي يتعايش سوق رسمي للعملات الصعبة مع السوق الموازية والنصف الموازية.
- اقتصاد صغير الحجم.
- التعاملات التجارية جزء منها تقرر بمعدل سعر صرف رسمي ثابت والجزء الآخر على أساس معدل سعر صرف حر والمحدد من قبل تفاعل العرض والطلب على العملة الصعبة.
- عدم وجود سندات حكومية.

إن النتائج التي احتفظ بها «أجينور» تظهر أن معدل سعر الصرف الموازي يرتفع في كل الحالات بعد عملية تخفيض للعملة الرسمية، فتخفيض العملة يمارس سلطة محدودة كأداة تهدف غلى احتواء الفجوة بين معدلات سعر الصرف .

$$D \log B_{te} = Q D \log E_t + (1-Q) d \log B_e + d \log Y_t$$

B : معدل سعر الصرف في السوق الموازي.

D : معدل الانخفاض المتوقع في سوق سعر الصرف الموازي، من الفترة $t-1$ إلى الفترة t

E : معدل سعر الصرف الرسمي.

Be : السعر المحلي للسلع المتبادلة.

Y : السعر العالمي للسلع المتبادلة.

$d \log \lambda_t$: معدل التضخم العالمي المتوقع.

ب. الفجوة بين معدل سعر الصرف الرسمي والموازي - حركة سعر الصرف الموازي
 الفجوة بين معدل سعر الصرف الرسمي والموازي تعتمد على درجة القيود على
 المبادلات وحركة رؤوس الأموال في هذه البلدان حيث ندرة العملات الصعبة كما أنها تتوزع
 بشكل غير محدد من قبل سعر الصرف الرسمي الذي تستفيد منه الحكومة حيث نجد أن
 الواردات تحظى بامتياز.

إن سلوك معدل سعر الصرف الموازي يعتمد على التدفق الناتج عن التعاملات في
 السلع والخدمات ومدى توفر العملات الصعبة حيث يؤدي التدفق للعملات الصعبة إلى مغالاة
 في الواردات (زيادة تكلفة الفواتير) وانحسار الصادرات (قلة كلفة الفواتير).
 منه تكون لدينا المعادلة التالية:

$$D \log kc_t = k_0 + k_1 \log (bt/e_t), k_1 > 0$$

حيث تمثل $D \log kc_t$ الطلب للمعاملات القانونية وغير القانونية ويتمثل في الطلب على
 العملات الصعبة من أجل تسوية المعاملات الجارية والذي يتوجه إلى السوق الموازي بسبب
 عدم قدرة السوق الرسمية لتوفيرها كما أن هذا الطلب يستجيب بإيجابية إلى الزيادة في
 مستوى الدخل الحقيقي وعلى الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية المعطاة بمعدل
 سعر الصرف الموازي.

معدل سعر الصرف الموازي له وظيفة إيجابية للحالات التالية:

- عرض العملة المحلية

- لمعدل سعر الصرف الرسمي

- للإنتاج الحقيقي

- للأسعار النسبية للتغيرات في المعدلات المتوقعة لعوائد العملات الأجنبية والوطنية.

إن انخفاض الطلب على العملات الصعبة يولد خفض في معدلات سعر الصرف
 الموازية من أجل المحافظة على التوازن على المدى القصير معدل سعر الصرف في السوق
 الموازي ينخفض أقل من معدل سعر الصرف الرسمي ، فمعدل سعر الصرف الموازي

يمكن أن ينخفض تبعا لطلب مبالغ فيه وبطريقة غير مشروعة للعملات الصعبة وتفسير ذلك يأتي من المستوى العالي من النشاطات الاقتصادية وارتفاع جديد للأسعار المحلية بالمقارنة بالأجنبية أو ارتفاع معدل التغير في العائد المتوقع الحقيقي للعملات المملوكة من قبل الوكلاء.

من جانب آخر احتياطات الصرف المعدلة تتغير بشكل تام من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب والتي تنعكس على سعر الصرف الرسمي والتلاعب بهذه الاحتياطات من قبل السلطات يمنع التوازن التام في أسواق سعر الصرف.

لتخفيض قيمة العملة تأثير قصير المدى ينعكس على تخفيض الزيادة في السوق الموازي في حين لها تأثير طويل المدى يتمثل في التخفيض النسبي لمعدل سعر الصرف الموازي، كما أن ارتفاع سعر الصرف المتوقع يؤدي إلى انخفاض معدل سعر الصرف الموازي وكذا المعدل المتوقع للتضخم المحلي الذي يشكل تأثير إيجابي على معدل الصرف الحر وهذا يتأثر بشكل إيجابي بفعل الارتفاع المبدئي للمخزون الاسمي للعملة وبفعل التغيرات في معدلات العائد للعملات الوطنية والأجنبية متأثرة بزيادة متوقعة بنسبة 10% من الإنفاق الحكومي الاسمي، من جانب آخر ترشيد العملات الصعبة في السوق الرسمي يؤدي إلى آثار مزعجة للإنتاج والأسعار وبالنتيجة توسع التأثير على السوق الموازي الذي ينخفض بوتيرة أكبر.

ت. توحيد العملة: إصلاح الأسواق الموازية: موقف «أجينور وفلورد»

يعتبر وجود سوق موازي للعملة الصعبة كاضطراب إضافي على المستوى المحلي لما له من تأثير على التضخم، المداخيل والإنتاج وكذا على المستوى الخارجي بتأثيراته على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات وهو بذلك يؤثر على سعر الصرف الرسمي مما يدفع الدول الساعية للنمو لتوحيد كل من السعرين الرسمي والموازي.

حاول كل من «أجينور وفلورد» إظهار كيفية اعتماد سلوك الأسواق الموازية في المراحل السابقة للإصلاح على التوقعات للسياسة الواجب إتباعها بعد الإصلاحات بالإضافة إلى الآثار المتوقعة حول احتياطات الصرف والإنتاج ومعدل سعر الصرف الحقيقي.

عزز تزايد القيود على التبادلات التجارية وعلى الاحتفاظ بالعملات ظهور الأسواق الغير المشروعة للسلع والعملات مع معدل سعر صرف موازية مختلف وقد ولد وجود هذه الأسواق مكاسب بالنسبة لحاملي العملات الصعبة الأجنبية وكذلك بالنسبة للمنخرطين في نشاطات تجارية على الأسواق الموازية للسلع.

لذلك يعتبر توحيد أسواق العملات هدف له أهمية سياسية اقتصادية كلية في البلدان التي تجري فيها تعاملات بالعملة الموازية وبالتالي يكون الهدف النهائي للسلطات لهذه العملية هو امتصاص وإضفاء الشرعية على السوق الموازي للعملات من أجل إلغاء التشوهات المرتبطة بنشاط غير شرعي في سوق مجزئة وحدة السوق أن يتخذ شكل معدل سعر صرف عائم أو بتبني معدل سعر صرف ثابت موحد.

قام كل من «أجينور وفلورد» سنة 1992 بشرح تجربة البلدان الأفريقية (جنوب الصحراء) التي حاولت توحيد الأسواق الموازية والرسمية للعملات الصعبة خلال سنوات الثمانينات حيث قام البعض منها بإتباع الطريق التدريجي نحو التوحيد والبعض الآخر بتبني سعر صرف رسمي عائم وكانت نتيجة تطبيق هذا النظام وجود اضطرابات تضخمية مثلما حصل في سيراليون وفي زامبيا بعد اتفاقات التعويم المتتالية سنتي 1985 و 1986 وزيادة لعلاوة سعر الصرف الموازي بقوة خلال الأشهر التي تسبق محاولة التوحيد.

يعتبر «بينتو» 1994 أن علاوة سوق الصرف الموازي تمثل ضريبة ضمنية على الصادرات فعملية التوحيد التي تتسبب في فقدان الضريبة الضمنية على الصادرات يمكن أن تكون سببا في عودة التضخم وانخفاض معدل سعر الصرف فيما لو أن السلطات حاولت تمويل العجز من خلال خلق نقود إضافية في المدى القصير يقوم الوكلاء الاقتصاديون بشراء الأصول التي تهيمن عليها العملات الصعبة في حالة وجود سعر صرف غير منتظم وغير مستقر ومتوقعا أن ينخفض أكثر من سعر الصرف الموازي الموجود وعلى عكس ذلك سيقوم الوكلاء بتعزيز محافظهم المالية عن طريق شراء الأصول المقيمة بالعملة الوطنية في ملائمة لمعدل سعر الصرف الموحد .

2.1.3 المنهج النقدي

يركز النهج النقدي لسوق الصرف الأجنبي الموازية التي وضعها «بلجيه» 1978 ثم طورها «أجينور» 1991 على عدم التوازن في السوق النقدية في تفسير تحركات الإنتاجية وسعر الصرف الموازي للسوق والتغير في الأصول الأجنبية الصافية¹.

أسواق النقد

انطلاقاً من العلاقات الأساسية للقطاع النقدي على النحو التالي:

$$M_s = R + D \quad (1)$$

$$M_d = P * m_d \quad (2)$$

$$m_d = f(y, \Pi^e) \quad (3)$$

حيث:

M_s : المعروض النقدي الاسمي

R : احتياطي النقد الأجنبي من البنك المركزي

D : صافي الأصول المحلية

M_d : الطلب الاسمي على النقد

P : مستوى الأسعار

m_d : الطلب الحقيقي على النقد والذي يمثل الدخل الحقيقي والتضخم المحلي المتوقع.

شرط التوازن في السوق النقدي هو أن مقدار التغير في العرض النقدي الاسمي يساوي

التغير في الطلب على النقد الاسمي.

$$\Delta M_s = \Delta M_d \quad (4)$$

الفرق اللوغاريتمي بين المعادلة (1) و (2) وتعويضها في المعادلة (4)

$$(1 - \alpha)\Delta R + \alpha\Delta D = p + m_d^* \quad (5)$$

حيث P التضخم المحلي

¹ Duy Hung Bui PhD candidate 'AN EMPIRICAL ANALYSIS ON THE PARALLEL FOREIGN EXCHANGE MARKET: THE CASE OF VIETNAM' Griffith Business School Department of Accounting, Finance and Economics Gold Coast campus, Griffith University, Queensland 4222, Australia d.bui@griffith.edu.au page 4-6

ب. تحديد الأسعار المحلية

يتم تحديد المستوى المحلي للأسعار P بمتوسط مرجح لأسعار السلع القابلة للتداول P^T وغير القابلة للتداول P^{NT}

$$P_t = \beta * P^T + (1-\beta) * P^{NT} \quad (6)$$

في حالة الاقتصاد صغير ومفتوح أسعار السلع القابلة للتداول تتحدد وفق الأسعار الدولية p^* خلفا عن افتراض « *Blejer* » 1978 أن الطلب على معاملات الحساب الجاري تتم في السوق الرسمية نجده في بعض الدول يتم في سوق الصرف الموازية.

وبالتالي يعتمد السعر المحلي على السعر العالمي وكذا على معدل التغير في سعر الصرف الرسمي e وعلى الأسواق الموازية b

$$P^T = \theta e + (1-\theta)b + P^* \quad (7)$$

في المعادلة رقم (1) يتكون العرض النقدي من القروض المحلية والاحتياطات الدولية وفي دولة تتبع نظام الصرف الثابت للسلطة النقدية فقط الحق في التدخل في العرض النقدي وبالتالي يكون الإفراط في حجم العرض النقدي مساويا إلى الائتمان المحلي السابق والطلب النقدي $D - m_d$.

وبافتراض حجم الإفراط في الطلب على السلع غير القابلة للتداول يختلف باختلاف الطلب في الاقتصاديات المعادلة رقم (8) تحدد أسعار السلع غير القابلة للتداول

$$P^{NT} = P^T + \lambda(D - m_d), \quad \lambda > 0 \quad (8)$$

وبتعويض المعادلة (7) في (8) ثم المعادلة رقم (8) في المعادلة رقم (6) معادلة التضخم المحلي ستكون كدالة لتضخم أسعار الصرف العالمية ولاختلال سوق رأس المال كالتالي: حيث: $\phi = 1/(1+\lambda(1-\theta))$ إذا كانت كافة السلع قابلة للتداول.

ث. سوق الصرف الموازية

يعتمد الطلب على أسعار الصرف على الطلب على حساب رأس المال D^c والطلب على سعر الصرف الأجنبي D^a

$$D = D^c + D^a \quad (10)$$

الطلب على النقد في سوق الصرف الأجنبي يتوقف على احتمال انخفاض الأسعار في هذه السوق b^* وبالتالي

$$D^a = \delta + \delta_1 b^* \quad (11)$$

ويرتبط الانخفاض المتوقع في أسعار الصرف الموازية على الفرق بين الأسعار المحلية والأجنبية والتضخم المحلي المتوقع Π^*

$$b^* = P/P^* b + \Pi^* \quad (12)$$

ويمكن تلبية الطلب على رأس المال للمعاملات من السوق الرسمية والموازية كالتالي:

$$D^c = \gamma + \gamma_1 Y + \gamma_2 (P/P^* b) \quad (13)$$

العرض النقدي S في سوق الصرف الموازي يعتمد على الفرق بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي:

$$S = P + P_1(b/e) \quad (14)$$

الطلب على النقد في سوق الصرف الموازي يتحدد حسب قوى السوق ومن تم العرض النقدي يكون مساويا للطلب عليه في سوق الصرف الموازي.

$$S = D \quad (15)$$

ولإيجاد سعر الصرف التوازني في سوق الصرف الموازي يتم تعويض المعادلة رقم (12) في المعادلة رقم (11) وكذا تعويض المعادلين (13) و(11) في المعادلة رقم (10) وباستخدام المعادلتين (14) و(15) نحصل على المعادلة التالية:

$$b = \omega + \omega_1 Y + \omega_2 (P/P^*) + \omega_3 i^* + \omega_4 e \quad (16)$$

وباستبدال معادلة التضخم المحلي رقم (09) في المعادلة رقم (16) نحصل على المعادلة النهائية التالية في سعر الصرف في السوق الموازية:

$$b = \xi + \xi_1 P^* + \xi_2 \gamma + \xi_3 i^* + \xi_4 e + \xi_5 (D - m_d) \quad (17)$$

وفي المعادلة (17) سعر الصرف في السوق الموازية له علاقة إيجابية بسعر الصرف الرسمي التوقعات والعرض النقدي ويرتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف في السوق الأجنبي ومستوى الدخل.

• الدخل الحقيقي والطلب على النقد: يفترض النموذج أن الناتج (الدخل الحقيقي) يستجيب بشكل إيجابي للفائض من المعروض للأرصدة النقدية الحقيقية وانحراف الناتج الفعلي عن مستواه التوازني .

$$y = (M/P)_{t-1} + y^* + y_{t-1} \quad (18)$$

حيث: y^* تمثل القدرة الإنتاجية

الطلب الحقيقي على النقد يعتمد على الدخل الحقيقي y والتضخم المتوقع i^*

$$m_d = \tau + \tau_1 y_t - \tau_2 i_t^* \quad (19)$$

وكخلاصة لنموذج المعادلات نجد:

$$b = \xi + \xi_1 p^* + \xi_2 y + \xi_3 i^* + \xi_4 e + \xi_5 (D - m_d) \quad \text{سوق الصرف الموازي}$$

$$y = (M/P)_{t-1} + y^* + y_{t-1} \quad \text{الدخل الحقيقي}$$

$$m_d = \tau + \tau_1 y_t - \tau_2 i_t^* \quad \text{الطلب الحقيقي على النقد}$$

2.3 نماذج التضخم وسعر الصرف الموازي

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة ومن بين هذه العوامل الاقتصادية التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

1.2.3 نموذج « بينتو »

يعتبر « بينتو » 1990 أن علاوة السوق الموازية تمثل ضريبة ضمنية على الصادرات فعلية التوحيد التي تتسبب في فقدان الضريبة الضمنية للصادرات يمكن أن تكون في الأصل سببا في عودة التضخم وانخفاض في معدل سعر الصرف فيما لو حاولت السلطات تمويل العجز بخلق نقود إضافية حيث يقوم الوكلاء الاقتصاديين بشراء الأصول التي تهيمن عليها

العملة الصعبة في حالة وجود سعر الصرف غير منتظم وغير مستقر ومتوقعا انخفاضه أكثر من سعر الصرف الموازي الموجود وعلى العكس من ذلك يقوم الوكلاء بتعزيز محافظهم المالية عن طريق شراء الأصول بالعملة الوطنية في حالة وجود معدل موحد لسعر الصرف ملائم.

أ. فرضيات النموذج

تعد ورقة « بينتو » 1991 بمثابة الأساس النظري لمواصفات النموذج التجريبية حيث يحلل الآثار المترتبة على توحيد سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء ويركز على افتراضات منها :

- إن معدل انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي تنتج السلع المستهلكة محليا (H) وفق تقنية «كوب دوغلاس» واثنين من عوامل الإنتاج: العمالة (L) وواردات وسيطة (I) يرمز لأسعار هذه السلع ب (PH) ويتم إنتاج السلع المصدرة وفق لتكنولوجيا تظهر عوائد ثابتة وعامل واحد للإنتاج هو العمالة (L) يرمز لسعر هذه السلع ب (PX).

- من إجمالي صادرات السلع X يتم تهريب كمية X_2 إلى السوق الصرف الموازية B، يتم إرجاع كمية X_3 للحكومة بالسعر الرسمي E.

ب. الإطار النظري للدراسة

بعد توضيح هذه الشروط يمكن تحديد دور الصادرات من السلع المهربة (1-1/Ψ) حيث يتم تعريف C بمعكوس التكلفة الحدية لنشاطات السلع المهربة $\Psi = b/e$ هو قسط السوق السوداء علاوة على ذلك يتم تعريف الثروة المالية الاسمية للسكان كما يلي:

$$W \equiv M + BF$$

حيث أن :

M : مخزون من العملة المحلية المحتفظ به من قبل القطاع الخاص

F : مخزون من الدولارات المحتفظ به في محافظ خاصة والذي تم تحويله إلى معدل B.

ويمكن تعريف المعلمة a على أنها جزء من الثروة التي تستهلك من طرف الأفراد.

إذا افترضنا أن إنفاق القطاع الخاص والحكومي يتعلق فقط على استيراد البضائع يمكن إيجاد المعادلة التالية:

$$b_l = (M + BF)$$

حيث أن g و T الإنفاق الحكومي والضرائب بالدولار الأمريكي على التوالي يمكن إيجاد المعادلة التالية :

$$F * P_X * L - g - a (m / F) \quad (1)$$

المعادلة (1) تضع عملية تراكم مخزون رأس المال للسكان المقيمين في البلد بالدولار الأمريكي.

ومعادلة عرض النقود عن طريق التمويل بالعجز تكون بالشكل $g-T$. إذا قمنا بتعريف مخزون رأس المال المحلي الحقيقي $m \equiv M/e$ وبعد ذلك يمكننا الحصول على:

$$m * (g-T) - m * \hat{e} \quad (2)$$

حيث أن \hat{e} السعر الرسمي للتخفيض فمن الواضح أن اختيار $(g-T)$ و \hat{e} يعادل لاختيار نظرية العرض النقدي ويكمل هذا النموذج نموذج اختيار المحفظة (كالفو و رودريغيز-1977).

ويعرف λ باعتبارها جزء من الثروة (W) الذي تقوم بالعملة المحلية بل هي دالة عكسية لمعدل الانخفاض المتوقع في تناقص المعدل المتوقع للاستهلاك b يعمل الوكلاء في ظل معلومات كاملة إذن e هو عملية تناقص معدل الاستهلاك الحقيقي ل b . بما أنه لا يوجد عائد على سعر الفائدة في النموذج يمكن أن نبين أن فروقات معدلات العائد بين M و F ومعدل انخفاض قيمة العملة على:

$$m = (\Psi + \hat{e}) * \Psi F / 1 - \lambda (\Psi + \hat{e}) \quad (3)$$

المعادلات (1) و (2) و (3) هي المعادلات التي تحدد ديناميكيات النظام لذلك نبحث عن

الحل في الحالة التالية: $(\Psi, F, m) = (0, 0, 0)$

يعطى وفقاً:

$$(b/e)^* = \Psi^* = a/\lambda(\hat{e}) \cdot \hat{e} \cdot g - T/Px^* - l - g \quad (4)$$

$$F^* = (1 - \lambda(\hat{e})) (pxl - g/a) \quad (5)$$

$$m^* = (g - t) / \hat{e} \quad (6)$$

يمكن تعريف $\lambda(\hat{e}) \cdot \hat{e}$ باسم ضريبة التضخم، هذه الضريبة لا يمكن إلا أن ترفع سوى على العملة المحلية.

2.2.3. النموذج الثاني «بينتو»

يعتمد الاقتصاد في وصفه على ثلاثة معادلات:

- خلق النقود الاسمية والتي ترتبط بمستوى الأسعار وسعر الصرف الرسمي.
- معادلة نموذج اختيار محفظة الأوراق المالية الذي يعطي الطلب على العملة المحلية وسعر الصرف في السوق الموازية بوصفها وظيفة التضخم.
- معادلة ميزان المدفوعات والتي توضح السوق الموازية للنقد الأجنبي والتي تفترض تعادل بين مستوى الأسعار المحلية (P) وسعر الصرف في السوق الموازية.

يعتبر هذا الإطار الأبسط لجمع مختلف التفاعلات بين هيكل الميزانية، سوق الصرف الموازي والتضخم وقد تم حذف عدة عناصر التي لا تؤثر في ديناميكية التضخم. يعتمد النموذج على نظرية «بينتو» 1990 الفرق الرئيسي يكمن في معادلة النقد حيث افترض بينتو في معادلته أن :

$$k_e > 0, K_p = 0$$

يمكن الاطلاع على نتائج اختبارات «بينتو» (1986، 1990، 1991).

أ. خلق النقود

بافتراض ارتباط خلق النقود الاسمية (dM/dt) بمستوى الأسعار (P) وسعر الصرف الرسمي (E) حيث الأسعار تحدد في سوق الصرف الموازي والتأثير غير مباشر لسعر الصرف الرسمي على مستوى الأسعار:

$$dM/dt = k_p P + K_E E$$

وبتعويض مخزون النقود الحقيقية m ب (M/P) ، سعر الصرف الحقيقي e ب (E/P) ،
معدل التضخم $[dP/dt)/P]$ ب \hat{p} .

ومن هنا يمكن تكوين العلاقة التالية :

$$dm/dt = k p + e^* k_E - m^* \hat{p} \quad (1)$$

ب. تراكم الأصول في سوق الصرف الموازي للعملات

نرمز لمخزون العملة في السوق الموازية للصرف ب f ، مع العلم أن سعر الصرف في السوق الموازي يتعادل مع مستوى الأسعار (P) الثروات الخاصة (w) بالدولار في السوق الموازية أو بمعنى آخر (الانخفاض في مستوى الأسعار) هو $m + f$.

لنفترض جزء من مخزون الثروات الخاصة $\Phi(w)$ ينفق على السلع المستوردة في السوق الموازية في أي فترة من الزمن، إذا كان المعروض من النقد الأجنبي في السوق الموازية (على سبيل المثال من الصادرات المهربة) هو x^* إذن معادلة السوق الموازية تراكم الأصول الأجنبية هو:

$$df/dt = x^* - \Phi(m + f) \quad \Phi(.) > 0 \quad (2)$$

ت. توازن المحفظة

بافتراض أن العملة المحلية وسوق الصرف الموازي للعملات الأجنبية هي الأصل الوحيد في الاقتصاد ونسبة إجمالي الثروة المحتفظ بها من العملة المحلية هي وظيفة لتخفيض معدل التضخم (وهو معدل الانخفاض الاسمي للعملة المحلية في السوق الموازية) وبالتالي:

$$m = u(\hat{p}^{\sim})w \quad u'(\hat{p}) < 0 \quad 0 < u(\hat{p}) < 1.$$

مع العلم أن:

$$m/f = u(\hat{p})/[1 - u(\hat{p})]$$

تم تقدير سعر الصرف على النحو التالي:

$$Dparm = a + B_1 * ECM_{money} + B_2 * ECM_{exchang} + B_3 * dm + B_4 * d$$

$Dparm$: التغيرات في سعر الصرف الموازي. ECM_{money} : العرض النقدي.

$ECM_{exchang}$: سوق صرف العملات الأجنبية. Dp : معدل التضخم.

3.3. سوق الصرف الموازي التوازني

سوف نقوم بتحليل محددات سوق الصرف الموازي في حالة ما يكون الحساب الخاص في حالة توازن حيث يعرف الحساب الجاري للقطاع الخاص على أنه الفرق بين التدفقات أو المعروض النقدي S و المخرجات أو الطلب النقدي D .¹

نفترض عدم امتلاك الأجانب أصول محلية وبالتالي يقومون بتحويل أصولهم النقدية لدى القطاع الخاص B بدون الأخذ بعين الاعتبار اختلال الحساب الجاري للقطاع الخاص كما يظهر في المعادلة رقم (1):

$$dB = S - D \quad (1)$$

إن الطلب على الدولار يعتمد على الطلب على السلع المستوردة، نفترض أن سعر السلع المستوردة نفسه في السوقين الرسمي والموازي² وفي كلتا الحالتين ستكون أسعار السلع المستوردة مساوية لتكلفتها الحدية و لمعدل السوق الموازية للصرف E^p ومن ثم فإن الطلب الخاص على الواردات.

كما هو موضح في المعادلة (2) يرتبط سلبيا مع سعر العملة المحلية للواردات E^p تناسبا مع أسعار السلع غير القابلة للتداول P^n

$$D = D(E^p / P^n) = D(e^p), D'(\cdot) < 0 \quad (2)$$

مع العلم أن e^p : تمثل سعر الصرف الموازي الحقيقي.

يعتمد العرض النقدي على عائدات الصادرات التي لم يتم تسليمها للبنك المركزي وعلى مبيعات الدولارات الرسمية للمستوردين OS كما تجدر الإشارة إلى أن حاملي تراخيص الاستيراد لديهم حافز على الإفراط النقدي فإن ذلك لا يضيف إلى إجمالي المعروض من الدولارات إلى القطاع الخاص وهو ما تحدده وظيفة التقنين في البنك المركزي، حسب

¹ Nita Ghei and Steven B. Kamin "The Use of the Parallel Market Rate as a Guide to Setting the Official Exchange Rate". rev n°. 12. page 18

² مع افتراض عدم وجود تعريفة أو قيود مفروضة على الاستيراد.

³ من حيث المبدأ، الطلب على الواردات هو دالة للدخل أيضا في نموذج التوازن يمكن اعتبار الدخل ثابت.

المعادلة رقم (3) فإن X تمثل إجمالي الصادرات بينما تمثل f عائدات الصادرات التي تم تحويلها على سوق الموازية للصرف.

$$S = \Phi X + OS(OX) = \Phi X + OS((1 - \Phi)X) \quad (3)$$

ويعتمد زيادة المصدرون من أرباح العملات المحلية على ارتفاع التكاليف الحدية للإنتاج وهو ما نفترض أنه مرتبط بسعر السلع غير القابلة للتداول فضلا عن ارتفاع التكاليف المرتبطة بحصة الصرف المفرط f ويمكننا استخلاص منحنى العرض لإجمالي الصادرات كدالة على المتوسط المرجح لأسعار الصرف الرسمية (e) وأسعار الصرف في السوق الموازية (e^p) كما هو موضح في المعادلة (4).

$$X = X(\Phi e^p + (1 - \Phi)e), X'(\cdot) > 0 \quad (4)$$

لقيمة معينة من سعر الصرف الحقيقي e السعر المثالي الموازي للصرف e^p يمكن أن يتوازي بين العرض والطلب على الدولارات كما هو موضح في المعادلة (5)

$$D(ep) = \Phi X + OS(OX). \quad (5)$$

ويمكن تبسيط هذه المعادلة فإذا افترضنا لدى البنك المركزي احتياطات دولية مستقرة تقريبا ولذلك يمكن أن يقوم البنك المركزي على مدى فترة زمنية طويلة بإعادة بيع جميع إيصالات التصدير المستلمة $OX = (1-f)X$ إلى المستوردين المرخص لهم بعد أن يستخرج أي احتياجات الحكومة من العملات الأجنبية D^g ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة (6)

$$OS(OX) = OX - D^g = (1 - \Phi)X - D^g \quad (6)$$

إذن يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (5) على الشكل التالي:

$$D(e^p) = \Phi X + (1 - \Phi)X - D^g = X - D^g = X(\Phi e^p + (1 - \Phi)e) - D^g \quad (7)$$

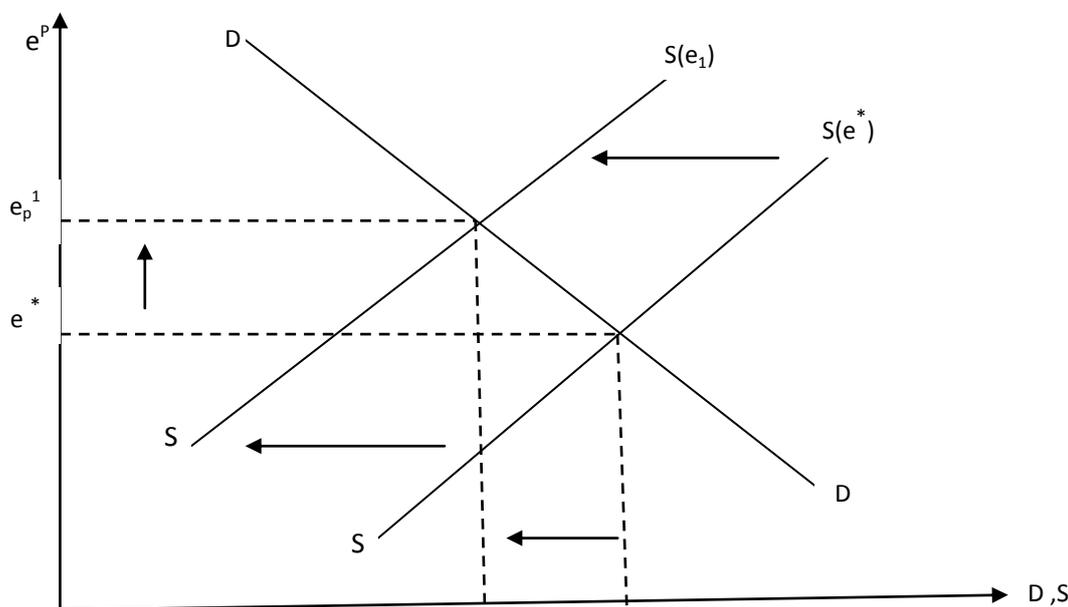
الشكل أدناه يوضح مختلف التوازنات في سوق الصرف الموازي اعتمادا على قيمة سعر الصرف الرسمية e حيث المنحنى DD يعكس المعادلة رقم (2) الطلب الخاص على سعر الصرف كدالة لسعر الصرف الموازي الحقيقي e^p المنحنى SS يوضح العرض على سعر الصرف الأجنبي كدالة لكل من سعر الصرف الموازي الحقيقي e^p وسعر الصرف

¹ افتراضات كل من (1976) Sheikh and (1984) Nowak.

الرسمي e في حالة ما كان لكل من سعر الصرف الرسمي والموازي تأثيراً على إجمالي العرض من الصادرات، يمثل المتغير e^* سعر الصرف الحقيقي التوازني على المدى الطويل حيث عندما يتساوى سعر الصرف الاسمي مع سعر الصرف الحقيقي التوازني e^* ¹ في هذه الحالة يجب أن يتساوى سعر الصرف الموازي مع سعر الصرف الحقيقي التوازني.

في النظر إلى الآثار المترتبة عن ارتفاع الصرف الاسمي على سعر الصرف الموازي الحقيقي بافتراض أن السلطات تسمح للمعدل الرسمي e أن يرتفع إلى مستوى مبالغ فيه $e_1 < e^*$ وبما أن ذلك يقلل من ربحية الصادرات فإن منحنى العرض SS يتحرك نحو الأعلى مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي بهذا المعدل وهذا يؤدي إلى زيادة الضغط على قيمة صرف العملات الأجنبية للدولار في السوق الموازية مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الموازي من e^* إلى e_1^p .²

الشكل 3-1: توازن سعر الصرف الموازي



¹ هذه المساواة تكون في حالة $D(e^*) = X(e^*) - Dg$ في سوق الصرف الموحد، وفي وجود سوق الصرف الموازي

في المعادلة الثانية $D(ep) = X(fep + (1-f)e^*) - Dg$ مع وجوب $ep = e^*$.

² وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي وجدها. Nowak 1984.

وبالتالي في الحالات التي تعكس فيها ظهور السوق الموازية تقدير مبالغ في سعر الصرف الرسمي من المرجح انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية ليس فقط أكثر من السعر الجاري ولكن ربما أيضا أكثر من سعر الصرف التوازني في المدى الطويل ومن المرجح أن تحدد عوامل مختلفة مدى الانخفاض في سعر الصرف الموازي أكثر من سعر صرف التوازني.

وكما يتضح من الشكل (1-3) أنه كلما زاد سعر الصرف الرسمي بشكل مبالغ فيه زادت درجة تحول منحنى SS إلى الأعلى و زادت الفجوة بين سعر الصرف الموازي و سعر الصرف التوازني ومن الواضح أيضا أن الصادرات أكثر مرونة والواردات أقل مرونة فيما يتعلق بسعر الصرف.

وتلعب الصادرات دورا رئيسيا في تحديد قيمة سعر الصرف الموازي حيث نذكر بأن إجمالي الصادرات هو المتوسط المرجح لمعدلات الصرف الرسمية والموازية فالمبالغة في تقدير سعر الصرف الرسمي تضعف من معنوية إجمالي الصادرات بشكل كبير وتقلل من عرض النقد الأجنبي في السوق الموازية وتقلل من موازاة سعر الصرف الموازي الحقيقي بصورة جوهرية بالمقارنة مع معدل الصرف التوازني.

من المرجح أن تتأثر قيمة سعر الصرف الموازي في التوازن على المدى الطويل بمدى تنفيذ الحواجز على الواردات فالتحليل يفترض أنه بمجرد حصول المستوردين على النقد الأجنبي سواء رسميا أو من السوق السوداء يمكنهم استخدام هذا التمويل لاستيراد السلع بحرية.

ومع ذلك إذا كانت السلطات تفرض مؤقتا حواجز استيراد عالية وتنفذ الحواجز بشكل جيد بحيث يكون التهريب مكلفا فإن الحواجز ستقلل من الطلب على النقد الأجنبي في السوق السوداء أي أن منحنى DD المبين في الشكل (1-3) سيتحول إلى الداخل وإلى اليسار وهذا الانخفاض في الطلب بدوره سيؤدي إلى تقدير سعر الصرف الموازي الحقيقي بالنسبة إلى قيمة التوازن في المدى الطويل لسعر الصرف الحقيقي ولتشديد الرقابة على الواردات يمكن

أن يكون سعر الصرف الموازي الحقيقي أكثر تقديرا من سعر الصرف الحقيقي التوازني على المدى الطويل.

1.3.3. معدل السوق الموازية بالنسبة لتوازن المحفظة المالية في المدى القصير

خلال المدى القصير حيث يفترض أن تدفقات رؤوس الأموال للقطاع الخاص تكون ثابتة فإن سعر الصرف في السوق الموازية يتم نمذجته على نحو يحدده الطلب القائم على الأصول في المحفظة المالية و الذي يعتمد على المعدلات النسبية للعوائد المتوقعة على الدولار المحتفظ بها والأصول المحلية التي تتأثر بالتضخم المتوقع والجوانب الأخرى لأداء الاقتصاد الكلي و كذلك الأحداث السياسية وترتبط التوقعات الخاصة بالمحفظة المالية إلى حد كبير بالتقلب الذي تشهده أسعار الصرف العائمة بما في ذلك أسعار صرف السوق الموازية.

كما يفترض نظريا امتلاك عملاء القطاع الخاص لنوعين من الأصول في محفظتهم الدولار والعملة المحلية فحسب «دورنبوش» وآخرون (1983) فإن نسبة قيمة العملة المحلية للقطاع الخاص إلى عرض النقود المحلي الاسمي (M) تم تصميمها كدالة للمعدل المتوقع لاستهلاك سعر الصرف في السوق السوداء (يشير E^P إلى نسبة التغير).

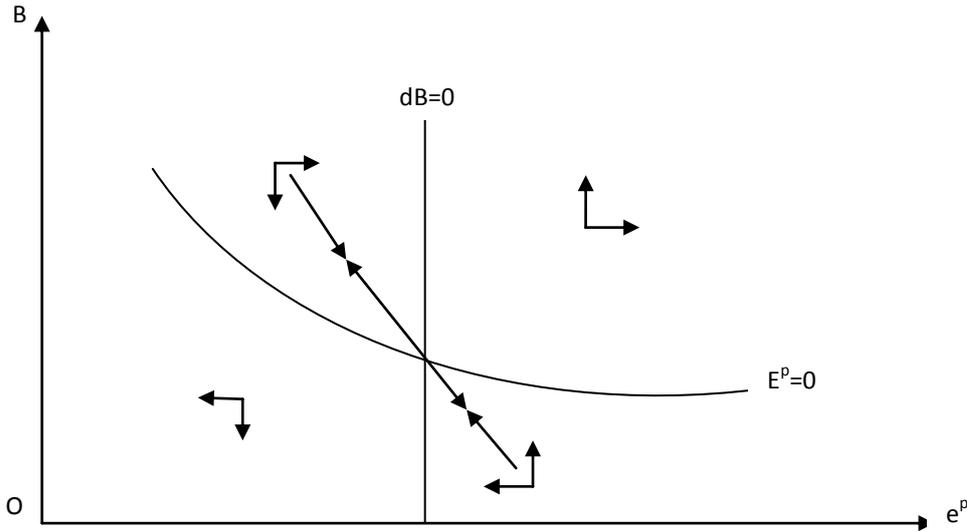
$$E^P B/M = \Phi(E^P), \Phi'() > 0 \quad (1)$$

حيث B هو مخزون الدولارات التي يحتفظ بها القطاع الخاص نقوم بقسمة البسط والمقام على الجانب الأيسر من المعادلة السابقة على m والتي تمثل أسعار السلع الغير المتداولة نحصل على المعادلة التالية:

$$m = M/P^n \text{ حيث } E^P B/m = \Phi(E^P), \Phi'() > 0 \quad (2)$$

ويتوقف الطلب في المحفظة على الدولارات (عندما يكون سعر السوق الموازي مستقرا) على منحنى هبوطي في المساحة (e_p, B) كما هو مبين في الشكل (1-4) وبالنظر إلى أن B تعتبر ثابتة في أي لحظة فإن مستوى B يحدد مستوى e_p في تلك اللحظة.

الشكل 1-4: معدل السوق الموازية بالنسبة لتوازن المحفظة المالية في المدى القصير



2.3.3. على المدى الطويل

على المدى الطويل يتم تحديد معدل السوق الموازية للصرف والمخزون الخاص من حيازات الدولار بمتطلبات بكل من محفظة الأوراق المالية والحساب الجاري التوازني و بالنسبة إلى حالة توازن المحفظة المبينة أعلاه، فإن الشكل (1-5) يصور موضع النقاط التي يكون فيها الحساب الجاري الخاص في حالة توازن بحيث لا يتغير رصيد الدولار (B) الذي يحتفظ به القطاع الخاص هذا المنحنى يتخذ شكل عمودي $dB=0$ في حالة ما كانت لأي قيمة معطاة لسعر الصرف الرسمي القيمة الوحيدة لسعر الصرف الموازي توضح لنا الحساب الجاري الخاص.

إن النقطة التي يعبر فيها المنحنيان من حالة التوازن هي النقطة الوحيدة التي يكون فيها الحساب الجاري في حالة توازن أين يتساوي رصيد الدولار الذي يحتفظ به القطاع الخاص مع الطلب على حافظة الأوراق المالية حيث تمثل الأسهم العمودية والأفقية اتجاه حركة كل من B و e_p خارج نطاق التوازن في حين أن الخط القطري يحدد المسار الذي تلتقي به كل من B و e_p نحو التوازن.

وفي النظر في الآثار المترتبة على ارتفاع معدل التضخم في السوق الموازية للصرف، على سبيل المثال من صفر إلى 20% الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض في المعدلات الاسمية للأسعار الرسمية والموازية للصرف وهذا المثال ينطبق على العديد من البلدان التي فرضت

رقابة على الصرف حيث شهدت زيادات في معدلات التضخم و تقلبات في الاقتصاد الكلي ولاسيما في أمريكا اللاتينية وتركيا.

وكما هو مبين في الشكل (1-5) فإن ارتفاع مستوى التضخم المتوقع ومن ثم الانخفاض الاسمي في معدل صرف السوق الموازية تدفع الوكلاء إلى الرغبة في الحصول على نسبة أعلى من الدولارات بالنسبة للعملة المحلية مما يؤدي إلى تحول منحني رصيد المحفظة إلى أعلى انتقلت حيازات الدولار من B_0 إلى B_1 في حين أن التوازن الحقيقي لسعر السوق الموازي لم يتغير غير أنه من أجل تجميع دولارات إضافية يجب أن يتحول الحساب الجاري الخاص إلى فائض مؤقت الأمر الذي يتطلب بدوره انخفاضا مؤقتا في سعر الصرف الموازي الحقيقي، بالتالي في لحظة ارتفاع التضخم يقفز معدل السوق الموازية من التوازن الأولي عند (1) إلى (2) بعد ذلك يعكس تراكم الدولارات من خلال فائض الحساب الجاري انخفاض سعر السوق الموازي الحقيقي حتى يعود النظام إلى التوازن عند (3).

وفي المثال المبين أعلاه، يصبح سعر الصرف الموازي الحقيقي في كثير من الأحيان منخفضا عن مستواه التوازني مشروطا بقيمة المعدل الرسمي الحقيقي (ونتيجة لهذه التدفقات الرأسمالية المؤقتة فإن سعر صرف التوازن في المدى القصير في سوق موحدة سوف ينخفض أيضا بالنسبة لمستوى توازنه على المدى الطويل).

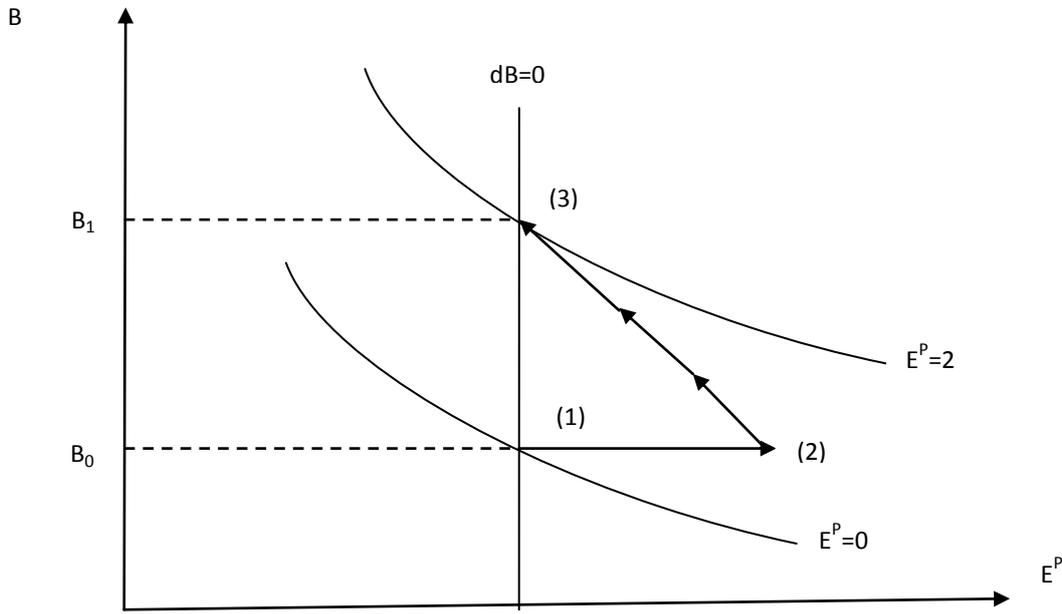
وبما أن مستوى التوازن في سعر الصرف الموازي مرجح (كما هو مبين أعلاه) إلى أن يكون أكثر انخفاضا من معدل التوازن على المدى الطويل في سوق الصرف الموحدة فإن تراكم أرصدة الدولارات خلال فترات تقلب الاقتصاد الكلي وتدفقات رأس المال إلى الخارج سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الموازي ومن ثم فمن المرجح أن يكون سعر الصرف الموازي على وجه الخصوص خلال فترات تقلبات الاقتصاد الكلي وتدفقات رؤوس الأموال دليل لتحديد المستوى المناسب لسعر الصرف الرسمي.

وكما لوحظ أعلاه قد ينخفض متوسط سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير في سوق الصرف الموحدة خلال فترات تدفقات رؤوس الأموال الشديدة مقارنة بمستواه في المدى الطويل وإذا ظل سعر الصرف الرسمي عند مستوى توازنه فإن الطلب الزائد المؤقت

على النقد الأجنبي سيتطور مما سيؤدي إلى ظهور سوق موازية وهذا ما أظهرته تجارب بلدان أمريكا اللاتينية في ظل تطبيق نظام الرقابة على الصرف.

كما أدت مجموعة من العوامل في العديد من هذه البلدان إلى أزمة في ميزان المدفوعات في الثمانينات وقد استجابت الحكومات لهذه الأزمة عن طريق تخفيض سعر الصرف الرسمي ولكن بسبب حجم التدفقات الرأسمالية الخارجة الناجمة عن الأزمات انخفضت أسعار السوق الموازية في هذه البلدان أكثر من ذلك.

الشكل 5-1: معدل السوق الموازية بالنسبة لتوازن المحفظة المالية في المدى الطويل



وأخيرا ينبغي أن نؤكد حقيقة أنه حتى لو كان سعر الصرف الحقيقي في السوق الموازية على مدى فترات طويلة من الزمن مؤشرا جيدا على توازن سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل فمن المرجح أن تكون قيمة سعر الصرف الحقيقي في السوق الموازي في أي وقت بديلا لا يمكن الاعتماد عليها للغاية لهذا التوازن ويرجع ذلك إلى أن سعر الصرف في السوق الموازية شأنه في ذلك شأن أي سعر آخر للأصول يعتمد على تغيرات حافظة الأوراق المالية ومن ثم فهو في حد ذاته شديد التقلب.

بالتالي وبصرف النظر عن حقيقة أن سعر الصرف الموازي من المرجح أن يكون مؤشرا متحيزا على سعر الصرف التوازني على المدى الطويل بل من المرجح أن يكون مؤشر كثير التغير وغير دقيق للغاية لمعدل التوازن¹.

4.3 . نموذج إحلال العملة

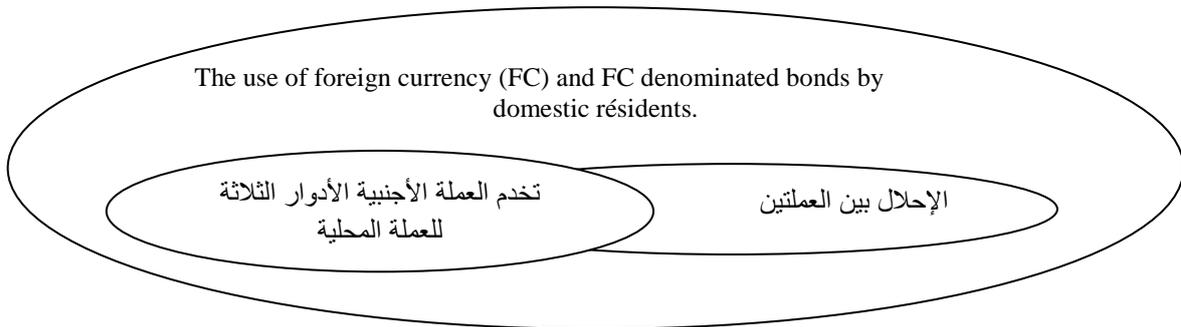
يجوز للوكيل الاقتصادي أن يحتفظ بأوراق مالية تحمل فوائد في كل من البلدان المحلية والأجنبية ويجوز له تحويل ثروته بين العملات المحلية والأجنبية والسندات تبعا لتوقعاته من تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ففي بعض الحالات يفضل الوكلاء المحليون الاحتفاظ بعملات أجنبية لنقص الثقة في العملة المحلية وبالتالي يتم قبول العملة الأجنبية كوسيلة للمدفوعات ومقياس ومستودع للقيمة في البلد المحلي، هذه الظاهرة يشار إليها "إحلال العملة" وتنتشر هذه الحالة في أمريكا اللاتينية وبعض الاقتصاديات الانتقالية في وسط وشرق البلاد.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات بخصوص إحلال العملات، غير أن التعريف الدقيق لا يزال مفتوحا للنقاش ويعتبر كل من « *Mizen and Pentecost 1996* » و« *Ramírez-Rojas 1985* » و« *Suarez-Rojas 1992* » إحلال العملة كحل بديل للتحويل بين عملتين كما يشير « *Turtelboon - Giovannini 1992* » إلى استبدال العملة كبديل كامل لتحويل العملة المحلية بعملة أخرى كما حدث في بنما، ويرى بعض المؤلفين مثل « *Tanzi - Blejer 1982* » و« *Rogers 1990* » و« *Marquez 1985* » أن إحلال العملة هو بديل يتأثر فيه الطلب على العملة المحلية بالمتغيرات الاقتصادية الأجنبية كما هو ممثل في الشكل (1-6)

¹ وعلى أساس النموذج الأمثل لسعر الصرف في السوق الموازية، فإن مونتيل وأوستري (1994) توصلا إلى نفس الاستنتاج، حيث وجدوا أنه في المرحلة الانتقالية بين حالة توازن الحالة الثابتة استجابة لصدمة إنتاجية، فإن قسط السوق الموازية قد يتحرك فوق أو دون الصفر، وبالتالي فهو مؤشر لا يمكن الاعتماد عليه لدراسة حجم اختلال سعر الصرف الحقيقي.

ويرى كل من «Cuddington 1989»، «Calvo و Végh 1992»، «El-Erian 1988» و «Clements و Schwartz 1992»، «Agénor و Khan 1992» و «Baliño 1999» أن ظاهرة إحلال العملات تأخذ فيها العملة الأجنبية الأدوار الأساسية الثلاثة للعملة المحلية وهو ما يتم وصفه في الرسم البياني (B-1) وهذه الأدوار هي: مخزن القيمة، وسيلة للمدفوعات ووحدة الحساب¹.

الشكل 1-6: التعريف بإحلال العملة



1.4.3. النموذج الاقتصادي لإحلال العملة

يتم وضع نموذج إحلال العملة استناداً إلى «Suarez-Rojas 1992» حيث يفترض أن هناك نوعين من السلع في الاقتصاد سلع قابلة للتداول (مع السعر P) والسلع غير القابلة للتبادل (بالسعر الأجنبي $*P$) e يدل على سعر الصرف الاسمي. نفترض أن سعر السلع الأجنبية يساوي واحد إذن يمكن كتابة سعر الصرف الحقيقي ب e/P نفترض أيضاً أن النقد هو الشكل الوحيد للثروة ويجوز للوكلاء المحليين تنويع محفظتهم المالية بالنقد المحلي الأجنبي ويفترض أن تكون النقود الأجنبية بديلاً ناقصاً عن النقود المحلية.

ويفترض أن نقوم بتعظيم دالة القيمة التالية:

$$V (M_b, F_b, P_b, \epsilon_t) = M_{AX} E_t \{ U_t (C_t^H, C_t^T) \} + BV (M_{t+1}, F_{t+1}, P_{t+1}, \epsilon_{t+1}) \quad (1)$$

حيث أن :

¹ Kem Reat Viseth- Currency Substitution and Financial Sector Developments in Cambodia - Economics of Development. National Centre for Development Studies (NCDS)/ Asia Pacific School of Economics and Management (APSEM) / The Australian National University (ANU). page 4

C_t^H : استهلاك السلع الغير قابلة للتداول

C_t^T : استهلاك السلع القابلة للتداول

M_t : الرصيد من العملة المحلية في بداية الفترة t ($M = M T-1 + \tau_t$) حيث τ_t هو تحويل

العملة المحلية من طرف الحكومة خلال بداية الفترة t

F_t : الرصيد من العملة الأجنبية خلال الفترة t

B : سعر الخصم

E_t : معامل التوقعات

مع افتراض أن دالة المنفعة تنقسم إلى السلع و U يمثل مدى أن المنحنى مقعر بدقة، حيث

دوال UH و UT موجبة وتأخذ شكل تناقصي مع العلم أن المستهلك يواجه قيود الميزانية

التالية:

$$Y_t + \frac{Mt}{Pt-1} \left[\frac{1}{1+\pi t} \right] + \frac{\epsilon t - 1 Ft}{Pt-1} \left[\frac{1+xt}{1+\pi t} \right] = C_t^H + \frac{\epsilon t}{Pt} C_t^H + \frac{Mt}{Pt} + \frac{\epsilon t Ft}{Pt} \quad (2)$$

حيث:

πt : معدل التضخم للسلع الغير قابلة للتداول

x_t : معدل تغير في سعر الصرف

y_t : مجموع الدخل الحقيقي المستمد من إنتاج كل من البضائع حيث $y_t = y_{t+(\epsilon t / P_t)}^H + y_t^T$

يواجه الفرد أيضاً سيولة مسبقة من النموذج:

$$C_t^H + \frac{\epsilon t}{Pt} C_t^T < 1 \left[\frac{Mt}{Pt} \cdot \frac{\epsilon t Ft}{Pt} \right]$$

هذه المعادلة لكل من « Calvo و Végh 1990 » حيث l هي دالة إنتاج خدمات السيولة

ويفترض أنها دالة متجانسة خطية حيث تكون الإنتاجية الحدية للعملة المحلية والأجنبية (l_1)

و (l_2) إيجابية ومتناقصة.

مع افتراض أيضا أن $0 < \mu l_1 / \mu [E Ft / P] < 1$ لضمان أن العملات المحلية والأجنبية هي بدائل

متناقصة.

وتعظيم المعادلة (1) يتبع إلى المعادلات (2) و (3) ، حيث يشير λ_t إلى مضاعف (لاغرانج) لقيود الميزانية و ξ_t يدل على مضاعف *Kuhn-Tucker* لقيود السيولة.

فإن شروط الطلب الأول تعطي المعادلات التالية:

$$U_H(.) = \lambda_t + \xi_t \quad (4)$$

$$U_T(.) = \frac{\epsilon_t}{P_t} + (\lambda_t + \xi_t) \quad (5)$$

$$BE_t \left[\frac{\lambda_{t+1}}{P_{t+1}} + \frac{\xi_{t+1}}{P_{t+1}} l_1 \left(\frac{M_{t+1}}{P_{t+1}} \cdot \frac{\epsilon_{t+1} F_{t+1}}{P_{t+1}} \right) \right] = \lambda_t \frac{1}{P_t} \quad (6)$$

$$BE_t \left\{ \left(\frac{\epsilon_{t+1}}{P_{t+1}} \right) [\lambda_{t+1} + \xi_{t+1}] * l_2 \left(\frac{M_{t+1}}{P_{t+1}} \cdot \frac{\epsilon_{t+1} F_{t+1}}{P_{t+1}} \right) \right\} = \lambda_t \frac{1}{P_{t+1}} \quad (7)$$

النسبة بين المعادلتين (4) و (5) تؤدي إلى معدل هامش الإحلال بين السلع القابلة للتداول والسلع الغير قابلة للتداول وتساوي سعر الصرف الحقيقي ، أما المعادلتين (6) و (7) تبين أن القيمة الهامشية تحوي وحدة عملة إضافية في الفترة $t+1$ و يكون مساويا لتكلفته الهامشية والتي هي λ_t/P_t للعملة المحلية و $(\lambda_t \epsilon_t/P_t)$ بالنسبة للعملة الأجنبية.

النسبة بين المعادلتين (6) و (7) في الحالة الثابتة حيث $x_t = b_t$ يمكن التعبير عليه

كالتالي :

$$\frac{l_1 \left(\frac{M}{P} \cdot \frac{\epsilon F}{P} \right)}{l_2 \left(\frac{M}{P} \cdot \frac{\epsilon F}{P} \right)} = 1 + \frac{x}{1-B} \quad (8)$$

بما أن الدالة (1) متجانسة من الدرجة الأولى فإن المعادلة (8) تعني:

$$\frac{M/P}{\epsilon F/P} = g(x) \quad (9)$$

في نماذج زمنية أكثر عمومية حسب « *Calvo 1985* » يمكن كتابة المعادلة (9) على النحو التالي:

$$\frac{M/P}{\epsilon F/P} = g(x + \frac{M/P}{\epsilon F/P}) \quad (10)$$

حيث g تشير إلى دالة مخزون أرصدة الأموال.

بالنسبة إلى $g'(x) < 0$ ، فالمعادلة (10) تحكم أنه في الحالة الثابتة نسبة الحيازات من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية (من حيث العملة المحلية) ومعدل تغير سعر الصرف ترتبطان سلباً.

يمكن تقدير المعادلة (10) بالمواصفات التالية:

$$m_t f_t = \alpha + \mu E(et + 1 - et) + \mu t \quad (11)$$

حيث:

$$f_t = f_t^* + et$$

m_t : لوغار يتم حيازات الأموال المحلية

f_t^* : لوغار يتم حيازات الأموال الأجنبية

et : لوغار يتم سعر الصرف الاسمي

μt : تمثل الأخطاء التي تتوزع توزيعاً طبيعياً

توضح المعادلة (11) أن الفرد يضبط الحيازات من العملة المحلية لتحقيق النسبة المرغوبة من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية وأن النسبة تعتمد على المعدل المتوقع لاستهلاك سعر الصرف.

2.4.3. أهمية نموذج إحلال العملات في التنمية الاقتصادية

لنموذج إحلال العملات في الاقتصاد المحلي عدة إيجابيات وسلبيات، يتمثل الجانب الإيجابي في أن إتاحة الفرصة أمام FCD في النظام المالي المحلي قد تعزز فرصة إعادة التوطيد وتنمية التعميق المالي في الاقتصاديات التي عانت فترات طويلة من التضخم المرتفع والظروف غير المواتية في الاقتصاد الكلي.

يمكن البدء بهذه العملية عندما يكون العملاء الاقتصاديون أكثر رغبة في العودة إلى الوسطاء المحليين في حالة ما يكون إيداع العملات الأجنبية في البنوك المحلية مسموح به نتيجة لذلك يمكن للبنوك المحلية توسيع عملياتها بسرعة من خلال التنافس على إحلال العملة الأجنبية وبالإضافة إلى ذلك يمكن لنموذج إحلال العملات أن يسهل تكامل السوق المحلية في بقية العالم وتخفيض تكلفة المعاملات المالية الدولية وبالتالي يتم تعزيز العمق المالي.

وهناك فائدة أخرى من العملات الأجنبية الرسمية أو شبه الرسمية وهي أنها يمكن أن تخفض التضخم عن طريق ربط المعروض من النقد بالسياسة النقدية وسيؤدي هذا بدوره إلى جعل الإقراض والاقتراض على المدى الطويل ممكنا مما يمكن الشركات من تمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل ذات دين طويل الأجل وليس قصير الأجل.

الأمر الذي يساهم في استقرار بيئة الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي ووفقا للتقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي عن كمبوديا (رقم 135/00 ، أكتوبر 2000) فإن نجاح برامج التعمير الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في كمبوديا يمكن أن يعزى إلى سياسة شبه رسمية للدولة في الاقتصاد المحلي ومع ذلك تم استخلاص هذا الاستنتاج دون النظر في العوامل الرئيسية الأخرى مثل إنشاء السلام النسبي والاستقرار السياسي والذي يمكن أن يكون مفيدا في تشكيل توقعات الجمهور لإستراتيجية الحكومة الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه هناك أيضا آثار سلبية معقدة لنموذج إحلال العملات على سياسات الاقتصاد الكلي حيث انه من الناحية التجريبية فإن إحلال العملة الأجنبية بالعملة المحلية يكون أكثر احتمالا في اقتصاد يكون معدل التضخم فيه مرتفعاً بسبب فقدان القوة الشرائية للعملة المحلية قد يعاني الاقتصاد في هذه الحالة من انخفاض كبير في الطلب الحقيقي على العملة المحلية وبما أن السلطات النقدية المحلية لا تستطيع التحكم إلا في الأموال المحلية فإن فعالية السياسات النقدية والمالية قد تكون محدودة للغاية في هذه الحالة.

علاوة على ذلك تشير المؤلفات النظرية إلى أن أحد الآثار الرئيسية لإحلال العملات هو زيادة تذبذب سعر الصرف العائم حيث بين «جيرتون وروبر 1981» العلاقة الايجابية بين ارتفاع درجة إحلال العملات بالتذبذب الواسع في أسعار الصرف.

بالإضافة إلى ذلك تشير الأدبيات النظرية والأدلة التجريبية إلى أن نموذج إحلال العملات قد يكون له تأثيرات تضخمية على الاقتصاد من خلال قناتين رئيسيتين: التضخم الناتج عن النمو النقدي والتضاربات الوهمية التي تسبب التضخم.

أ. التضخم الناتج عن النمو النقدي

أحد آثار استبدال العملات هو أنه من الواجب على الحكومة تقبل خسارة إيرادات ضرائب التضخم حيث إن استبدال العملات يعني انكماش في حيازات العملة المحلية وبالتالي الانكماش في القاعدة الضريبية للتضخم ومن أجل توليد مبلغ معين من ضريبة التضخم يجب أن تزيد الأموال المحلية بسرعة أكبر مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي.

علاوة على ذلك يميل إحلال العملات إلى تعزيز التهرب الضريبي وكذلك الحد من مساهمة الشركات العامة إلى إيرادات الميزانية من خلال تحويل منتجاتها إلى السوق الموازية مقابل العملة الأجنبية (بالدولار الأمريكي) حيث يمكن للنمو النقدي المحلي أن يعتمد بشكل إيجابي على معدل التغير في الحيازات الأجنبية مقابل الأموال المحلية لقد تم فحص هذه العملية سنة 1999 من قبل كل من «*Leung and Ngo*» وهذا تبعاً لنتائج العمل التجريبي لكل من «*Rojas-Suarez 1992*» حيث قاما بتحليل آثار نموذج إحلال العملات على ديناميكيات التضخم في دول البيرو في الفترة الممتدة من 1978 إلى 1985 وجدا دليلاً على دور إحلال العملات كآلية من خلالها تؤثر السياسة النقدية والمالية المحلية على التضخم.

ب. التضخم الناتج عن النمو النقدي

وفقاً لـ «*Leung و Kompas 1999*» فإن إحلال العملة لديه القدرة على إطلاق فقاعات المضاربة فمع زيادة توقعات العملاء للتضخم المحلي الناجمة عن الزيادة المتوقعة في العرض النقدي المحلي سيكون هناك تحول في العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) من أجل تجنب ضريبة التضخم وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) في السوق الموازية مما يؤدي إلى مكاسب رأسمالية لحاملي العملات الأجنبية وهذا من شأنه أن يعزز المزيد من التحولات في حيازات العملة الأجنبية والمزيد من الانخفاض في السوق الموازية، علاوة على ذلك يزيد التخفيض في العملة من زيادة أسعار السلع المقومة بالعملة المحلية هذا النوع من فقاعة المضاربة جنباً إلى جنب مع التضخم الناجم عن سياسة نقدية يمكن أن يكون مصدراً لعدم الاستقرار.

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل آثار الاقتصاد غير الرسمي وإشكالية وجوده على الاقتصاد وبالأخص الانعكاسات المترتبة على وجود سوق العملات الموازي والأدبيات المفسرة له وكذا مختلف الإجراءات التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة النقدية اتجاه سعر صرف عملتها والتي ترمي في مجملها تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي منها سياسة الرقابة على الصرف التي تساعد على ظهور السوق الموازية حيث باتت هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في الإخلال بنظام الأسعار وتوسيع الفجوة بين سعر الصرف الحقيقي ومستواه التوازني المنسق مع التوازن الكلي الذي نال اهتماما خاصا في البحوث والنظريات الحديثة و الدراسات التطبيقية خاصة على الدول النامية حيث أظهرت إمكانية بلوغه عن طريق بعض التصحيحات الضرورية .

الفصل الثاني

1. تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر

- 1.1 سياسة سعر الصرف و السوق الموازية في الجزائر
- 2.1 طبيعة سوق العملات الموازي في الجزائر

2. علاوة سعر الصرف الموازي و الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري

- 1.2 مؤشرات التوازن الداخلي
- 2.2 مؤشرات التوازن الخارجي

الفصل الثاني: السوق الموازية

و الأداء الاقتصادي الجزائري

يؤدي سعر الصرف دورا حاسما في تحقيق التوازنات الكلية باعتباره جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية وذلك من خلال ارتباطه المباشر وغير المباشر مع متغيرات الاقتصاد الكلي وباعتباره أداة من أدوات تدعيم فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية فقد لعب دورا هاما في تحديد الفعالية الكلية للاقتصاد.

وفي إطار ما ذكرناه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث نتطرق إلى تطور و محددات سوق الصرف الموازي في الجزائر ثم إلى تحليل ومقارنة تطوره مع متغيرات الاقتصاد الكلي خلال فترات الدراسة.

1. تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر

1.1 سياسة سعر الصرف و السوق الموازية في الجزائر

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة و هذا على أساس 1دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي، أي 180 ملغ من الذهب الخالص و بعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك و قد مر الدينار بعدة مراحل نوجزها في ما يلي¹:

1.1.1 بؤادر ظهور السوق الموازي للصرف

تميزت هذه الفترة بعدم وجود سوق داخلي للصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار الذي كان مراقبا عن طريق قوانين صارمة خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة و إجراء التحويلات الدولية ولم يكن الدينار قابلا للتحويل و مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي و إلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني و الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار و بالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية و المالية الداخلية، ونظرا للعوائد البترولية المعتمدة و الإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بؤادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيئا بفعل انحراف أسعار الصرف عن السعر الرسمي كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة و أصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة.

¹ BOUZAR Chabha. L'histoire mouvementée du taux de change du DINAR. BULLETIN - d'information .N° 1+3. 1998. Université Mouloud MAMMERY de Tizi-Ouzou . P:10

2.1.1 توسع سوق الصرف الموازي

مع بداية الثمانينات تدهورت قيمة الدينار الجزائري وشاع انتشار سوق الصرف السوداء الجزائرية حيث كانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى و مع أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان متكفلا به، إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية و فقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين جعل الطلب على الصرف يتزايد باضطراد و عظم ذلك خاصة الطلب على استيراد المركبات (سيارات، شاحنات) بشتى أنواعها خاصة المرخصة منها و أخص بالذكر تراخيص استيراد السيارات الممنوحة لذوي الحقوق وغير المرفقة بحق الصرف حيث يكون الحل الوحيد للمستفيدين من هذه التراخيص هو اللجوء إلى السوق السوداء، و بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب و أصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك فيستلم المشتري الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من طرف العمال المهاجرين هناك ليشتري بها الأغراض المتمثلة خاصة في السيارات و التجهيزات و الكماليات المفقودة في الجزائر و يسلم مقابل تلك الأموال و وفق السعر و الكيفية المتفق عليهما ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر و أمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية وأصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.

3.1.1. التوجه نحو اقتصاد السوق

نتج عن انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج وانخفاض في السيولة النقدية وبالتالي بدأ

الدينار الجزائري يعرف انخفاضات متتالية و بدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه و التوجه نحو اقتصاد السوق، هكذا و بموجب نظام البنوك و القرض لسنة 1986¹ أصبح للبنوك التجارية و البنك المركزي دورا أكثر أهمية و أصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي² و أمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار و أمام ضغوطات المنظمات الدولية فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار و عليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% و تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني.

4.1.1 تطبيق برامج التعديل الهيكلي

تهدف هذه البرامج إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 والذي لم تستطع الإصلاحات الذاتية المنتهجة تصحيحه و تنمية القدرات الوطنية وإنشاء الثروة عن طريق تنمية الإنتاج الصناعي، الفلاحي و الخدماتي بهدف تخفيض الواردات من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والتي يمكن أن تحل محلها منتجات محلية وكذا زيادة في الصادرات خارج المحروقات المحلية التي تتمتع بقدرة تنافسية بالإضافة إلى تحسين موارد الميزانية لتقوية الأنشطة الاقتصادية لتساهم في تغطية الاستثمارات العمومية وخاصة الهياكل القاعدية للدعم الاقتصادي والاجتماعي.

¹ قانون 86-12 لسنة 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض

² حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة وبحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد 3 ص:164

تعتبر المرحلة الحاسمة في تاريخ الدينار الجزائري حيث تم تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها الإجراء التخفيضي المرتكز على أسلوب المرونات¹ فبعد صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990 و مع الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية خاصة بعد إبرام اتفاق (ستاند-باي 1994) والذي جاء ضمن شروطه تعديل سعر الصرف ليصل إلى 36 دج للدولار الواحد أي تخفيضه ب40.17% و تتبع ببرنامج التعديل الهيكلي مع نهاية ماي 1995 الذي شمل التأثير على عدة متغيرات متعلقة بالتجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي للوصول إلى التوازن الخارجي والذي تطلب من السلطات العمومية تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري و الاتجاه به نحو التحويل فقد تم تخفيض الدينار ب 7.3% في مارس 1994 و 4.17% في أفريل من نفس السنة وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 35 دج في السوق الرسمي مقابل 55 دج في السوق الموازي بفارق 19.9 دج وتمثل هذه الفترة البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار الجزائري، واستمر انخفاض الدينار الجزائري حيث أصبح واحد دولار يعادل 54.75 دج خلال سنة 1996 في السوق الرسمي و 85 دج في السوق الموازي بفارق قدره 30.25 دج.

وقد حدد البرنامج مجموعة من الأهداف لتسوية سعر الصرف والذي يعتبر أحد المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي منها رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992 وإلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات الأجنبية و استبدال نظام المراقبة المسبقة بنظام آخر يعرف بنظام الموازنات بالعملة الصعبة² حيث يجري تصحيح هذه الموازنات مراعاة للاحتياجات المتوفرة والمرتبقة من العملات الأجنبية في كل مؤسسة و قد أدرجت الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في ميزانية العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية كما استفادت

¹ الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف ص4

² حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين: سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر - مرجع سابق، ص 164

الإدارات المركزية من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية في تأمين احتياجاتها من السلع و الخدمات المستوردة.

بالإضافة إلى إنشاء مكاتب للصراف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996 وتخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي الأمر الذي ساعد في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء فأصبح الفارق آنذاك في حدود ثلاث فرنكات فرنسية حيث وصل سعر الفرنك الفرنسي إلى 14 دج في السوق السوداء وهو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999 .

إن خفض سعر الصرف المتوافق مع تحرير الأسعار يكون له الأثر الإيجابي كونه يعوض الريع التنافسية لصالح المؤسسات والدولة خاصة إذا ما جرى توحيد أسعار صرف الدينار بين السوقين الرسمي والموازي.

و في مجال القروض أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي و أوكلت لها مهمة متابعة القروض الخارجية و منح الموافقة فيما يخص القروض الخارجية التي تفوق قيمتها 1مليون \$ و في هذا الإطار تقوم البنوك التجارية بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي بتمويل صفقات استيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية و المؤسسات الأجنبية ضمن خطوط القروض المفتوحة بين الحكومات¹.

وقد عرفت الفترة 1997-2001 استقرار في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي إلا أن سنة 2001 عرفت تراجع نسبي في سعر الصرف في السوق الموازي بفارق 12.78 في السوقين وهذا راجع إلى التخفيضات المعتمدة للدينار و إلى السياسات المعتمدة من أجل تحرير التجارة الخارجية.

¹ الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف ص 4 .

5.1.1. تجاذب سعري الصرف

إن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محددة و إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين و ذوي المهام المحددة أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازي بجزء معتبر و هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي و اقترابه من السعر الرسمي خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002 باعتباره العملة الأكثر طلبا آنذاك و قد وصل متوسط سعر الصرف في السوق الموازي حدود 16 دج للفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط التسعينات أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي.

شهد سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 2000 نسبة تخفيض العملة بـ 40% و ذلك بإتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية الأمر الذي أنقص من الطلب عليها في السوق الموازية و كذلك ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل من الطلب على العملة الصعبة .

6.1.1. السوق الموازية كمرجع ومعيار لتحديد قيمة العملة

قد سجل سعر الصرف في السوق الموازية أيضا تطورا في سنوات الألفية حيث بات الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع لأن الجزائر تمتعت براحة مالية ووفرة في العملة الصعبة وقد عرفت الواردات أيضا نموا معتبرا قارب 15 % ما بين 2010 و 2011 لذلك باشرت السلطات عملية تخفيض للدينار تمت بصورة تدريجية ليقترب سعر الصرف الرسمي مع الموازي وقد تجاوز سعر صرف الدولار خلال سنة 2013 على

مستوى السوق الموازية بالجزائر كل التوقعات وتطلعات المتبعين حيث سجل 113 دينار عن كل دولار واحد.

عرفت أسعار صرف العملة تقلبات متجددة على مستوى الأسواق الموازية سنة 2014 حيث تراوح سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) مقابل الدينار الجزائري شراء ما بين 156 و 158 دينار مقابل 155 و 156 بيعا وتأتي التقلبات المسجلة على مستوى السوق الموازية في وقت عرفت فيه أسعار صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية في السوق الرسمية تغيرا لاسيما بين الدينار الجزائري والأورو مع تسجيل فوارق فسرها خبراء بعمليات تصحيح مسّت العملة الجزائرية الدينار بالمقابل، وترجع تقلبات الأسعار في السوق الموازية إلى عوامل ظرفية منها موسم العمرة وتسجيل تعاملات منذ مدة في السوق الموازية سواء تعلق الأمر بمتعاملين أو غيرهم ممن يلجؤون إلى السوق الموازية لاستبدال قيمة كبيرة من العملة الصعبة مقابل الدينار مما يرفع الطلب على العملة في وقت تتفاقم فيه الشكوك على عدة أصعدة اقتصادية واجتماعية وسياسية .

وعلى عكس التطورات المسجلة في سوق الصرف الدولية فإن أسواق العملة في الجزائر لم تسجل تأثرا رغم الفوارق الكبيرة لتقلبات العملة الأوروبية أمام الدولار حيث ظلت أسعار صرف الدينار مقابل الأورو ثابتة ومرتفعة في بعض الأسواق الموازية للعملة إذ تتراوح ما بين 156 و 158 دينار للأورو بالمقابل قدر سعر صرف الدينار مقابل الأورو في التداولات الرسمية ما بين 106.8 و 106.9 دينار بينما كان يقدر في سبتمبر 2014 بـ 104.6285 دينار بيعا و 104.5929 دينار شراء وقد جاوز سعر صرف الدولار على مستوى السوق الموازية بالجزائر في أواخر سنة 2016 كل التوقعات وتطلعات المتبعين حيث سجل 113 دينار عن كل دولار واحد بالرغم من محافظته على سقف 76 دينارا على مستوى البنك المركزي لتؤكد على استقلالية أسعار الصرف المعمول بها في السوق الموازية وعدم مراعاتها للقيم المطبقة من طرف بنك الجزائر المرتبط بالسيادة الوطنية.

وقفز سعر صرف الدولار في ظرف قياسي من 98 ديناراً إلى 113 دينار في ظرف بضعة أسابيع الأمر الذي فاجأ صرّافي العملة الصعبة في السوق الموازية أنفسهم حيث لاحظوا الإقبال المتزايد بالرغم من تراجعها في البورصة العالمية بنحو 1.3 أورو في وقت ارتفع سقفه إلى 113 جراً تهافت الجزائريين عليه.

وفي الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو وأيضاً سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

ولقد ربط معظم تجار العملة في السوق الموازية هذا الارتفاع باحتفالات رأس السنة ورغبة الجزائريين في قضاء هذه المناسبة خارج الوطن في وقت لا تزال تعاني الأطر الرسمية والمؤسسات المالية للحصول على العملة الصعبة من إجراءات معقدة وآجال طويلة تجعل التوجه إلى السوق السوداء الملاذ الأخير.

وإذا كان السوق الرسمي يعتمد آليات تثبيت الدينار وعلى سلة من العملات لضمان عمليات تعويض فإن السوق الموازية على العكس من ذلك يعتمد التقلبات المسجلة في السوق الدولية عادة ولكن يبدو أن متعاملي السوق الموازية يراعون أيضاً العوامل المحلية لاسيما مع ازدياد الطلب على العملة في الفترة الخاصة لاسيما الأورو وهو ما يجعلها في حالة التراجع دولياً تتغاضى عن هذا العامل ما دام هنالك طلب على العملة إضافة إلى غياب البدائل في ظل غياب مكاتب الصرف المعتمدة وعدم اتخاذ السلطات العمومية تدابير تحفيزية تمس الهوامش بالخصوص وهو ما سيبقي السوق الموازي كمرجع ومعيار وحيد لتحديد قيمة العملة مقابل العملة الوطنية (الدينار) التي تظل عملة غير قابلة للصرف إلا في المعاملات التجارية الخارجية ومع ذلك فإن حقيقة العملة الوطنية الدينار تعكسها السوق الموازية أكثر من الرسمية .

2.1 طبيعة سوق العملات الموازي في الجزائر

1.2.1. محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر

إن استمرار السوق الموازية للعملة مرتبط بوجود العرض والطلب فجزء كبير من الأموال المتداولة في السوق الموازية للعملة تأتي من تضخيم فواتير الاستيراد المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية كما أن الطلب على العملة الموازية يأتي أساساً من أموال التهرب الضريبي حيث يلجأ أصحاب تلك الأموال إلى تحويلها إلى العملة الأجنبية في السوق الموازية.

كما يتطور عادة سوق الصرف الموازي نظراً لقلّة العملة أين يصبح البنك المركزي عاجزاً على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة فيدفع من يرغب الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها وهذا ما يشجع بدوره مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي، فتواجد حجم كبير من المغتربين والذين اعتبروا على المدى الطويل كمولين للعملات الأجنبية في السوق الموازي حيث تتغذى السوق السوداء لتجارة العملة الصعبة أساساً على تحويلات المهاجرين الجزائريين وتعاملات الأفراد الذين يستلمون معاشات تقاعدية من الخارج و لاسيما من الدول الأوروبية، وحسب البنك الدولي بلغت التحويلات التي تستقبلها الجزائر من مهاجريها 2.093 مليار دولار في 2017.

يؤكد العارفون بخبايا السوق السوداء أن هناك عدة عوامل تلعب دوراً كبيراً في تحديد سعر الصرف الموازي للعملات الأجنبية الهامة، كاليورو والدولار من بينها : سوق الصرف الرسمي، سعر صرف اليورو أمام الدولار في الأسواق العالمية، ارتفاع الرسم على القيمة المضافة، الرسوم والحقوق الجمركية الأخرى، هامش الربح، الظروف الاقتصادية في البلاد وكذا الإشاعات والقرارات الرسمية حول خفض قيمة الدينار وتشديد الرقابة على عمليات تحويل الأموال للخارج.

يمكن إرجاع أسباب السوق الموازي بصفة عامة إلى عملية فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية والصراف الأجنبي ويمكن أن نرجع عوامل بروز سوق الصراف الموازي في الاقتصاد الجزائري إلى¹:

يمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي هذا السوق في الجزائر فيما يلي:

• ندرة العملة الصعبة بالبنوك

إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن فيها تحويل العملة بدون قيود وإنما يقتصر الأمر فقط حكرًا على البنوك وبمبالغ محددة وتشهد العديد من البنوك في الجزائر ندرة حادة في العملة الصعبة خاصة الأورو ويمكن إرجاع هذه الندرة في العملات الصعبة إلى قيام التجار ورجال الأعمال بتخزين مدخراتهم من الأموال على شكل عملة صعبة وهو ما يساهم في الارتفاع للأورو مقابل العملة الوطنية ثم إلى قلة العرض بعد نفاذ مخزون الباعة مع ارتفاع الطلب وكذا إلى لجوء الجزائريين إلى الملتذات الآمنة خوفاً من قانون القرض والنقد ومنها ادخار أموالهم بالعملة الصعبة.

• تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة

فالسطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة لمن يريد السياحة إلى الخارج ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام، فمثلاً نص إجراء لبنك الجزائر نشر في الجريدة الرسمية رقم 25 أن المسافرين المقيمين وغير المقيمين ملزمون بالتصريح لمصالح الجمارك- أثناء الدخول أو الخروج من البلاد- بالعملة الصعبة التي في حوزتهم في حال تجاوزت القيمة (1.000 يورو).

¹ سامي عفيفي حاتم: التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية،

ويرخص - حسب النظام رقم 16-02 لبنك الجزائر- باستيراد الأوراق النقدية وكل أداة أخرى قابلة للتداول محررة بالعملات الأجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة (دون تحديد مبلغها بشرط الوفاء بالإزامية التصريح) بكل مبلغ يساوي أو يفوق 1.000 يورو.

كما يحتفظ المسافرون بنسخة مختومة من قبل مكتب الجمارك لاستمارة التصريح ويمكن للمسافرين غير المقيمين تصدير الأوراق النقدية و/أو الأدوات القابلة للتحويل والمحررة بالعملات الأجنبية (المستوردة وغير المستعملة في الجزائر) باستظهار استمارة التصريح بالاستيراد لدى مكتب الجمارك مع العلم أنها لا تصلح إلا لإقامة واحدة.

• المستوردين

إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية فمثلا قيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 أورو = 100 دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يزيد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

• ضعف الجهاز المصرفي الجزائري

تعاني الجزائر من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه و محدودية نطاقه بسبب تخلف وسائل الدفع خاصة منها وسائل الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقات البنكية حيث كثيراً ما يقصد الزبون البنك لسحب أمواله فيفاجأ بعدم وجود السيولة خاصة إذا كان المبلغ المطلوب كبيراً ما أدى في النهاية إلى أن يفضل الأفراد تخزين أموالهم في خزائن بالبيوت رغم المخاطر هذا الضعف قد سجل تطوراً مذهباً في الانتقال من المظهر الرسمي إلى المظهر غير الرسمي¹، فتخلف النظام البنكي واتساع السوق السوداء يحرمان الاقتصاد من الاستفادة من التحويلات المالية للجالية المقيمة في الخارج، وهكذا ينتهي المطاف بتلك التحويلات في السوق السوداء لما تقدمه من ربح كبير للمتعاملين فيها.

¹ محمد بوزيان و الطاهر زياني: الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر (دراسة مقارنة مع تونس و المغرب) الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الأفق الثالث جامعة البليدة، الجزائر 21-22 ماي 2002، ص 13-14

• التهرب الضريبي

حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى تفاقم قيمة الضرائب غير المحصل عليها سنويا والتي عجزت السلطات المعنية عن تحصيلها بسبب غياب الرقابة الكافية على الأعمال التجارية وكذا هشاشة القوانين إلى جانب تلاعب مافيا الاستيراد مما جعل الخبراء يدعون إلى إعادة النظر في النظام الجبائي بالوثائق والتصريحات في سبيل محاربة هذا التهرب والتقليل منه وكشف المدير العام للضرائب عن عجز مصالحه عن استرجاع مستحقات ضريبية عالقة منذ سنوات حيث قدرت قيمة المستحقات الضريبية غير المسترجعة ب 2500 مليار دينار أي ما يعادل 250 ألف مليار سنتيم سنة 2015 ، وأوضح بأن التهرب الضريبي ناتج أساسا عن عمليات الاستيراد حيث يحاول المتعاملون إخفاء القيمة الحقيقية لوارداتهم إضافة إلى الوحدات الصناعية التي تنشط بصورة غير شرعية ودون تقديم أي تصريح.

2.2.1. سعر الصرف الموازي و الطلب على العملة في الجزائر

من بين الأدبيات ذات الصلة التي تتعامل مع سعر الصرف الموازي في البلدان النامية الدراسات التي نظرت في آثار مسألة سعر الصرف الموازي ومعظمها تكشف عن أهمية سعر الصرف في السوق الموازي باعتبارها المحددات الأساسية للطلب على النقود.

درس «Blejer» سنة 1978 آثار سعر الصرف في السوق الموازية وتوقعاتها على الطلب المحلي على النقود في ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية وهي: البرازيل وشيلي وكولومبيا التي تعتمد سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي خلال الفترة 1950-1973 حيث اقترح في بحثه أن الانخفاض في سعر الصرف في السوق الموازية يؤدي إلى انخفاض في الطلب على النقود المحلية وخلص إلى أنه في الدول حيث ظهر وجود تباين كبير بين أسعار الصرف الرسمية وسعر الصرف في السوق الموازية فمن المتوقع أن يكون سعر الصرف الموازي المحدد الرئيسي للطلب المحلي على النقود.

يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية في الجزائر أحد أهم المشاكل التي تؤرق المسؤولين وتعيق تطور الاقتصاد الوطني فضلاً عن حاجة البلاد الملحة لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مداخل البلاد، ولهذه الظاهرة أسباب عديدة يطول شرحها حيث حاولت الحكومة سنة 2015 استقطاب ما بين 10 إلى 15 بالمائة من قيمة الأموال المتداولة في السوق والتي تقدر ما بين 1500 إلى 3 آلاف مليار دينار و بغية تطهير هذه السوق سمح قانون المالية التكميلي 2015 لحاملي الأموال خارج الإطار البنكي إيداع أموالهم لدى البنوك في إطار برنامج (الامتثال الضريبي الطوعي) مقابل دفع رسم جزافي محرر للذمة المالية قدره 7 بالمائة.

هناك تضارب كبير في الأرقام والبيانات بين مصالح الدولة الجزائرية وحتى الخارجية حول تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية مما أدى إلى عدم تحديد حجم هذه الكتلة بشكل يقترب كثيراً من حجمها الحقيقي وبالتالي العمل على إعادتها إلى الدائرة البنكية.

تشكل كل من: (تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة) نقاطا أساسية لبيع وشراء العملة الصعبة في السوق الموازية التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، فقد شاع انتشار سوق الصرف الموازية في الجزائر مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات ويطور عادة هذا السوق نظر لقلّة العملة أين يصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة فيدفع من يرغب الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها وهذا ما يشجع بدوره مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي¹.

¹ ملاك قارة: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 14

أ. السوق الإلكترونية لتجارة العملة الصعبة

أنشأ متعاملون في السوق السوداء للعملة الصعبة بالجزائر موقعاً إلكترونياً يعرض أسعار البيع والشراء للزبائن في خطوة شكلت تحدياً للقوانين التي تُحرم هذا النوع من التجارة ويعرض الموقع الجديد أسعار صرف ثلاث عملات رئيسية هي: (اليورو والدولار والجنيه الإسترليني) بأسعار الصرف غير الرسمية التي ترتفع كثيراً عن سعر الصرف المعتمد في البنوك، فالدولار مثلاً يُباع في السوق السوداء بـ140 ديناراً مقابل 96 ديناراً بالسعر الرسمي بينما يُعرض اليورو بـ159 ديناراً للبيع ولا يتجاوز سعره 109 دنانير في البنوك المعتمدة، أما الجنيه الإسترليني فيصل سعره إلى دنانير في حين سعره الرسمي يقدر بـ146 ديناراً.

الموقع الإلكتروني يضمّ معطيات و أرقام آنية حول أسعار العملات في السوق السوداء الجزائرية و عنوانه « www.eurodz.com » و هو موقع متخصص في نشر أسعار العملات في السوق السوداء و ذلك حسب بورصة سوق (سكوار بور سعيد) بوسط العاصمة و يوجد على الصفحة الرئيسية لهذا الموقع صورة للساحة كذلك و تم إنشاء الموقع لتسهيل عمليات البيع و الشراء و لتسهيل وصول المعلومات حول تطوّر الأسعار بهدف توسيع مجال الأعمال.

ب. السوق السوداء ملاذ الجزائريين لشراء العملات الأجنبية

تشرف البنوك المركزية في معظم دول العالم بشكل أساسي على مهمة تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وتزويد مواطنيها ومستثمريها بحاجتهم منها غير أنه في معظم الدول النامية كالجزائر حيث يتحكم نحو 30 إلى 40 شخصاً في تحديد قيمة صرف الدينار الجزائري إذ لا توجد مكاتب رسمية لسرف العملة أو عجز الدولة عن تأطير وتقويم الاقتصاد المحلي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يكشف حد التراجع الذي تسجله البلاد في تسيير بعض القطاعات حيث أن حجم الاقتصاد الموازي يتجاوز 4 مليارات دولار في بلد يعتمد اقتصاده أساساً على ريع المحروقات مثلما يؤكد بعض المراقبين.

وينتشر في أغلب المدن الجزائرية الكبرى عدد من تجار العملة الصعبة يقفون على قارعة الطريق وأمام مرأى رجال الأمن وفي أغلب الشوارع الرئيسية يحملون بين أيديهم أوراقا من العملات الأجنبية ويلوحون بها لأي قادم يرغب في شراء أو بيع العملة، وهم الممول الحقيقي للجزائريين المسافرين إلى الخارج أو للمستوردين وأصحاب الشركات في ظل عدم وجود بدائل أخرى.

ويحدد البنك المركزي في الجزائر سعر صرف يورو واحد مقابل نحو مئة دينار بينما يصل هذا المبلغ في السوق السوداء إلى نحو 150 دينارا مقابل اليورو الواحد، أي بزيادة تقدر بـ50% تقريبا ويعد هذا السقف المحدد الرئيسي لسعر العملة المحلية وهو مبني على ضوابط السوق من عرض وطلب .

و منذ اعتماد الجزائر قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي ينقل البلاد نحو اعتماد نظام اقتصاد السوق بعد عقود من التسيير الاشتراكي، لا تزال الدولة ترفض الترخيص لمكاتب صرف العملة الصعبة لمزاولة نشاطها بشكل طبيعي رافضة أيضا تنفيذ الإجراءات التطبيقية التي أقرها القانون السالف مما خلق هذه الوضعية المعقدة.

وتم التأكيد أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية وحتى السياسية التي باشرتها الجزائر منذ إلغاء النظام الاشتراكي بداية التسعينيات من القرن الماضي توقفت في الطريق ولم تكمل كل مسارها ومن بينها ورشة إصلاح سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى وهو ما ولد وضعا سيئا ساهم في ظهور سوقين موازيتين للعملة أحدهما رسمية محددة من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية وهي شبه إدارية يتم فيها تحديد سعر الصرف بأساليب بعيدة كل البعد عن سوق العرض والطلب للعملات.

أما السوق الأخرى فهي القطاع الموازي التي يتم فيها تحديد سعر الصرف حسب العرض والطلب مما جعلها سوقا حقيقية مع فروق بين السوقين تصل إلى حوالي 50% من قيمة الدينار وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني .

السوق السوداء تعد المقصد الأول للجزائريين من أجل شراء العملة الصعبة والتي يحدد أسعارها التجار بطريقة (عرفية) في ظل غياب سياسة صرف رسمية تتسم بالليوننة ويعد ضعف قيمة منحة السفر التي يمنحها بنك الجزائر (البنك المركزي) لمواطنيه الراغبين في السفر إلى الخارج أحد أهم أسباب إقبال الجزائريين على السوق السوداء والتي شهدت تطورا في سنوات التسعينات في ظل عدم اعتماد مكاتب الصرف منذ إقرار القوانين المنظمة لذلك خاصة آخر عام 1996 ومنذ ذلك الوقت تواجه الحكومة انتقادات لعجزها عن وضع حد للسوق السوداء لتجارة العملات والتي تتغذى من تحويلات المغتربين والمتعاملين الأجانب وشكلت بديلا عن المصارف.

3.2.1. تأطير وتنظيم سوق العملات واستقطاب السوق الموازية

اتخذت الحكومات الجزائرية المتعاقبة مجموعة من التدابير في سبيل القضاء على أسواق الصرف الموازية كإقرار التشريعات الخاصة بإنشاء مكاتب الصرف وشروط الترخيص لها وهامش الربح الذي تحصل عليه من معاملاتها والذي حدد ب 1 في المائة¹ سنة 1995 كما تضمن قانون المالية لسنة 2005 مجموعة من الإجراءات الهادفة لمحاربة أسواق الصرف الموازية كمنع استيراد السيارات المستعملة و الأقل من ثلاث سنوات من أجل خفض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية و تم رفع رأسمال تأسيس شركات الاستيراد إلى 20 مليار دج وقد سمح هذا الإجراء باختفاء العديد من هذه الشركات التي كانت موجودة سابقا وهو ما يفترض أن ينعكس في انخفاض الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية.

بالإضافة إلى إلزامية توطين المعاملات والصفقات التجارية لدى البنوك ومنع قيامها خارج القنوات البنكية الرسمية حيث اتخذت الحكومة قرارا بالقمع المباشر لجميع الأسواق الموازية لأن القانون لا يسمح بوجودها سنة 2011 كما لجأت الحكومة إلى استخدام القوة العمومية لفض أسواق الصرف الموازية سنة 2015 .

¹ Règlement 95/05 du 13 décembre 1995 et l'instruction 8/96 du 18 décembre 1996.

قررت الحكومة أخيرا سنة 2016 فتح مكاتب صرف من خلال إقرارها نظام جديد ينظم عمل هذه المكاتب، هذه الخطوة التي تأخرت كثيرا وكانت محل جدال ونقاش لدى الدوائر الاقتصادية على مدار السنوات الفارطة جاءت بحسب الكثير من المحللين والخبراء كمحاولة تدخل في سياق استقطاب رؤوس الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية وجلب العملة الصعبة التي تتداول في سوق السكوار وغيرها من الأسواق السوداء واعتبر المحللون أن إعادة مراجعة نظام الصرافات في الوقت الحالي لن يأتي بنتيجة إن لم تكن هناك مراجعة للنظام المالي والمصرفي ككل وإشراك النشاط في السوق السوداء مقترحين شروط تسهيلية في النظام الجديد من أجل تفعيل فتح هذه الصرافات بصفة حقيقية وليس مجرد إجراء يبقى دون تحقيق مثلما حدث مع الإجراء الأول.

وقد صدر النظام رقم 01-16 في العدد 17 من الجريدة الرسمية الذي يعدل ويتمم النظام 01-07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة الصادر في 6 مارس 2016 عن بنك الجزائر وتضمن النص الجديد تعديل المادة 21 من النظام 01-07 الصادر في 3 فبراير 2007 لتحرر كما يلي: تجرى عمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى الوسطاء المعتمدين و/أو لدى بنك الجزائر.

ويمكن لبنك الجزائر أن يرخص لمكاتب الصرف بالقيام بعمليات الصرف الآتية:

1. شراء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية وللشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعية مقيمة وغير مقيمة بمفهوم المادة 2 من النظام 01-07.

2. بيع مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لأشخاص طبيعية غير مقيمة في حدود ما تبقى في حوزتهم من دنانير في نهاية إقامتهم في الجزائر متأتية من تحويل سابق للعملة الأجنبية.

وتضمن النظام الجديد أيضا تعريفا جديدا لمكاتب الصرف المعتمدة وحررت كما يلي: يقصد بمكتب صرف كل كيان أنشأه شخص طبيعي أو شخص معنوي مقيم وفقا للأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري ومرخص به من طرف بنك الجزائر للقيام بعمليات الصرف المذكورة سابقا.

أكد الخبراء أن هذه الخطوة جاءت من طرف السلطات العمومية كخطوة استعجالية بعدما عرفت السوق الموازية للعملة الصعبة تطورا كبيرا على حساب السوق الرسمية في ظل عدم فعالية التدابير المعمول بها في مجال مراقبة الصرف والتحويلات المالية واتساع رقعة التعاملات التي تبقى خارج نطاق البنوك والمؤسسات المالية حيث تعرف دائرة السوق الموازية منذ سنوات اتساعا إلى درجة أصبحت بديلا للبنوك في مجال التعاملات الخاصة بالعملة الصعبة كما أصبحت مقياسا لمستوى سعر الصرف الفعلي للدينار مقابل العملات الرئيسية، وأمام كل هذا لم تفلح الحكومة في إيجاد صيغة مناسبة لاستقطاب السوق الموازية رغم التحفيزات ودخول عدة إجراءات حيز التنفيذ في هذا الصدد كملت الإجراءات التنظيمية والقانونية في أعقاب إقرار قانون الصرف والنقد رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 وتأطير عمليات الصرف على خلفية التنظيم رقم 95-07 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 المعدل والمتمم للتنظيم رقم 92-04 الصادر في 22 مارس 1992 المتعلق بمراقبة الصرف، ولكن بالخصوص التعليم رقم 13-97 الصادرة في 10 ديسمبر 1997 المعدلة والمتممة للتعليم رقم 08-96 بتاريخ 18 ديسمبر 1996 المحددة لشروط إنشاء واعتماد مكاتب الصرف إذ فشلت السلطات العمومية رغم مرور 16 سنة على اعتماد أي مكتب صرف، بل أن البنوك العمومية لم تتمكن من إقامة مثل هذه المكاتب بالنظر لمحتوى النص الذي لم يكن تحفيزيا للمتعاملين لاسيما الهامش الذي تستفيد منه مكاتب الصرف فالمردودية تبقى هامشية ولا تشجع الصرافين النشطين في السوق الموازية للانخراط في السوق الرسمي عبر مكاتب الصرف ما لم يسمح بتطبيق الإطار القانوني، كما أنه ووفقا للقوانين المعمول بها سابقا فإن بنك الجزائر هو المخول قانونا لمنح

الاعتماد لمكاتب الصرف التي تقوم بعمليات البيع والشراء مقابل العملة الوطنية الدينار بينما لا يسمح للمقيمين بشراء العملة مقابل الدينار كونه غير قابل للتحويل وهو أحد النقاط التي تطرح كإشكال إلى جانب هامش الربح المقدر بـ1 بالمائة.

ويشترط لفتح مكتب صرف أن يتمتع المكان بمواصفات خاصة كما يلزم صاحب المكتب بعرض دوري ومنتظم للتسعيرات الخاصة بالتداول شراء وبيعا لكافة العملات والاستفادة من قيمة مالية على كل عملية بيع وشراء للعملية تكون على شكل عمولة مقيدة بالدينار الجزائري، وهي كلها شروط جعلت من مكاتب الصرف حبرا على ورق ما جعل بنك الجزائر وأمام الأزمة المالية التي تعرفها الجزائر وحاجتها للعملة الصعبة يقرر وضع نظام جديد أصدره مجلس النقد والقرض بتاريخ 06 مارس 2016، هذا النظام يهدف إلى تأطير وتنظيم سوق العملات واستقطاب السوق الموازية منها بالخصوص وتتضمن التدابير المرتقبة خطوات تهدف في محصلتها إلى تحجيم دور السوق الموازية للعملة واستقطابها في الدائرة الرسمية.

وحسب المادة رقم 21 من القانون فإن عمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل تجري بصفة حرة لدى الوسطاء المعتمدين أو لدى بنك الجزائر و الذي يمكنه أن يرخص لمكاتب الصرف بالقيام بعمليات الصرف كسواء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية والشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعية مقيمة وغير مقيمة وبيع مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لأشخاص طبيعية غير مقيمة في حدود ما تبقى في حوزتهم من دنانير في نهاية إقامتهم في الجزائر متأنية من تحويل سابق للعملة الأجنبية، وللقيام بهذه العمليات يقوم بنك الجزائر بالترخيص لكل شخص طبيعي أو معنوي بإنشاء مكاتب الصرف وهذا وفقا للأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري.

وحسب توقعات الخبراء الاقتصاديين والماليين فإن الإجراءات التي يرتقب التركيز عليها في النظام الجديد هي هامش الربح الذي ينتظر أن يكون محفز بدلا من تقييده في حدود 1 بالمائة وأن يتسم بالليوننة وفقا لتقلبات أسعار الصرف على غرار ما هو متعامل به في كافة الدول فضلا عن تحفيزات في مجال العمولات المتحصل عليها وتبسيط العمليات الإدارية لإبعادها عن الطابع البيروقراطي وجعل النسب أو الهوامش محفزة أيضا.

وبما أن البنوك والمؤسسات المالية مرخص لها بصفقتها وسطاء معتمدين لإنشاء مكاتب الصرف فإنه يرتقب أن تقوم بذلك لتشكيل الإطار العام للنشاط موازاة مع استقطاب جزء من العاملين في السوق الموازية التي تستقطب ما بين مليار و5 مليار دولار على الأقل في تقديرات غير رسمية وهو مكن القلق لدى السلطات العمومية التي تسعى إلى ضمان إخراج هذه السوق من الدائرة غير الرسمية إلى الدائرة الرسمية لتفادي التدفقات المالية غير المراقبة وعمليات تبييض الأموال.

لكن الإشكال يكمن في قدرة بنك الجزائر على استقطاب هؤلاء العاملين الذين يفضلون السوق الموازية كون نشاطهم لا يخضع للرقابة ولا للضرائب ما يعني أن هذه الخطوة مصيرها الفشل إن لم تتجح الحكومة في إشراك أصحاب الأموال الموجودة في السوق الموازية ووضع إجراءات أكثر ليونة لفتح صرافات رسمية أكثر من تلك التي اتخذتها الحكومة من أجل استقطاب رؤوس الأموال في السوق الموازية.

2. علاوة سعر الصرف الموازي و الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري

من وجهة نظر بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم الاقتصادي الإيراني *Mohsen Bahmani-Oskooee* أن سعر الصرف الموازي هو المقياس الفعلي والحقيقي للقيمة الخارجية العملة كونه يتحدد وفق قوى العرض والطلب الحقيقيين على العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى وهذا ما ينصح به صناع السياسة الاقتصادية في البلدان النامية بتصحيح استخدام الأسعار الرسمية حسب أسعار الصرف الموازية عبر توحيدها.

ففي التحليل الاقتصادي استخدام الأسعار الموازية يقود لنتائج صحيحة وواقعية كاعتماد سعر الصرف الموازي كأحد محددات دالة الطلب على النقود بدلا من السعر الرسمي وكذا في تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الناتج يبين أن لها آثار توسعية عكس استخدام الأسعار الرسمية فتوضح أن لها آثار انكماشية، كما أنه يمكن من إثبات تحقق إحدى نظريات تحديد سعر الصرف وهي نظرية تعادل القوة الشرائية وهو الأمر الذي يستحيل في ظل استخدام أسعار الصرف الرسمية¹.

ولكن بالمقابل فإن وجود سعرين لصرف العملة، أحدهما رسمي والآخر موازي لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني كإضعاف فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار نظرا لتزايد أجواء عدم اليقين التي يعمل في ظلها البنك المركزي فوجود كتلة نقدية هائلة خارج القنوات الرسمية و اتساع ظاهرة إحلال العملات (الدولرة) واتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي و السعر الرسمي يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية (بما لهذا الإجراء من سلبيات كالتضخم وتأثر الميزانيات...).

كما أوضحت إحدى الأبحاث بأن الرقابة على الصرف يكون لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في الأجل القصير فقط ، أما في الأجل الطويل فإن السعر الرسمي لا بد أن يعدل ويصحح على السعر الموازي² و هذا ما حدث الجزائر في التسعينيات فقد كان من بين مبررات تخفيض قيمة الدينار هو تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي التي تزايدت بشكل حاد(حوالي 500 بالمائة) فوجود فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي يعني أن نظام الأسعار في البلد قد أصبح يتسم بالتعقيد ويفتقر إلى الكفاءة ويؤدي ذلك بدوره إلى خلق تعقيدات في إعداد التقارير المحاسبية والإحصائية.

¹ Bahmani-Oskooee, M. (1993). "Black market exchange rates versus official exchange rates in testing purchasing power parity: an examination of Iranian rial, Applied Economics, Volume 25, 1993 - Issue 4

² Bahmani-Oskooee, M., Miteza, I. and Nasir, A.B.M. (2002). "The Long-Run Relations between Black Market and Official Exchange Rates: Evidence from Panel Co integration. Economic Letters", 76, 379-404.

كما يؤدي نمو سوق الصرف الأجنبي الموازي إلى فقدان الحكومة السيطرة على العملات الأجنبية حيث يتم تحويل المزيد من المعاملات الرسمية إلى المستوى الموازي وفي الوقت نفسه تعمل علاوة السوق السوداء لوظائف الصرف الأجنبي كضريبة ضمنية على الصادرات وتخدم في آن واحد كعامل مثبت لإنتاج الصادرات ومصدراً للعائدات المالية الخفية « *Pinto* » 1988 لهذه الغاية أشار « البدوي » سنة 1994 أن علاوة السوق الموازي مؤشر مهم يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وعلى عدم الاتساق بين سياسة الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية والتبادل، كما له آثار سلبية على الصادرات الرسمية وضرائب التجارة الخارجية حيث ارتفاع العلاوة والتوسع في السوق السوداء يمكن أن يكون لهما آثار خطيرة على السياسة المالية والتجارية من خلال الضغط على القاعدة الضريبية في معاملات التجارة الخارجية وتوسيع الفرص لأنشطة الإيجار على نطاق واسع، علاوة على ذلك يؤدي ارتفاع العلاوة إلى تفاقم مشكلة الديون والقيود المفروضة على صرف العملات

الكلي على أنه كيفية أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام أو هو عبارة عن إطار للصورة الكبيرة للاقتصاد حيث يمكن التفرقة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على أن هذا الأخير يتعامل مع سلوك الأفراد والشركات، المستهلكين، المستثمرين، العمال الذين يكونون الاقتصاد بينما الاقتصاد الكلي يتكلم عن الاقتصاد بشكل عام.

أهم مشاكل السياسة النقدية في الاقتصاد الكلي هي التضخم، البطالة، معدل النمو الاقتصادي وأخيراً مشكلة ميزان المدفوعات وقد تنشأ هذه المشاكل عندما لا يحقق الاقتصاد الأهداف المطلوبة مثل العمالة الكاملة، الاستقرار والنمو الاقتصادي.

إن التعامل مع الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر يتطلب عرض تفصيلي لحركة كل المتغيرات الاقتصادية وكذا مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها علاقة وثيقة مع علاوة سعر الصرف الموازي للعملات الأجنبية ويمكن مناقشتها بإيجاز على النحو التالي:

1.2 مؤشرات التوازن الداخلي

1.1.2. النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي العامل الأساسي والهدف المعتمد رسمياً في قياس تقدم الأمم حيث يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها و محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي.

ويتجلى النمو الاقتصادي في زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين وارتفاع معدل الدخل الفردي كما يمكن للنمو أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي¹.

وحسب الاقتصادي «جون ريفوار» فالنمو الاقتصادي يمثل التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، حيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

أما الاقتصادي الأمريكي «كوزينتس» فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - من المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً أما التقدم التقني فهو يعني

¹ مقدم مصطفى، أستاذ التعليم العالي، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com

² جمعة حجازي: مفاهيم التنمية. www.ina-syrie.com/tbl_images/file.pdf0473

استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج¹.

يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع وتعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لأبأس به مرتبطة عضويًا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

أ: مقاييس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني ويمكن ذكر أهم هذه المقاييس فيما يلي:

. **المعدلات النقدية للنمو:** وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ونفرق فيها بين:

¹ توفيق عباس عبد عون المسعودي: دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق -دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يستخدم هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادًا إلى البيانات الخاصة به سنويًا باستخدام العملة المحلية¹.

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك باستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل ويصح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

- معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلدٍ لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

. المعدلات العينية للنمو: وتعبّر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية إذ أنه نظرًا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبّر عن النمو الاقتصادي مثل : عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية،... الخ.

. مقارنة القوة الشرائية: وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي ، هذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه لذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار وذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم.

¹ محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتب الإشعاع الفني ، مصر 1999 ص 117-118.

ب: مصادر النمو الاقتصادي

توجد العديد من مصادر النمو التي يؤدي تركيبها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي ومن أهمها ما يلي¹:

. الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: إن الاستثمار هو استخدام للمدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القديمة أو تجديدها² فالطاقة الإنتاجية تتأثر بوجود الآلات هذه الأخيرة التي تأثر بدورها على قدرة الشخص الإنتاجية.

. التقدم التكنولوجي: إن الابتكارات الحديثة تساهم بشكل كبير في تطوير أساليب الإنتاج و زيادة الإمكانيات الإنتاجية أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح إذ تؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد.

. النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني عاملاً موجب في حث النمو الاقتصادي مع أن هناك خلافاً على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائضٍ في عنصر العمل حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية³.

. التنظيم الاقتصادي الكفاء: إن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج و ترفع معدل نموها الاقتصادي فيتوفر التنظيم في تلك الدولة يصبح السوق موزعاً للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيداً عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية و التحفيزات المدعومة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

¹ حمداني محي الدين: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008-2009.

² الزين منصور: تشجيع الاستثمارات وأثرها على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة، الأردن، 2012، ص 1.

³ ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،

ت. قنوات تأثير سعر الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي

يعتبر نمط وسياسات سعر صرف العملة الوطنية والتي تحدث انعكاسات على الاقتصاد و قيمة العملة من المتغيرات التي يعطى لها وزن في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية اقتصادية بأقل التكاليف والتي تعد من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط والطويل بالنسبة للدول النامية .

. تقلبات سعر الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي¹ : أثبتت الدراسات التجريبية وجود علاقة

جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو كدراسة الاقتصاديين:

« *Bosworth, Collins et Chen 1995* » التي أضافت وجود عواقب على المدى الطويل

تتجاوز الآثار على المدى القصير على تنافسية المؤسسات للبلد محل الدراسة.

برهنت الدراسة التي قام بها « *collins et razin 1997* » أن المبالغة في قيمة العملة

الوطنية تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي كما ترتبط التغيرات الكبيرة في سعر

الصرف الحقيقي بعدم معرفة وضعية الأسعار النسبية والتي تؤدي بدورها إلى مزيد من

المخاطر وآفاق ضعيفة للاستثمار وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع

كانخفاض في الإنتاج، انتقال هيكل النشاط الاقتصادي من القطاعات القابلة للتداول إلى

القطاعات غير قابلة للتداول وإحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي إلى عدم

الاستقرار المالي .

توصل كل من « *Cottani, Cavallo et Khan 1990, Ghura et Grennes, Edwards* »

إلى أن اختلال سعر الصرف يحدث آثار سلبية على الأنشطة

الرئيسية للاقتصاد² وهذا بتركيزهم على دراسة الأداء الاقتصادي وعلاقته بتغيرات سعر

¹ Naoufel Ziadi et Ali Abdalah, " Taux de change, ouverture et croissance économique au Maghreb", colloque international : «Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale d es pays du Maghreb et du Proche-Orient» Rabat – Maroc, 19-20 octobre 2007 pp: 03-04.

² Collins S.M, On Becoming more Flexible: Exchange Rate Régimes in Latin America and the Caribbean, Journal of Développement Economics, Vol 51/1996, p: 132, disponible sur le site internet suivant <http://www.brookings.edu/views/papers/collins/1996.pdf>, observé le : 22/05/1997.

الصرف الأجنبي، فاختلال سعر الصرف يحدث آثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد حيث يؤدي الأمر إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال وإضعاف ربحية المؤسسات كما يستند أصحاب الفكر التقليدي إلى أن تخفيض سعر الصرف ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي حيث يؤدي تخفيض العملة إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي مما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المحلية وتعتبر التجارة الخارجية من محددات النمو الاقتصادي عند الكلاسيك عبر تأثيرها على الأداء الاقتصادي.

يساهم انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة الصادرات عن طريق أثر المنافسة كما أن هذا الانفتاح يسمح باستيراد رأسمال غير منتج محلياً وهو ما يعزز النمو الاقتصادي، على العكس فإن سعر الصرف الحقيقي المرتفع يشجع القطاع التقليدي كما تحتمل التقلبات الكبيرة لسعر الصرف وقوع مخاطر ودور في تقليص التجاوزات التي تصدر عن المصدرين المحليين، كما أن سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة¹.

تلقى هذه الظاهرة اهتماماً خاصاً باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر عدم توازن الاقتصاد الكلي وتعتبر شرط واجب توفره لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان استقرارية الاقتصاد الكلي والسياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معين كما تعمل من جهة أخرى على تعزيز مستوى النمو، هذا الأخير الذي لم تقم النظرية الاقتصادية بتحديد نظام الصرف المناسب له ولكنها وضعت قنوات يمكن استغلالها للتأثير عليه دون المساس بنوعية نظام الصرف المتبني.

ويجادل البعض بأن التعويم يمكن أن يشجع النمو بالنسبة للاقتصاد الذي يتسم بمرونة الأسعار والأجور والقادر على امتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف معها بسهولة، وهذا

¹ *Ali Abdallah, Taux de change et performances économiques dans les pays en développement : l'exemple du Maghreb, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économique –paris 2006 , pp: 351-355.*

عن طريق تقلبات سعر صرف العملة مما يعطي للبلاد إمكانية تبني سياسة نقدية مستقلة وهو ما يعطيها إمكانيات لامتنعاص الصدمات.

. أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي: استعملت النظرية الاقتصادية بعض المؤشرات قصد تحديد قنوات الانعكاس التي يظهرها كل نمط من أنظمة الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي وعليه فإن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على نمو الإنتاجية من خلال التركيز على كمية عوامل الإنتاج والاستثمار أو التوظيف أو عن طريق الإنتاجية الإجمالية .

وحسب الاقتصادي « *Collins 1996* » يبقى اختيار نظام الصرف المناسب أمر ذاتي وداخلي للدولة وأن هناك احتمال كبير في أن تتبع البلدان ذات النمو المنخفض نظام الصرف الثابت وتقوم بالتوجه إلى أنظمة الصرف المرنة¹ إذا أرادت تحسين من معدل نمو اقتصادها.

كما يعتبر كل من « *La France et Perrault 2002* » أن نظام الصرف لا يؤثر على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية ولكن يمكن أن يؤثر على عملية التكيف بسبب أنه مهما كانت طبيعة النظام فإنه في المدى الطويل يستعيد سعر الصرف الحقيقي توازنه بعد أي صدمة اقتصادية، بالعكس فإن وقت التكيف والتعديل هو الذي يحدث أثر على النمو الاقتصادي وبناءً على ما سبق فإن اختيار نظام الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على عملية التكيف والتعديل².

وفقا للنظرية الاقتصادية، إن نظام الصرف يجب أن يتماشى مع عملية التكيف مع الصدمات وبالتالي فإن الأثر الايجابي لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي نكتشفه من خلال درجة سرعة التكيف مع الاضطرابات العشوائية التي تؤثر في الاقتصاد .

¹ *Collins S.M, " On Becoming more Flexible: Exchange Rate Regimes in Latin America and the Caribbean ", previous reference, pp: 121-122.*

² *Bailliu. J and Lafrance. R and Perrault. J.F, " Does exchange rate policy matter for growth ? ", Bank of Canada, Working Paper 2002/17, June, pp: 58-60.*

وكخلاصة قدمها الاقتصاديون في هذا الشأن يمكن ذكر انعكاسات نظام الصرف على النمو على حسب طبيعة الصدمة:

- إذا ما كان الاقتصاد يواجه صدمات حقيقية فإن نظام الصرف الثابت هو الأفضل فكلما ازدادت الصدمات الحقيقية زادت الرغبة في درجة تثبيت سعر الصرف فمثلا إذا اعتبرنا دولة تعاني من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب مشاكل أمنية وسياسية فاتباعها لنظام سعر الصرف الثابت يقيها من انهيار عملتها بسبب زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وهذا ما يجعلها لا تخسر احتياطاتها من النقد الأجنبي في الدفاع عن عملتها عكس نظام سعر الصرف المرن الذي يزيد من خطورة الوضع وهذا طبعا ما يعرقل النمو الاقتصادي للبلاد؛

-إن سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الأموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة في ظل نظام الصرف المرن بحكم أن نظام الصرف الجامد يزيد من تعزيز المضاربة؛

-إن تقلبات سعر الصرف بجانب تفاقم ضغوط الحماية تحدث نشاط جيد على القطاعات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مع حدوث إنتاجية ضخمة، أما عن سعر الصرف الثابت فيشوه مؤشرات الأسعار ويحول دون كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات وكل هذا يحدث آثار سلبية على النمو؛

-إن الاستقرار الكبير لسعر الصرف يحدث انخفاض في أسعار الفائدة بمقدار تخفيض علاوة المخاطرة وهذا ما يساهم في زيادة الإنتاج من خلال تحفيز الاستثمار؛

-إن آثار التطور المالي على النمو الاقتصادي يظهر بشكل جيد في الدولة التي تتبنى نظام الصرف المرن مع وجود قطاع مالي قوي ومتطور يعزز من وضعية النمو الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام، وفي الأخير نستنتج أن انعكاس نظام الصرف على النمو الاقتصادي يكون أحيانا سلبيا وأحيانا ايجابيا على حسب نظام الصرف المتبع من طرف الدولة ومع عدم إغفال طبيعة النظام المالي والنظام النقدي والنظام التجاري لدولة حيث تعمل

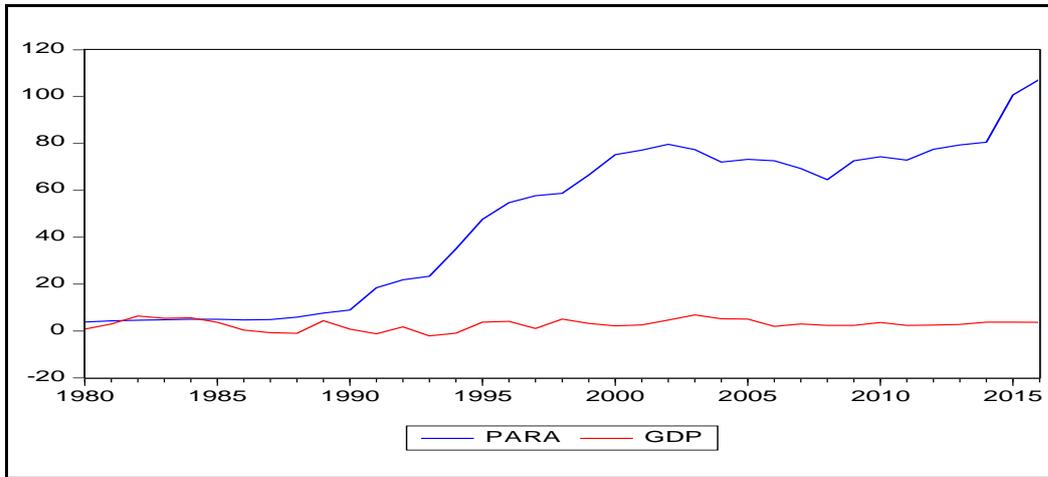
هذه الأنظمة على عكس تأثير نظام الصرف على النمو الاقتصادي فالتنسيق بين هذه الأنظمة ونظام الصرف يساعد على إبراز الأثر الايجابي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي.

. النمو الاقتصادي وعلاوة سعر الصرف الموازي : ننتقل إلى مسألة العلاقة بين النمو وعلاوة السوق السوداء في مقطع عرضي من الاقتصاديات الفعلية، يمكننا التفكير في النمو والعلاوة من خلال شعاع من العوامل الخارجية والذي يختلف عبر البلدان حيث تشمل هذه العوامل جملة من السياسات المالية والجبائية المختلفة وكذلك الاختلافات في نسبة السكان المشاركين في السوق السوداء وفي تكلفة رسوم الرشاوى وغسيل الأموال.

- إن تحليل نوع العلاقة النمو- العلاوة التي قد تحدث في بعض الاقتصاديات يشير إلى احتمالين ترفع مخصصات السوق السوداء من قيمة علاوة السوق السوداء وتزيد موفورات أسواق رأس المال المحلية مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي حيث أنه من الممكن تماماً أن تؤدي زيادة المخصصات للسوق السوداء إلى خفض العلاوة دون رفعها بسبب تأثير النمو على العلاوة.

- النمو الاقتصادي يزيد من الطلب على جميع الأصول بما في ذلك السوق السوداء كما تزيد الحسابات الخارجية من علاوة السوق السوداء.
 . تطورات النمو الاقتصادي وسعر الصرف الموازي في الجزائر

الشكل رقم 02-01: منحنى تطور معدل النمو الاقتصادي (1980-2016)



حسب الشكل رقم (2-1) نلاحظ تطورات سعر الصرف الموازي و النمو الاقتصادي بنفس الوتيرة من سنة 1980 إلى غاية سنة 1986 انخفاض أسعار المحروقات و تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات حيث تدهورت قيمة الدينار الجزائري و شاع انتشار سوق الصرف السوداء الجزائرية مع بداية الثمانينات.

كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط (-0,5%) في فترة ثمانية سنوات (1986-1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2% في سنتي 1988 و 1993 نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في تمويناته التي انخفضت خلال هذه المرحلة.

كما يظهر الشكل بداية النمو المفاجيء و الإيجابي في سعر الصرف الموازي بالإضافة إلى الفارق الكبير في تطورات كل من سعر الصرف الموازي و النمو الاقتصادي بعد صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990 و الدخول في مرحلة الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية خاصة بعد إبرام اتفاق (ستاند-باي 1994) دون أن ننسى التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري الذي شمل التأثير على عدة متغيرات متعلقة بالتجارة الخارجية و وسائل الدفع الخارجي للوصول إلى التوازن الخارجي.

ولكن انطلاقا من سنة 1994 تمت عملية الانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي إذ بلغت معدلات النمو الحقيقي حوالي 3,4% خلال الأربع سنوات خاصة بعد برنامج التعديل الهيكلي، ففي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي و دلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج عنها آثارا انكماشية في الأمد القصير لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات و يتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش لأن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي و التضخم سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية و البطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

كما ارتفع معدل النمو ليبلغ نسبة 5.1 % سنة 1998 نتيجة انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة والموسم الفلاحي الجيد، وبالرغم من هذا كله فقد استمر انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لأسباب من بينها تحرير الواردات وهو ما يتطلب المنافسة الأجنبية للمنتجات الجزائرية وتأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي.

كما عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة (1998-2000) نوعا من الاستقرار وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة و ارتفاع أسعار البترول الذي دعم مكانة الجزائر في الساحة الدولية كما شهدت استقرار في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي.

كان لبرنامج التعديل الهيكلي أثر كبير في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة الممتدة من (2001-2013) ومكن من استعادة النمو الاقتصادي الذي كان سائبا طوال الفترة (1986-1994) حيث بلغ معدل النمو أقصى نسبة له سنة 2008 بحوالي 3.2 % كما حقق الاقتصاد الجزائري نمو قدر ب 4.1 % في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 الذي سجل معدل النمو فيها 2.8 %، و قامت البنوك التجارية بإتباع سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى القروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية الأمر الذي انقص من الطلب على العملة في السوق الموازية.

تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي سنة 2015 حيث بلغ النمو 39% نتيجة الزيادة الأولى في إنتاج الهيدروكربونات منذ عشر سنوات واستقرار النمو غير النفطي على الرغم من تضرر الاقتصاد نتيجة هبوط أسعار النفط. وعرف الدينار الجزائري ارتفاعا في السوق الموازية حيث بلغ سعر الصرف 100.69 دولار للدينار الواحد سنة 2015 مع بروز فارق متزايد بين قيمة الصرف الرسمية وغير الرسمية التي عرفت اتساعا لاسيما مع مضاعفات الأزمة المالية والاقتصادية وشح الموارد والسماح للرعايا الجزائريين باللجوء إلى سوق الصرف الموازي للحصول على العملة الصعبة.

2.1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة، تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فتبقى مصادر التمويل المتاحة تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى.

ككل الدول الحديثة الاستغلال تبنت الجزائر مباشرة بعد استرجاع سيادتها الوطنية قانون يتعلق بالاستثمار كونها تملك المؤهلات وعناصر تنافسية لجذب الاستثمارات و هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت في مختلف المعاملات الاقتصادية و تطورت بشكل أصبح ينظر إليه المستهلك على أنه نشاط أو نموذج عادي يجلب إليه الربح السهل والوفير و بلغت السوق الموازية للنقد الأجنبي حجماً ملحوظاً في بعض البلدان النامية حيث يعزى وجودها إلى نقص المؤسسات القانونية مما يجعل التشغيل في القطاع الرسمي باهظ التكاليف، ويؤدي التوسع في السوق الموازية للمعاملات الأجنبية إلى فقدان السيطرة الحكومية على الاقتصاد حيث يتم تحويل المزيد من المعاملات الرسمية إلى هذه السوق وفي الوقت نفسه تعمل علاوة سعر الصرف الموازي كضريبة ضمنية على الصادرات ومصدراً للعائدات المالية الخفية « *Pinto 1988* » حسب « البدوي 1994 ».

إن ارتفاع العلاوة وتوسيع السوق الموازية له آثار سلبية على السياسة المالية والتجارية وكذا الصادرات الرسمية من خلال الضغط على القاعدة الضريبية في معاملات التجارة الخارجية وتوسيع الفرص لأنشطة الإيجار على نطاق واسع فضلاً عن تأثيرها الإيجابي على هروب رؤوس الأموال، علاوة على ذلك فإن العلاوة العالية تزيد من تفاقم

مشكلة الديون والقيود على العملات الأجنبية من خلال آثارها على هروب رأس المال والرصيد المسجل في الحساب الجاري كما أن مراقبة التضخم يمكن أن تصبح أكثر صعوبة في ظل أنظمة القسط العالية فوجود سوق صرف العملات الأجنبية الموازية يؤدي إلى قصور في الاقتصاد لذا حاولت العديد من البلدان القضاء على السوق الموازية إما عن طريق تعويم سعر الصرف أو عن طريق محاولة ضبط سعر الصرف الرسمي نحو سعر السوق الموازية حيث المشاركين في السوق السوداء هدفهم التهرب من دفع الضرائب بمختلف أشكالها وغالبًا ما تكون البضائع دخلت الأسواق الوطنية دون تسجيلها لدى المؤسسات الرسمية، وفي حال عدم قدرة الإنتاج الوطني والاستيراد على تغطية الطلب الداخلي تنشأ حالة سوقية يزداد فيها الطلب بشكل كبير على العرض فيقوم العارضون ببيع البضائع بشكل خفي وبأسعار عالية للأشخاص والمؤسسات المستعدين لدفع أسعار مرتفعة على تلك البضائع.

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق الصرف

إن تأثير تحركات أسعار الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع مدروس بشكل جيد، على الرغم من أن اتجاه وحجم التأثير غير بعينين عن بعضهما وستكون الأدبيات المتعلقة بتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر و أسعار الصرف نقطة انطلاق مفيدة يمكن من خلالها دراسة قيمة سوق الصرف السوداء والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنبؤ فيما بعد بالعلاقة بين الاثنين.

ويبدو أن تحركات أسعار الصرف تعتبر عوامل هامة يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج ومع ذلك يمكن أن يجادل بأنه إذا ما أخذنا بتحركات أسعار الصرف بحيث يتم الحفاظ على تعادل القوة الشرائية فلا ينبغي أن يكون هناك تأثير يذكر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن الأدلة التجريبية تبين أن تعادل القوة الشرائية لا يحتفظ به لجميع الفترات الزمنية وبالتالي فإن تحركات سعر الصرف مهمة في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتركز كثير من الأدبيات المتعلقة بتحركات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر على مسألتين هما مستوى سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف.

ب. مستويات سعر الصرف¹

حسب «فروت وشتاين 1991» مستوى سعر الصرف قد يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر لأن انخفاض قيمة عملة البلد الأجنبي مقابل عملة البلد الأصلي يزيد من الثروة النسبية للأجانب مما يزيد من جاذبية البلد الأجنبي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تصبح الشركات قادرة على جذب الأصول للبلد الأجنبي بأسعار رخيصة نسبياً وبالتالي يؤدي انخفاض قيمة العملة الأجنبية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد الأجنبي وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع قيمة العملة في البلد الأجنبي يقلل من الاستثمار الأجنبي المباشر، في مقابل هذه الحجة غالباً ما يدعى أن سعر الأصول لن يكون موضوع ذو أهمية سوى معدل العائد فعندما تنخفض قيمة العملة في البلد الأجنبي بالنسبة لعملة البلد الأصلي لا ينعكس ذلك على السعر فحسب ولكن يؤدي إلى انخفاض العائد الاسمي للأصول في عملة البلد الأجنبي.

في حالة انخفاض كل من الأسعار والعائدات على الأصول لا ينبغي أن تؤثر تحركات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر، يعارض كل من «فروت وشتاين 1991» هذه الحجة مع الادعاء بأنه في الواقع عندما تكون أسواق المال خاضعة لنقص في المعلومات فحركات سعر الصرف تؤثر على الاستثمار الأجنبي.

يسبب عدم التماثل في المعلومات اختلافاً بين التمويل الداخلي والخارجي مما يجعل هذا الأخير أكثر تكلفة من السابق لأن المقرضين يتكبدون تكاليف المراقبة وبالتالي يقرضون أقل من القيمة الكاملة للأصل، في هذه البيئة يجب على المستثمرين الأجانب أن يحتفظوا بثروتهم

¹ Ashwini Jayaratnam- How Does The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct Investment (FDI)? Department of Economics, Stanford University May 12, 2003. page 10-15

بالعملة الأجنبية وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة المحلية سيزيد من وضع الثروة لدى العملاء الأجانب نسبة إلى الوكلاء المحليين الأمر الذي يدفع المستثمرين الأجانب إلى تقديم عروض أكثر قوة للأصول المحلية.

يستخدم «فروت وشتاين 1991» بيانات على مستوى الصناعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي للولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات لدعم فرضيتهما وعلى عكسهما يضع «Campa 1993» فرضية مفادها أن ارتفاع قيمة العملة في البلد الأجنبي سيؤدي في الواقع إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك البلد فبدلاً من التركيز على سعر الأصول الأجنبية كما فعل «فروت وشتاين» كان النهج النظري القائم على الإنتاج لـ «Campa» أكثر اتساقاً، فحسبه يعتمد قرار الشركة بالاستثمار في الخارج على توقعاتها بشأن تدفقات الأرباح المستقبلية حيث رفع قيمة العملة في البلد الأجنبي يزيد من توقعات الربحية المستقبلية من حيث العملة المحلية، قد قام «Campa» بدراسة حول عدد الوافدين الأجانب إلى الولايات المتحدة في الثمانينيات لتقديم أدلة على فرضيته فوجد أن ارتفاع سعر صرف البلد الأجنبي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك البلد.

تظهر دراسة مهمة أجراها «Blonigen 1997» على مستويات سعر الصرف و الاستثمار الأجنبي المباشر حول بيانات الاستحواذ اليابانية في الولايات المتحدة في الفترة من 1975 إلى 1992 أن الانخفاض الحقيقي في قيمة الدولار يزيد من عمليات الاستحواذ الأجنبية التي تتضمن أصولاً محددة من قبل الشركات الأجنبية.

أظهر «Blonigen» أن تحركات سعر الصرف مهمة لأنه في حين أن الشركات المحلية والأجنبية قد يكون لها نفس الفرص لشراء أصول محددة للشركة في السوق المحلية فإن الشركات الأجنبية والمحلية لا تملك نفس الفرص لتوليد عوائد على هذه الأصول في الأسواق الأجنبية حيث نظراً للمستوى غير المتكافئ للوصول إلى الأسواق قد تؤثر حركات أسعار الصرف على المستوى النسبي لعمليات الاستحواذ على الشركات الأجنبية.

يوضح «Blonigen» أن الأصول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لا ينبغي اعتبارها مماثلة إلى باقي الأصول مثل السندات حيث إحدى سمات هذه الأخيرة هي أن يكون السعر والعائد الاسمي بنفس العملة مهما كان نوع المستثمر، ومع ذلك فهذه ليست الحال مع الأصول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لموجودات شركة مستهدفة يمكن أن تكون في شكل أصول محددة للشركة التي يمكن أن تحقق عوائد في وقت واحد في العديد من الأسواق دون إشراك أي معاملات بالعملة الأجنبية.

بعد مناقشة أسباب أهمية تحركات سعر الصرف عندما تكون الأسواق المحلية والأجنبية مجزأة استمر «Blonigen» في وصف الاختبارات التجريبية لدعم فرضياته حيث يركز في أبحاثه على عمليات الاستحواذ اليابانية في الولايات المتحدة من عام 1975 إلى عام 1992 بسبب اعتبارين مهمين خاصان بهيكل السوق في اليابان والولايات المتحدة:

• تعتمد العلاقة المفترضة بين حركات سعر الصرف والاستحواذ الأجنبي المباشر على مدى تجزئة الأسواق المحلية والأجنبية مما يعني أن الشركات المحلية بالنسبة للشركات الأجنبية لها حرية محدودة للوصول إلى السوق الأجنبية ومن المعروف أن السوق اليابانية كانت معزولة بشكل جيد عن الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وكانت النتيجة أن هناك عدد قليل نسبيا من الشركات الأجنبية في السوق اليابانية مقارنة بالسوق المحلية.

• الارتباط بين تحركات سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر المشروط على أساس أن عمليات الاستحواذ تنطوي على أصول خاصة بشركات معينة، مرة أخرى أظهرت الدراسات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في الولايات المتحدة مدفوع بالرغبة في امتلاك أصول متعلقة بشركات ذات صلة بالتكنولوجيا وبالتالي فإن وجود الأسواق المجزأة والأصول الخاصة بالشركة يجعل دراسة اكتساب الاستثمار الأجنبي المباشر بين اليابان والولايات المتحدة ذات صلة.

ت. تقلبات سعر الصرف¹

فيما يتعلق بتقلبات أسعار الصرف فإن الحجج النظرية التي تربط هذه التقلبات مع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تم تقسيمها بين الأدلة المرتبطة بالمرونة في الإنتاج وتلك التي تنطوي على تجنب المخاطر.

ووفقاً للأدلة المرتبطة بالمرونة في الإنتاج فإن تقلبات أسعار الصرف تزيد من الاستثمار الأجنبي لأن الشركات يمكنها ضبط استخدام أحد عواملها المتغيرة بعد تحقيق الصدمات الاسمية أو الحقيقية، ويمكن ملاحظة أن حجة المرونة في الإنتاج تعتمد على افتراض أن الشركات يمكنها في الواقع ضبط عوامل متنوعة ووفقاً لنظرية تجنب المخاطرة يتراجع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر مع ارتفاع معدل التقلبات في سعر الصرف، فالتقلب العالي في سعر الصرف يقلل من سعر الصرف المتوقع حيث يتم استخدام مستويات مكافئة معينة في وظائف الربح المتوقعة للشركات التي تتخذ قرارات الاستثمار اليوم من أجل تحقيق الأرباح في الفترات المستقبلية سنة 1995 «*Goldberg and Kolstad*»

وسّع «*Campa*» سنة 1993 هذا الادعاء ليشمل الشركات المحايدة للمخاطرة باستخدام حجة الأرباح المتوقعة المستقبلية التي يهتم بها المستثمرون وبسبب تقلبات أسعار الصرف قد تقوم الشركات مؤقتاً بتأجيل قرار الاستثمار في الخارج، حيث تفضل الاستثمار في بلد تكون فيه أرباحها المتوقعة أقل تقلباً بسبب أسعار الصرف المستقرة وتم تأكيد هذه النتيجة النظرية باستخدام بيانات للاستثمار الداخلي للولايات المتحدة في صناعات الجملة في الثمانينيات.

يشير «*Kolstad et Goldberg 1995*» إلى أنه عند توطيد أساليب تجنب المخاطرة مقابل نهج المرونة في الإنتاج من المهم التمييز بين تقلبات أسعار الصرف قصيرة الأجل والاختلالات طويلة الأجل، ففي ظل التقلبات قصيرة الأجل تعتبر حجج كره المخاطر أكثر

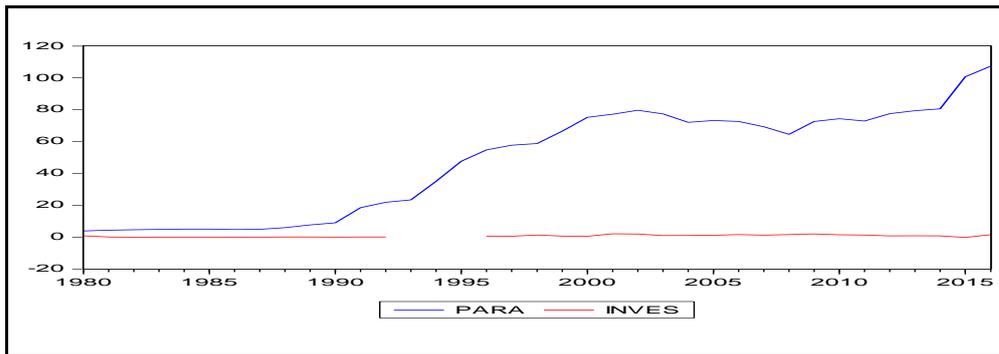
¹ Ashwini Jayaratnam- How Does The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct Investment (FDI)? previous reference page 15-17

إقناعاً لأنه من غير المحتمل أن تكون الشركات قادرة على ضبط العوامل على المدى القصير حيث عادة ما تكون عوامل الإنتاج ثابتة، ونتيجة لذلك فإن الشركات سوف تكون فقط غير قادرة على تحمل المخاطر للتقلبات التي تشهدها أرباحهم المستقبلية ومع ذلك في حالة الاختلالات طويلة الأجل تبدو حجة مرونة الإنتاج أكثر إقناعاً لأن الشركات أصبحت الآن قادرة على ضبط استخدامها لعوامل مختلفة.

قام «كوشمان» سنة 1985 بتعديل التحليل على أساس مرونة الإنتاج وحجج النفور من المخاطرة لتطوير إطار عمل تختار فيه الشركات بين خدمة الأسواق الخارجية عن طريق التصدير أو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وفي ظل تقلبات أسعار الصرف يفترض «كوشمان» أن الشركات ستفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات وبالتالي يؤدي تقلب سعر الصرف إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و يستخدم «كوشمان» بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي المتجه إلى الخارج في خمسة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للأعوام من 1963 إلى 1978 لتأكيد فرضياته. ومع ذلك على عكس «كوشمان» أظهرت دراسة مماثلة أجرتها شركة «Sercu و Vanhulle» سنة 1992 أن زيادة معدل التذبذب في أسعار الصرف ترفع عائدات الصادرات مما يقلل من مستويات الاستثمار الأجنبي وعندما لا تواجه الشركات خياراً بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر فإن تأثير تقلبات أسعار الصرف يكون على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ث. تطورات الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف الموازي في الجزائر

الشكل رقم 02-02: منحنى تطور الاستثمار والعلاوة (2016-1980)



حسب الشكل (2-2) نلاحظ انعدام في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الثمانينات حيث شهد عدة تقلبات وهذا يرجع إلى تبني الجزائر سنة 1982 قانونا يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وكيفية تسييرها، بذلك تكون الجزائر قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأس المال الأجنبي وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة و تؤكد هذا الاتجاه سنة 1986 رغم أن الحكومة أرادت أن ترفع في نسبة الرأسمال الأجنبي إلا أن النواب رفضوه و أكدوا رفضهم سنة 1989، وفي سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية بدلا من المؤسسات أو الشركات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي كما تدهورت قيمة الدينار الجزائري وشاع انتشار سوق الصرف السوداء الجزائرية مع بداية الثمانينات حيث كانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى.

عزمت الجزائر على تعديل مناخها الاستثماري لمواكبة التقدم العلمي من خلال إجراء تعديلات على مستوى تشريعاتها للاستثمار مركزة في ذلك على قطاع المحروقات مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة الطبيعية والبشرية¹.

حققت الجزائر خلال الفترة (1990-2008) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث قامت بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي وقد قدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون التمييز بين المقيمين وغير المقيمين وتم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفتح مجالا واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

¹ جوامع لبية: أثر سياسات استثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة:الجزائر مصر والسعودية-2000-2012- رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014/2015 ، ص 269

هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي على درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة الأثر السلبي على جذب المستثمر الأجنبي¹.

أما الفترة الممتدة من (1996-2000) تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة وخلال سنة 1998 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية نحو 1.43 مليار دولار منها 1.18 مليار في قطاع المحروقات و 243.9 مليون دولار في القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996 وتخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي الأمر الذي ساعد في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء فأصبح الفارق آنذاك في حدود ثلاث فرنكات فرنسية حيث وصل سعر الفرنك الفرنسي إلى 14 دينار جزائري في السوق السوداء وهو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999، إن خفض سعر الصرف المتوافق مع تحرير الأسعار يكون له الأثر الإيجابي كونه يعوض الريع التنافسية لصالح المؤسسات والدولة خاصة إذا ما جرى توحيد أسعار صرف الدينار بين السوقين الرسمي والموازي.

تميزت الفترة ما بعد 2001 بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ب 1196 مليون دولار سنة 2001 و هي

¹ ناجي بن حسين: تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، 2009، ص 59.

السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية و كذلك التدفق المحقق سنة 2002 والمقدر ب 1065 مليون، هكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و الدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 ويمكن إرجاع هذه التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع المحروقات، وقد عرفت الفترة 1997-2001 استقرار في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي إلا أن سنة 2001 عرفت تراجع نسبي في سعر الصرف في السوق الموازي بفارق 12.78 في السوقين وهذا راجع إلى التخفيضات المعتمدة للدينار و إلى السياسات المعتمدة من أجل تحرير التجارة الخارجية.

شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته إلى 715 مليون دولار أمريكي وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا و مرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة 56.07% وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6.43%، أما في سنة 2010 فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوما على المستوى العالمي بنسبة 18% وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات) في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720.5 دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب و توفر الاستقرار .

قد سجل سعر الصرف في السوق الموازية أيضا تطورا في سنوات الألفية حيث بات الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع لأن الجزائر تمتعت براحة مالية ووفرة

في العملة الصعبة وقد عرفت الواردات أيضا نموا معتبرا قارب 15 % ما بين 2010 و 2011 لذلك باشرت السلطات عملية تخفيض للدينار تمت بصورة تدريجية ليقترب سعر الصرف الرسمي مع الموازي وقد تجاوز سعر صرف الدولار خلال سنة 2013 على مستوى السوق الموازية بالجزائر كل التوقعات وتطلعات المتتبعين حيث سجل 113 دينار عن كل دولار واحد.

بعد أن تم تسجيل تدفقات سلبية خلال 2015 استطاعت الجزائر جلب 1.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية و التحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.

بالرغم مما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تتحد في سلسلة من العوائق و المصاعب التي تعترض المستثمر المحلي أو الأجنبي مشكلة القطاع الموازي والتي تتمثل في المنافسة غير الشرعية بين المنتجين حيث أن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا بسبب الخسائر التي يحققها القطاع الموازي حيث أكدت إحصائيات رسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية و هي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات المختصة في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.

3.1.2. التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة تشكو منها العديد من اقتصاديات العالم نظرا لآثار السلبية التي قد تخلفها على قيمة النقد، فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة و غير مباشرة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية وحتى الاجتماعية كما يظهر و يتغير نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية و الحقيقية و الهيكلية ومن أهم هذه العوامل سعر صرف العملة.

التضخم هو الحالة التي يصل إليها الاقتصاد عندما يتخلف عن تحقيق الاستقرار وهو عادةً نتيجة ارتفاع الطلب أو انخفاضه بشكل كبير على الإنتاج الإجمالي في الاقتصاد وتراجع النمو الاقتصادي يعني أن الاقتصاد غير قادر على تحقيق هدف النمو الاقتصادي المرجو، ويمكن تعريفه على أنه معدل ارتفاع الأسعار في الاقتصاد حيث يعتبر مشكلة أساسية لأنه يولد مشاكل أخرى منها تراجع القدرة الشرائية ما يؤدي بدوره إلى تراجع الثروة والمستوى المعيشي للأفراد بالإضافة إلى سيطرة الغموض على التخطيط على المدى الطويل ولاسيما تأثر قابلية شراء السلع المعمرة والسلع الرأسمالية وكذلك مشكلة التوزيع العشوائي للدخل والثروة بين قطاعات الاقتصاد وبين أصحاب الموارد.

أ : النظريات المفسرة لتضخم

تختلف النظريات المفسرة للتضخم باختلاف مصدر التضخم الدافع لارتفاع الأسعار

. النظرية التقليدية لتفسير التضخم: يرى أصحاب هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق هي السبب في ظهور التضخم، حيث يرتبط ارتفاع الأسعار بكميات النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار و يترتب على المدى القصير الزيادة في عرض النقود و قد ترتفع الأسعار دون أن ترتفع كمية النقود بسبب أن النقود تطلب لذاتها وليست وسيلة للتبادل فقط¹.

. النظرية الكينزية في تفسير التضخم: تسمى أيضا بنظرية فائض القيمة و يحدد « كينز » مستوى التوازن بالطلب الكلي الفعال من خلال مرحلتين في حالة عدم وجود لاستغلال الموارد الإنتاجية في الاقتصاد الرأسمالي، فعند زيادة الإنفاق الحكومي يزداد الإنفاق على الاستهلاك فيزداد الطلب الكلي الذي سينعكس على زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار ومع زيادة الإنفاق من التشغيل التام الذي لا يقابله زيادة في الإنتاج يبدأ ظهور التضخم في حالة التشغيل التام فإن كان هناك زيادة في الطلب الكلي لا يعمل ذلك على زيادة العرض الكلي للسلع و الخدمات وبالتالي

¹ أسامة بشير الدباغ: البطالة والتضخم (المقومات النظرية والمناهج السياسية والاقتصادية) دار الأهلية، لبنان 2007، ص58

تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر و يسمى الفرق بين الطلب الكلي و الناتج الوطني بفائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار.

. نظرية التضخم و دافع النفقة: لقد بين « فيليبس » العلاقة بين معدلات الأجور و معدل تغير البطالة و أكد على العلاقة العكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم في منحنى فيليبس فانخفاض حجم البطالة سيدفع معدلات الأجور للأعلى لترتفع بذلك مستويات الأسعار.¹

. النظرية المعاصرة لتفسير التضخم: إن مصدر نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج هي ظاهرة نقدية بحتة و هو ما يوضحه « ملبتون فريدمان » من خلال مدرسة شيكاغو، حيث يؤثر المستوى العام للأسعار في تغير النسبة بين كمية النقود و بين الناتج وتعتبر رغبة الأفراد عند الاحتفاظ بدخولهم عن الأرصدة النقدية من خلال التغير في سرعة دوران النقود والتغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها بنفس الاتجاه الذي سيؤثر في تغير كمية النقود وسرعة دورانها لإحداث تغير في كل من الناتج الوطني و الأسعار بنسب متفاوتة ليصبح مصدر التغير التضخمي زيادة الرصيد النقدي في المجتمع.

ب. قنوات انتقال سعر الصرف إلى التضخم

. علاقة سعر الصرف بالتضخم: يمكن إيجاد العلاقة بين سعر الصرف و التضخم و إبراز بعض الانعكاسات التي تتولد بينهما في نظرية الحلقة المفرغة حيث ركزت النظرية على الترابط الوثيق بين أسعار الصرف و عرض النقود و التضخم وملخص هذه النظرية يمكن إبرازه في العناصر التالية:²

- إن التغيرات في أسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم كما يؤثر التضخم في أسعار صرف العملة المحلية و عرض النقود الحقيقي.

² حسين بن سالم جابر الزبيدي: التضخم والكساد، مؤسسة الوراق، الأردن، 2011، ص251.

¹ نايف فواز جار الله وفرحان سعدون حسين: أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، مجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2009.

- الفرضية التي تركز عليها النظرية هي مرونة الأسعار الداخلية في الأمد القريب والبعيد مما يسمح بتحريك معدل التضخم نتيجة لأي تغير في أسعار الصرف أو عرض النقود.

- سلمت نظرية الحلقة المفرغة بعجزها عن كشف المتغير الرئيسي الذي يؤثر ببقية المتغيرات وقد نوقشت هذه النظرية بتركيز من اقتصاديين كثر أبرزهم « دورنبش » سنة 1984 الذي أكد في نموذج النقدي ذي الأسعار الجامدة على الأخطاء التي وقع بها العديد من الاقتصاديين الذين سبقوه بافتراضهم مرونة الأسعار بالمدى القريب والبعيد وقد شدد على أن الأسعار مرنة بالأمد البعيد فقط ومن المرجح جمودها في المدى القريب.

- تعد أفكار « دورنبش » اللبنة الأساسية للجدال الذي أثير في الثمانينات والتسعينات حول فرضية مرونة الأسعار والعلاقة المباشرة بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم ومعظم هؤلاء توصلوا في دراساتهم التجريبية إلى أن هذه العلاقة هي غير مستقرة وأن التأثير المباشر الذي تدعيه نظرية الحلقة المفرغة هو افتراض غير منطقي.

• مصادر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية: فيما يخص التضخم وأسعار الصرف

فإن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي:

- القناة الأولى التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لـ«جوستاف كاسل» ووفقا لآرائه إذا تضاعفت مستويات الأسعار للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل سعر الصرف إلى الهبوط بنفس النسبة التي ترتفع الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل وتعمل على الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.

- أما القناة الثانية التي منها علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي و يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها

تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.

-أما الثالثة فهي أثر تغيرات سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف الأجنبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية) تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية خاصة مع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار في اقتصاد يميل للانفتاح .

• التضخم واختيار نظام سعر الصرف: لقد شغلت مشكلة التضخم جدلاً واسعاً حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة فقد تم التأكيد بأن تبني نظام أسعار الصرف الثابت يساهم بالتخلص وبشكل نهائي من مشكلة التضخم عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة وهذا يجبر واضعي السياسة النقدية على الإيفاء بوعودهم من خلال تقديم معدل تضخم منخفض.

كما أن الدول المتبينة لهذا النظام تعرف نمواً ضعيفاً في الكتلة النقدية التي تترجم أثر القواعد التنظيمية والمصادقية التي تحدثها هذه الأنظمة حيث أن تثبيت سعر الصرف يرفع ويزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية بدلاً من إنفاقها عند مستوى معطى للعرض النقدي مما يساهم في المحافظة والإبقاء على معدلات تضخمية ضعيفة الأمر الذي يتمخض عنه تباطؤ وتسجيل معدلات ضعيفة في سرعة دوران النقود والانخفاض السريع في أسعار الفائدة بحيث قد تنخفض لتصل إلى المستوى العالمي إذا كان التثبيت ذو مصادقية.

ومن بين الدراسات التجريبية التي تخصصت في الموضوع نجد الدراسة المقدمة من قبل «Aziz Caramazza» سنة 1989 التي أشارت إلى أن التضخم كان بانتظام أكثر ضعفاً و استقراراً في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت مقارنة بالأنظمة العائمة، فالدول التي تتبنى نظام سعر الصرف الوسيط بين التثبيت الصارم والمرونة الكاملة تعرف بشكل عام أسعار فائدة أكثر ارتفاعاً مقارنة بباقي الأنظمة وكذلك المستوى العام للأسعار، فنظام سعر الصرف الثابت تتوفر في ظله ثقة أكبر من نظام سعر الصرف الوسيط في حين يرى مؤيدو نظام سعر الصرف المرن أن هذا الأخير يقدم معدلات تضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد.

ت. المحاكاة الديناميكية للتضخم

• علاقة التضخم والسوق السوداء للعملة الأجنبية: تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة ومن بين هذه العوامل الاقتصادية التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

إن الجدل الذي يحيط بالعلاقة بين التضخم والسوق السوداء لأسواق الصرف الأجنبي يتفوق على نطاق واسع في النهج التقليدي الجديد والنهج البنوي ويعتمد تصنيف هذين المنهجين على الأفكار المتعارضة المعاصرة حول قضايا التنمية في الاقتصاديات النامية وطبيعة أزمة القطاع الخارجي «Berge 1995»¹.

يعتقد النهج الكلاسيكي الجديد أن التضخم يؤثر على السوق الموازية للنقد الأجنبي بطريقتين:

¹ Albert Makochekanwa- Zimbabwe's Black Market for Foreign Exchange/ Department of Economics, University of Pretoria, South Africa- University of Pretoria .Working Paper: 2007-13 July 2007

أولاً: يؤدي إلى زيادة سعر الصرف الاسمي الثابت بشكل متزايد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التوسع في حجم السوق الموازي.

ثانياً: من خلال تخفيض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية حيث يؤدي التضخم إلى هروب رؤوس الأموال.

في هذا الصدد قد يسبب التضخم ارتفاع سعر الصرف الموازي « *Degefa* 2001 » حيث تفترض المدرسة البنوية للفكر أنه إذا ارتفع سعر الصرف الموازي أو انخفض سعر الصرف الرسمي فالطلب على المال يزداد بسبب الزيادة في تكلفة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

ولذلك فإن مسألة ما إذا كان سعر الصرف في السوق السوداء يسبب التضخم أو العكس يتم بحثه تجريبياً من خلال اختبارات السببية الذي يدرس دور التغيرات الماضية في التضخم في تفسير التغيرات الحالية في تبادل السوق السوداء، فمن الناحية النظرية تعمل الأنظمة المزدوجة على عزل الاحتياطات الدولية من تدفقات رأس المال بينما تسمح للسلطات بالحفاظ على قابلية التحويل الكامل للمعاملات الجارية ومن الناحية العملية تكون الصورة أكثر تعقيداً لأن حجم العلاوة يؤثر على التدفقات التجارية الرسمية و لا تستطيع السلطات فصل المعاملات الكاملة لرأس المال والحساب الجاري حيث تشير الأدلة التجريبية إلى أن عزل الاحتياطات الدولية يعتبر دالة متناقصة لحجم القسط الموازي.

هناك أيضاً أدلة على أن النظام المزدوج يفشل في عزل الاحتياطات من تدفقات رأس المال وبالنسبة للأرجنتين يجد «كامين» أن الوكلاء يلجئون إلى الاستغناء عن التصدير والاستهانة بالواردات من أجل الوصول إلى العملات الأجنبية بالمعدلات الرسمية وبالإضافة إلى ذلك تمكنوا من تجنب القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال باستخدام ترتيبات مالية خاصة متاحة للمصدرين (تمويل ما قبل التصدير).

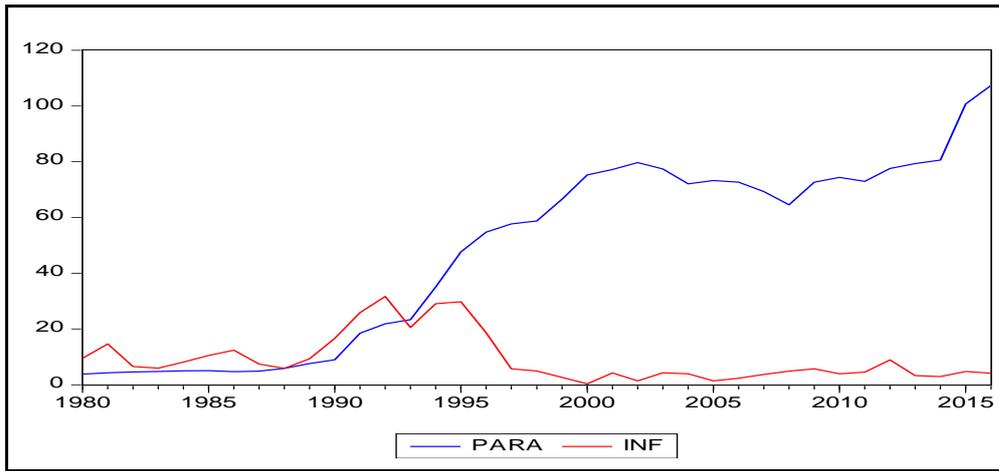
يجادل « *Marion* 1992 » أنه تم استخدام الائتمان التجاري لنقل رأس المال داخل أو خارج البلدان من طرف العملاء في كل من فرنسا وإيطاليا، أخيرا يظهر « *Kaminsky* » أن اعتماد النظام المزدوج في المكسيك فشل في وقف هروب رؤوس الأموال.

إن فرض ضوابط صارمة على صرف العملات الأجنبية يمكن بالطبع أن يضمن عزل الاحتياطات الدولية (من خلال التقنين)، ففي غانا وتنزانيا على سبيل المثال انخفضت الاحتياطات إلى ما يقرب من الصفر بحيث أنه على الرغم من أن سعر الصرف مربوط اسميا.

كان البنك المركزي غير قادر على التدخل لدعم العملة المحلية وعلى النقيض من معظم الأنظمة الثنائية القانونية فإن نظام مراقبة الصرف في هذه الحالات لا ينطوي على أي التزام من جانب البنك المركزي لتمويل اختلال ميزان المدفوعات حتى في مجموعة فرعية من معاملات الحساب الجاري.

■ تطورات التضخم وسعر الصرف الموازي في الجزائر

الشكل رقم 02-03: منحنى تطور التضخم والعلاوة للفترة (1980-2016)



حسب الشكل رقم (02-03) نلاحظ تطورات سعر الصرف الموازي و التضخم بنفس الوتيرة من سنة 1980 إلى غاية 1994 حيث شهدت الجزائر خلال فترة الثمانينات ما يعرف بالتضخم المكبوت نتيجة تدخل الحكومة في تحديد أسعار السلع وإتباع الجزائر خلال هذه

الفترة سياسة الدعم التي تقدمها لشريحة واسعة من السلع، الأمر الذي انجر عنه حدوث عجز مالي في الميزانية التي تم تغطيتها بإصدار النقد من قبل البنك المركزي.

كما يوضح المنحنى بؤادر ظهور سوق الصرف الموازي حيث شهدت هذه الفترة تدهور قيمة الدينار الجزائري فقد أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة و أصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية وبحكم ارتفاع نسبة المهاجرين الجزائريين في الخارج نتج عنه نشاط حركة الصرف بشكل لم يسبق له مثيل حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب و أصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات.

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني حيث تميزت هذه المرحلة بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بحيث بدأت الحكومة تنسحب من التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي وبدأ تقليص الدعم المقدم لأسعار السلع الضرورية هذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار التي كانت مقيدة سابقا حيث شهدت الجزائر ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ أقصاه سنة 1992 حيث وصل إلى 31.7 بالمائة ، ثم انخفض ب11 نقطة في سنة 1993 لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنة 1995 وهذا الارتفاع كان نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أفريل 1994 بنسبة 40.17%¹.

¹ لقد تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري منذ بدا الإصلاحات الاقتصادية وذلك لان سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن حقيقيا حيث كان مقيم بأكبر من قيمته الحقيقية، ولذلك أجريت عدة تخفيضات لقيمة الدينار الجزائري بحيث انخفض من 7,61 دج لكل دولار أمريكي سنة 1989 إلى 35,06 دج لكل دولار أمريكي سنة 1994 وواصل انخفاضه ليبلغ اقل قيمة له سنة 2002 حيث وصل الدولار الأمريكي إلى 79,68 دج وهذه التخفيضات جاءت لأجل إعطاء سعر العملة قيمتها الحقيقية وبذلك تشجيع الصادرات.

كما عرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18.7 بالمائة سنة 1996 ثم إلى 5.6 بالمائة سنة 1997 و تمثل هذه الفترة البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار الجزائري الذي استمر انخفاضه حيث أصبح واحد دولار يعادل 54.75 دج خلال سنة 1996 في السوق الرسمي و85 دج في السوق الموازي بفارق قدره 30.25 دج، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996 وتخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي الأمر الذي ساعد في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء فأصبح الفارق آنذاك في حدود ثلاث فرنكات فرنسية حيث وصل سعر الفرنك الفرنسي إلى 14 دينار جزائري في السوق السوداء وهو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999، إن خفض سعر الصرف المتوافق مع تحرير الأسعار يكون له الأثر الإيجابي كونه يعوض الريع التنافسية لصالح المؤسسات والدولة خاصة إذا ما جرى توحيد أسعار صرف الدينار بين السوقين الرسمي والموازي.

وبعد سنة 2000 نلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينات، حيث عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى 5.7 % و 8.9 % سنة 2012 وذلك بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2001-2009 وكذا البرنامج الخماسي 2009-2014¹.

كما بلغت وتيرة التضخم السنوي في الجزائر نسبة 2.7 بالمائة في جانفي 2014 مواصلة اتجاهها نحو الانخفاض الذي سجلته سنة 2013 (3.3 بالمائة) بعد ارتفاع معتبر

¹ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي الأخير 2010-2014.

سجلته سنة 2012 حسب الديوان الوطني للإحصائيات الذي أوضح أن أسعار الاستهلاك ارتفعت بنسبة 0.7 بالمائة في جانفي 2014 مقابل 0.9 بالمائة في ديسمبر 2013 مما جعل وتيرة التضخم السنوي تقدر بـ 2.7 بالمائة مشيرا إلى أن هذا التغير يعود أساسا إلى ارتفاع قدره 1.4 بالمائة للمواد الغذائية فقد سجل سعر الصرف في السوق الموازية أيضا تطورا في سنوات الألفية حيث بات الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتسع لأن الجزائر تمتعت براحة مالية ووفرة في العملة الصعبة، وقد عرفت الواردات أيضا نموا معتبرا قارب 15% ما بين 2010 و 2011 لذلك باشرت السلطات عملية تخفيض للدينار تمت بصورة تدريجية ليقترب سعر الصرف الرسمي مع الموازي وقد تجاوز سعر صرف الدولار خلال سنة 2013 على مستوى السوق الموازية بالجزائر كل التوقعات وتطلعات المتتبعين حيث سجل 113 دينار عن كل دولار واحد.

عرفت أسعار صرف العملة تقلبات متجددة على مستوى الأسواق الموازية سنة 2014 حيث تراوح سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) مقابل الدينار الجزائري شراء ما بين 156 و 158 دينار مقابل 155 و 156 بيعا، وتأتي التقلبات المسجلة على مستوى السوق الموازية في وقت عرفت فيه أسعار صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية في السوق الرسمية تغيرا لاسيما بين الدينار الجزائري والأورو مع تسجيل فوارق فسرها خبراء بعمليات تصحيح مسّت العملة الجزائرية بالدينار بالمقابل وترجع تقلبات الأسعار في السوق الموازية إلى عوامل ظرفية منها موسم العمرة وتسجيل تعاملات منذ مدة في السوق الموازية سواء تعلق الأمر بمتعاملين أو غيرهم ممن يلجؤون إلى السوق الموازية لاستبدال قيمة كبيرة من العملة الصعبة مقابل الدينار مما يرفع الطلب على العملة في وقت تتفاقم فيه الشكوك على عدة أصعدة اقتصادية واجتماعية وسياسية .

كما قدر سعر الصرف الموازي في سبتمبر 2014 بـ 104.6285 دينار بيعا و 104.5929 دينار شراء وقد جاوز سعر صرف الدولار على مستوى السوق الموازية بالجزائر في أواخر سنة 2016 كل التوقعات وتطلعات المتتبعين حيث سجل 113 دينار عن

كل دولار واحد بالرغم من محافظته على سقف 76 دينارا على مستوى البنك المركزي لتؤكد على استقلالية أسعار الصرف المعمول بها في السوق الموازية وعدم مراعاتها للقيم المطبقة من طرف بنك الجزائر المرتبط بالسيادة الوطنية.

وفي الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية إلا أنه في سنة 2001 عرفت تراجع نسبي في سعر الصرف في السوق الموازي بفارق 12.78 في السوقين وهذا راجع إلى التخفيضات المعتمدة للدينار و إلى السياسات المعتمدة من أجل تحرير التجارة الخارجية.

2.2. مؤشرات التوازن الخارجي

إن دراسة التوازن الخارجي يقودنا إلى دراسة ميزان المدفوعات ومكوناته والى دراسة اختلال سعر الصرف الحقيقي والمديونية الخارجية باعتبارهما مؤشر مهم لاستقلالية القرارات الاقتصادية عن العالم الخارجي عامة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي خاصة ولذلك سنقوم بدراسة هذه المؤشرات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

1.2.2. ميزان المدفوعات

ينتج عن التبادل التجاري فيما بين الدول متحصلات مقابل الصادرات ومدفوعات مقابل الواردات، هذه المتحصلات والمدفوعات تقيد في سجل أو بيان يسمى ميزان المدفوعات الذي هو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.¹

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلاد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه

¹ Bernard Guillochon et Annie Kawecki, *Économie internationale(commerce et macroéconomie)*, DUNOD, Paris, 2009,p188.

المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

-إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار و التكاليف.

-إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.

-يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد.

أ: أقسام ميزان المدفوعات¹

▪ الحساب الجاري: يحتوي على المتحصلات مقابل الصادرات من السلع والخدمات وعلى المدفوعات مقابل الواردات من السلع والخدمات خلال السنة الجارية ويحتوي على البنود التالية :

¹ نعمان سعدي: البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، دار البيضاء، ط 10، الجزائر،

-الميزان التجاري: وهو الفرق بين المدفوعات مقابل الواردات السلعية والمتحصلات مقابل الصادرات السلعية أو هو الفرق بين ما يسمى بالصادرات المنظورة و الواردات المنظورة .

-الخدمات والتحويلات: وتمثل الصادرات والواردات من الخدمات أو ما يسمى بالصادرات والواردات غير المنظورة ومثالها تكاليف علاج وتعليم وإقامة المواطنين في الخارج وكذا تكاليف نقل بضائعهم على سفن أو طائرات أجنبية من خدمات مستوردة ينتج عنها مدفوعات تقيد في الجانب المدين من ميزان مدفوعات البلد المستورد والعكس حينما يدفع الأجانب تكاليف إقامتهم وتنقلاتهم وشحن بضائعهم فهذه تمثل خدمات مصدرة ينتج عنها متحصلات تقيد في الجانب الدائن من ميزان مدفوعات البلد المصدر .

وهي من البنود التي تدخل ضمن هذا الحساب عائدات الاستثمار التي يحصل عليها الأجانب نتيجة استثماراتهم وتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات أما عائدات الاستثمار التي يحصل عليها المواطنون نتيجة استثماراتهم في الخارج فتقيد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

كما يقيد في بند الخدمات والتحويلات تحويلات العاملين الأجانب إلى دولهم وتحويلات الدولة للخارج كالإعانات الخارجية وتقيد في الجانب المدين من الميزان .

■ ميزان الحساب الجاري: ونحصل عليه من خلال جمع الفائض في الميزان التجاري مع العجز في بند الخدمات والتحويلات.

- حركة رأس المال والاحتياطيات: طالما أن ميزان المدفوعات ينقسم إلى ميزان الحساب الجاري وميزان رأس المال والاحتياطيات فإن تحقق عجز في ميزان الحساب الجاري لأبد وأن يعوضه فائض في ميزان رأس المال والاحتياطيات والعكس إن تحقق فائض في ميزان الحساب الجاري لأبد وأن يعوضه عجز في ميزان رأس المال والاحتياطيات .

ويتضمن ميزان رأس المال والاحتياطيات جميع المعاملات الدولية التي ينشأ عنها حقوق أو التزامات دولية بسبب تنقلات رؤوس الأموال بين الدول سواء كانت خاصة أو حكومية كما يشمل على التغير في الاحتياطيات الرسمية التي تستخدمها السلطات النقدية لمواجهة العجز في الميزان.

-التغير في موجودات الدولة في الخارج: تقيد في الجانب المدين من ميزان مدفوعات الدولة التي خرج منها رأس المال وفي الجانب الدائن من ميزان مدفوعات أمريكا.

-التغير في الموجودات الأجنبية في الداخل: تنطوي العمليات الاستثمارية الأجنبية على دخول رأس المال الأجنبي إلى البلد وتفيد في الجانب الدائن في بند حركة رأس المال في ميزان مدفوعات ذلك البلد.

- التغير في الاحتياطيات: تحتفظ دول العالم باحتياطيات مكونة من عملات أجنبية رئيسية كالدولار الأمريكي إلى جانب الذهب وحقوق السحب الخاصة وتستخدم هذه الاحتياطيات لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات فعند وجود عجز في حركة رأس المال تتم تغطيته من خلال استخدام الاحتياطيات.

ب: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

يتحدد سعر الصرف بقوى العرض والطلب في ظل نظام التعويم و من العوامل المؤثرة على عرض وطلب العملة هو حجم التعامل مع العالم الخارجي الذي يصوره ميزان المدفوعات فوجود عجز في ميزان مدفوعات دولة ما يعني أن عرض عملتها أكبر من الطلب عليه والعكس في حال وجود فائض في هذا الميزان.

وما دام عرض العملة أكبر من الطلب عليها فسينخفض سعر صرفها مقابل العملات العالمية الأخرى مما يجعل أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا أقل بالمقارنة مع أسعار السلع والخدمات المماثلة في دول العالم الأخرى، وفي نفس الوقت تصبح أسعار السلع الأجنبية مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الصادرات من ناحية وتقليل الواردات من ناحية أخرى وبالتالي يمكن التخلص من العجز في ميزان المدفوعات.

هذا التحليل يعتمد بالطبع على مدى المرونة في تخفيض الواردات ومدى قدرة الاقتصاد الداخلي على زيادة الإنتاج المحلي ومن ثم زيادة الصادرات حيث قد يعجز الاقتصاد الداخلي عن تحقيق ذلك ومن ثم تظل قيمة العملة في الانخفاض بدون قدرة الاقتصاد على التخلص من العجز كما في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد عام 1981 وفي العديد من البلدان النامية .

و توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية فإذا كان سعر صرف عملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ناجم عن انخفاض الصادرات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان ، لذلك فإن هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

■ أثر سعر الصرف على تصحيح الاختلال : يؤدي سعر الصرف إلى تحقيق التغيرات في الطلب الداخلي على الواردات و الخارجي على الصادرات من خلال حركات السلع و الخدمات مع افتراض أن الطلب على الواردات هو طلب مرن (الطلب الداخلي) و أن الطلب على الصادرات هو مرن أيضا (الطلب الخارجي) و أن التغير في سعر الصرف سيؤدي حتما إلى التغير في الكمية من سلع و خدمات ، كما ستعمل كل دولة على تخفيض عملتها من أجل تنشيط صادراتها فقد يصبح هذا الأسلوب غير فعالاً في أثر خفض سعر الصرف و يشترط في نجاح هذه السياسة حرية الدول في إحداث التغيرات.

ت. آثار سعر الصرف الموازي

• التأثير على الميزان التجاري: تؤدي زيادة التقلبات في سعر الصرف إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبى أو إيجابى وهذا ينتج باقى المتغيرات المؤثرة فى حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس فى حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل.¹

ففى حالة تخفيض قيمة العملة المحلية ووجود لها أسعار صرف رسمية وموازية فى السوق السوداء فإن التأثير يكون من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وذلك للأسباب الآتية:

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع فى المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع فى الأسعار مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع الذي يترتب عنه الزيادة الفعلية فى الأسعار ويجب الإشارة هنا إلى أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية التي تعتمد

¹ فرحان سعدون حسين 2009: أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي فى التجارة: دراسة مقارنة فى دول نامية نوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، ص 7.

على مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض كذلك طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للتصدير أو منتجات استهلاكية فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض فالغرض من سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية هو تحسين الميزان التجاري للدولة من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي.

لكن نلاحظ أنه رغم تخفيض قيمة العملة في بعض الدول إلا أن العجز في الميزان التجاري لم ينخفض وهذا يرجع إلى وجود مغالاة في القيمة الحقيقية لسعر الصرف الرسمي لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال حيث يوجد فجوة سعرية بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف في السوق السوداء هذا يعني أن هناك مغالاة في قيمة سعر الصرف وهذا واضح في أن معدل التضخم في الجزائر أعلى بكثير من معدل التضخم لدى أهم شركائنا التجاريين، كما أن هناك زيادة في قيمة مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال الذي يعكس المغالاة في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري لذا يمكن القول أن الفروق في أسعار صرف الدينار الجزائري كان لها تأثير سلبي على الميزان التجاري وهذا واضح من تزايد العجز في الميزان التجاري.

• أثر وجود سعر صرف موازي على المستوردين: إن وجود سعرين للصرف أحدهما بالبنوك والآخر بالسوق السوداء واتساع الفارق بينهما يمثل أحد أهم المشكلات التي يعاني منها المستوردين حيث يضطرون لشراء سلعهم من الخارج لعدم توفر كامل احتياجاتهم من البنوك وهو ما يؤدي إلى توجيههم إلى السوق السوداء، الأمر الذي يساعدهم في كسب نسبة كبيرة من أرباحهم لكن مصلحة الضرائب ترفض الاعتراف بذلك وتصر على محاسبتهم على السعر الرسمي للدولار رغم وجود ارتفاعات كبيرة في سعر الدولار بين السعر الرسمي والسوق السوداء.

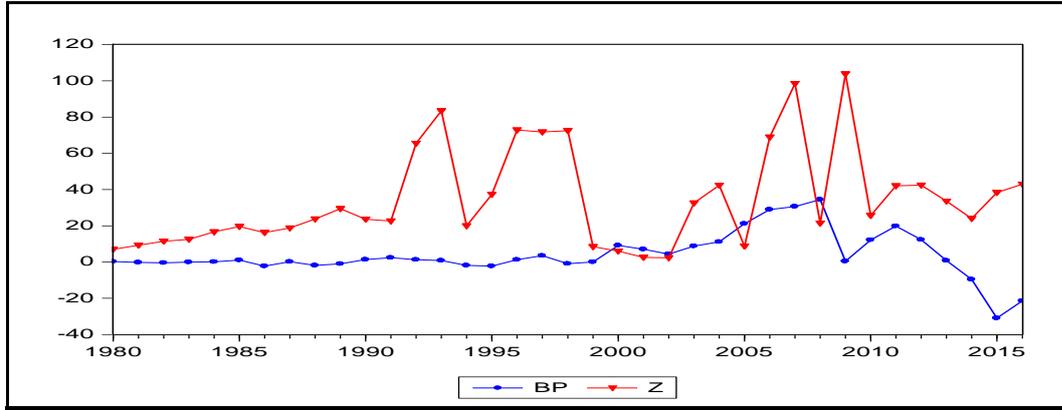
وتتمثل أزمة حساب فروق العملة في القرارات الضريبية الخاصة في تعديل اللائحة في قانون الضرائب بالقرار الوزاري رقم 172 لسنة 2015 الذي نص هذا التعديل على أن يكون تحديد صافي الربح المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة 17 من القانون على أساس الإيرادات والمصروفات الفعلية في حين تم إلغاء المادة 70 من اللائحة التنفيذية والتي كانت تراعي عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة فروق تقييم العملة.

بمعنى أن ارتفاع سعر العملة تسبب في اضطراب الشركات الاستثمارية إلى تبديد جزء من احتياجاتها التمويلية من العملة الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي عبر السوق السوداء دون وجود سند أو إيصال تغيير العملة يسبب وجود صعوبات في تدبير البنوك للتمويل اللازم لتلك الشركات لتغطية احتياجاتها الاستيرادية من السلع ومدخلات الإنتاج، مما نتج عنه فروق في الأسعار تعترف بها الضرائب نتيجة عدم وجود تعليمات تنفيذية من إدارة الفحص الضريبي مما سيؤدي إلى تحميل الشركات أعباء ضريبية إضافية وغير مبررة ويخلق مشكلات كبيرة أمام وكلاء الشركات من المحاسبين عند إعداد القرارات الضريبية، وإجمالاً قد يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار على المستهلكين وإقفال تلك الشركات لعدم تحقيقها الأرباح اللازمة لها.

كما نجد أن انخفاض سعر الصرف بالإضافة للانخفاض الكبير في قيمته في السوق السوداء للنقد الأجنبي سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات ورفع معدل التضخم بالإضافة إلى ذلك ستزداد المخصصات للواردات السلعية في الموازنة العامة للدولة وعلى الرغم من تحقيق الوفورات التي قد تحققها الخزينة العامة في دعم قيمة المنتجات البترولية كنتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً، إلا أن هناك عجز متزايد في الموازنة العامة للدولة ومع انخفاض قيمة العملة المحلية للبلاد في مقابل الدولار وارتفاع المستوى العام للأسعار هذا يزيد العبء على المواطنين ذو الدخل المنخفضة نتيجة لتآكل دخولهم الحقيقية من جراء التضخم حيث أن حوالي 80% من السلع الرئيسية التي يستهلكها السوق المحلي الجزائري تأتي من الاستيراد لذا فإن أزمة العملة سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع .

. تحليل ميزان المدفوعات الجزائري :

الشكل رقم 02-04 : تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاوة سعر الصرف الموازي



حسب الشكل البياني يتبين لنا أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر تقريبا منعدم إلى غاية سنة 1995 حيث تعتبر الجزائر من بين البلدان حديثة العهد بالانفتاح التجاري فبعد استقلالها عام 1962 وعلى غرار العديد من الدول النامية انتهجت الخيار الاشتراكي (المركزية الاقتصادية) الذي كان ينظر إليه على أنه النظام الاقتصادي الكفيل بتحقيق التنمية السريعة والرفاهية لجميع أفراد المجتمع وقد تم في ظل هذا النهج فرض الرقابة الإدارية على التجارة الخارجية من خلال احتكار الدولة لها إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

تمتعت الجزائر بفائض مالي بفضل ارتفاع أسعار النفط حتى منتصف الثمانينات ولكن الانخفاض الشديد لأسعار النفط في سنة 1986 أظهر عدة اختلالات اقتصادية كلية وكشف هشاشة الاقتصاد الوطني وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 1986 فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد وبالتالي انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة 1985- 1987 مما أدى إلى تشجيع ظهور سوق موازية للنقد الأجنبي.

ومع انتعاش أسعار النفط بحلول سنة 1990 كانت الجزائر بصدد إدخال إصلاحات اقتصادية للتحويل نحو اقتصاد السوق فقامت بإبرام اتفاقيات تمويلية مع صندوق النقد الدولي

في عامي 1989 و 1991¹ واتسم ميزان المدفوعات بالاختلال حيث حدث خلال هذه الفترة انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض وارتفع الدين الخارجي من 18,4 مليار دولار أمريكي في عام 1985 (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 26,5 مليار دولار أمريكي في عام 1993 أي 63% من إجمالي الناتج المحلي.

تميزت الفترة الممتدة من (1991-1999) برصيد سالب ماعدا سنوات 1991، 1992، 1997 وهذا نتيجة انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع المديونية الخارجية مما يفسر العجز في ميزان المدفوعات خلال هذه المرحلة، ويعود الفائض المسجل في ميزان المدفوعات لسنتي 91 و 97 إلى الفائض المحقق في رصيد الميزان الجاري حيث سجل 2,36 مليار دولار و 1.3 مليار دولار على التوالي، كما سجل أكبر عجز في ميزان المدفوعات سنة 1995 حيث قدر ب 6,3 مليار دولار ويرجع السبب الرئيسي في حدوث هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات النفطية²، وهذا ما يحدث عجزا في الميزان التجاري وبالتالي الميزان الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

وأمام أزمة اختلال ميزان المدفوعات أو البحث عن التوازنات الخارجية قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أفريل 1994، بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998 وتميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 7,3 % في مارس 1994.

وفي سنة 1998 بلغت إيرادات الصادرات 9,8 مليار دولار حيث كانت الجزائر مرتبطة ببرنامج صندوق النقد الدولي واستطاعت تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي

¹ كريم جودي ، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 4-9/ماي 1996، أبو ظبي، ص300.

² تمثل الصادرات النفطية أكثر من 95% من إجمالي الصادرات.

بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلات الصندوق وسمح ذلك بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول وانعكس انخفاض الصادرات مباشرة على تسديد خدمة الدين إلى الصادرات و قام بنك الجزائر سنة 1999 أمام هذا التدهور بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات.

وتميزت الفترة الممتدة (2000-2015) برصيد موجب لميزان المدفوعات رغم الرصيد السالب لميزان العمليات الرأسمالية نتيجة تسديد خدمات الديون الخارجية ولكن رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب حيث بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 إذ بلغ 36.99 مليار دولار لينخفض إلى 3.86 مليار دولار بعد سنة 2000 فقط، وذلك نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009 وهذا ما يؤكد لنا عدم القدرة في التحكم في توازن ميزان المدفوعات من قبل السلطات الجزائرية فهو يتغير وفق عوامل خارجية متعلقة بالطلب وعرض النفط في الأسواق العالمية.

كما عرفت الجزائر ارتفاع في مستوى رصيد ميزان المدفوعات سنة 2011 فما يميز التجارة الخارجية للجزائر هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات بحيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول، الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية وقد حققت الجزائر خلال عام 2011 ما قيمته 9.26 مليار دولار كمبادلات تجارية مقابل 16.6 دولار سنة 2010 حيث تضمنت الواردات أكثر من 46 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 15% بينما حققت الصادرات أكثر من 4.73 مليار دولار بنسبة زيادة 29% وترجع هذه الزيادة إلى مواصلة ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، أما عن حجم الصادرات خارج المحروقات فقد ارتفعت بنسبة 41% أي ما قدره 93.2% من حجم الصادرات.

كما حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 18.27 مليار دولار في 2012 مقابل 24.26 مليار دولار في 2011 أي ارتفاع طفيف قدر ب 6.3% و يعود للاستقرار النسبي في تدفقات الواردات والصادرات للبلد خلال سنة 2012¹.

يوضح الشكل أن سنة 2012 تعتبر بداية العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ أقصى حد له سنة 2015، فخلال سنة 2013 تراجعت قيمة الصادرات إلى 92.65 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها -28.8%، حيث تراجعت صادرات المحروقات من 76.63 مليار دولار مقابل 8.69 مليار دولار سنة 2012 بنسبة انخفاض 67.8% بينما تضمنت الواردات أكثر من 54 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 89.8% مقارنة بسنة 2012².

كما تراجع سنة 2013 الفائض في الميزان التجاري إلى 6.11 مليار دولار مقابل 5.21 مليار دولار سنة 2013 بانخفاض قدره -51.48%، وذلك نتيجة تدهور أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات³.

2.2.2. سعر الصرف الحقيقي

يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وكلما كان قريب من سعر الصرف الاسمي كان معدل التضخم منخفض، كما نجد العلاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي و كل من سعر الصرف الاسمي و الرقم القياسي للأسعار الأجنبية و طردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية⁴.

بالمعنى الحقيقي تم إثبات أن سعر الصرف الحقيقي هو المحدد الرئيسي لتخصيص الموارد الذي يعتمد عليه أداء قطاع السلع القابل للتداول إلى حد كبير أين تكون الاقتصاديات

¹ Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2012, Rapport Annuel du Centre National de l'Informatique et des Statistiques

² Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, Mars 2014, Publication des Services Economiques Régional, Ambassade de France en Algérie.

³ Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, op cit

⁴ الدكتور عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي: سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية- نظرية وتطبيق - دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ط1 -2011- ص 27.

أكثر أو أقل انفتاحاً، تحدد نظرية تعادل القوة الشرائية سعر الصرف الحقيقي على النحو

$$(1) \quad RER = P/\pi.P^* \quad \text{التالي:}$$

حيث: P ، P^* : هي أسعار السلع المحلية والأجنبية على التوالي.

π : هو سعر الصرف الاسمي المحدد بالقيمة المحلية لوحة العملة الأجنبية.

إن الزيادة (النقصان) في P/P^* يسمى بالارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (الانخفاض) وهو الارتفاع (الانخفاض) في السعر النسبي للسلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية.

كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه السعر النسبي القابلة للتداول بالنسبة للسلع غير القابلة للتداول وعلى الرغم من اختلاف التعريفين يستخدم الأول كدليل للأخير في معظم الدراسات التجريبية¹.

عندما تكون الأسعار مرنة وسعر الصرف الاسمي في ظل نظام التعويم يعتمد سعر الصرف الحقيقي فقط على الأساسيات الحقيقية للاقتصاد على الرغم من أن الصدمات النقدية لن يكون لها أي تأثير على سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل إلا أنه يمكن أن تكون لها آثار قصيرة المدى.

أ. سعر الصرف الحقيقي وقوة العملة

سعر الصرف الحقيقي هو مؤشر القدرة التنافسية حيث بواسطته يمكن التعريف بقوة النقد وذلك لا يمنع أن هذا التعريف يحوي إلتباسين:

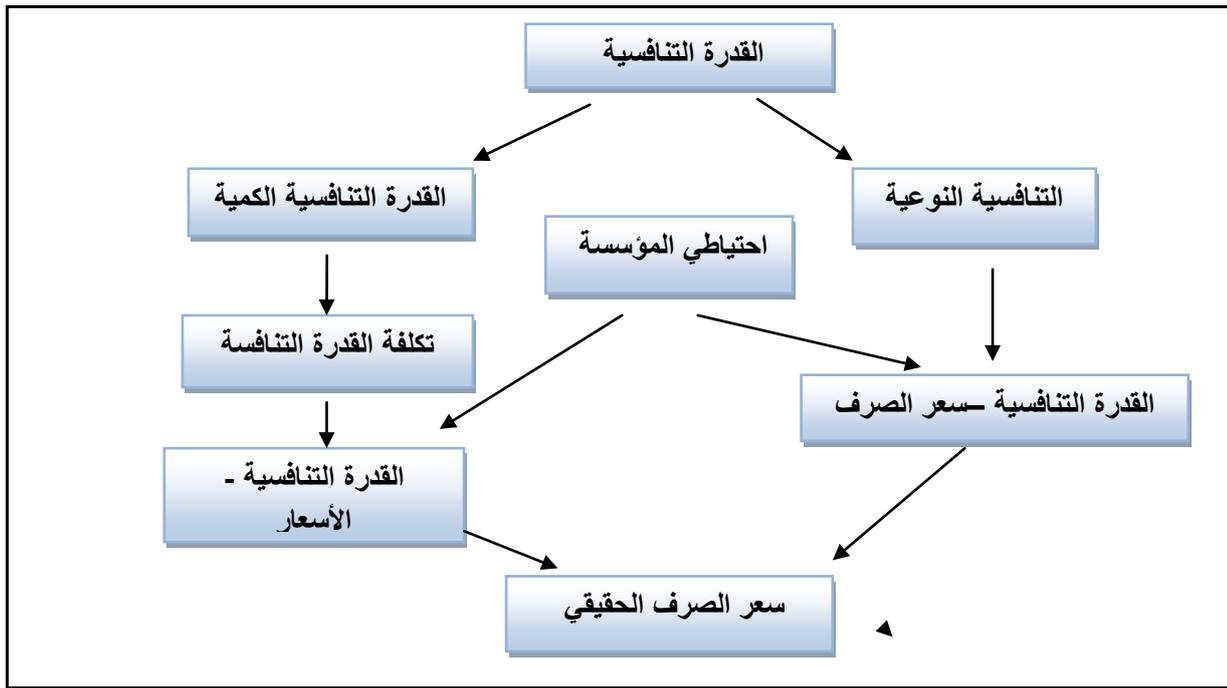
- يمكن أن يعكس التعريف في حالة استعمال سعر الصرف الحقيقي الغير المؤكد على الرغم من أن الحالة الأكثر شيوعاً هي سعر الصرف الاسمي في أكثر الأحيان قريب من عدم التأكد.

¹ للحصول على تفاصيل حول العلاقة بين التعريفين ، راجع Edwards 1989 ، صفحة 1-8.

- يرتبط التعريف بفكرة قوة النقد حيث تعكس قوة النقد ارتفاع القوة الشرائية للبلد الأجنبي بالنسبة للبلد المحلي أين مستوى الأسعار المحلية أعلى من الأجنبية بالنسبة لسعر صرف اسمي معطى، كما أن النقود القوية هي التي ترد بقوة حيث نجد مبالغة في تقدير سعر صرفها الاسمي هذا ما يخلق عائقا للمؤسسات مما يدفعها لتصبح أكثر تنافسية بالنسبة للاقتصاد الوطني وتعتبر وسيلة جيدة للخروج من حالة التضخم أو تكون النقود قوية كون الاقتصاد قوي.

سعر الصرف الحقيقي منخفض بالنسبة لسعر صرف اسمي معطى، الاقتصاد يستفيد بأفضل قدرة تنافسية للسعر بفضل انخفاض التضخم كذلك بفضل علاوة الخطر منخفضة بالنسبة أسواق عالمية رأسمالية.

الشكل رقم(02-05) سعر الصرف الحقيقي وقوة العملة



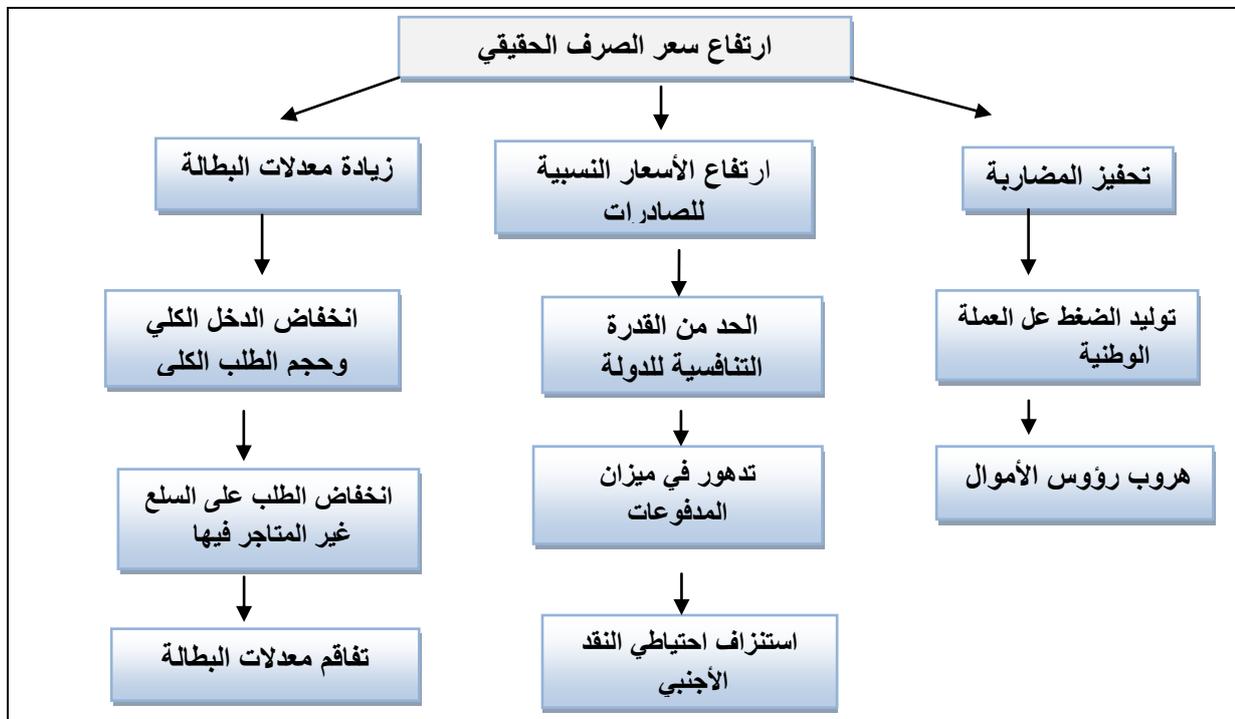
ب. حركة سعر الصرف الحقيقي

نقول عن عملة أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر الذي يتحدد عن طريق المضاربة، ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان

المدفوعات عن العجز لمدة طويلة وتعتبر المغالاة في تحديد سعر الصرف عن مستوى أعلى من قيمته الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية إذ أن المغالاة لا تؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين بل ينتقل التأثير إلى الأداء الاقتصادي والنمو.

عادة ما يقوم راسمو السياسة بإدارة سعر الصرف الرسمي على نحو يحول دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمة الأصلية لخط أساس معين، وبالعكس من ذلك فإن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود سعر صرف حقيقي مرن وحين تدير الحكومات سعر الصرف إدارة نشيطة رغبة منها في تحقيق رقم مستهدف لقيمتها الحقيقية فإن تكيف الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات الداخلية والخارجية سيختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في ظل سعر الصرف الثابت¹.

الشكل رقم (02-06): آثار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي



¹ - الدكتور عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، مرجع سبق ذكره - ص 28.

ث. آثار العلاوة على سعر الصرف الحقيقي

العامل الرئيسي وراء التأثير المحتمل للعلامة على الأداء الاقتصادي هو تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي الرسمي، أظهر كل من « كيغويل وليزونودو 1988 » أن ارتفاع العلامة يؤدي إلى تقدير حقيقي كما أنه باستخدام نموذج تجريبي لتحديد سعر الصرف الحقيقي، وجد « البدوي 1989 » أن العلامة هي قناة رئيسية يمكن من خلالها أن يؤدي خفض قيمة العملة والإصدارات النقدية إلى التقدير الحقيقي¹.

كثيرا ما يستخدم مؤشر سعر الصرف الحقيقي لتحديد مدى ملائمة سياسة سعر الصرف لعدم توافق سعر الصرف الحقيقي مع سعر الصرف الاسمي يعكس مردود سلبي على الاقتصاد الجزائري فقد يؤدي سعر صرف مغالي فيه أي مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية إلى حدوث عدم توازن الاقتصاد الكلي مع ضعف الأداء الاقتصادي، ويتمثل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات البطالة إلى جانب ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للبلاد وبالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي وهذا كله يؤثر سلبيا على وضع ميزان المدفوعات .

إن التغيير في الأساسيات مثل النمو على المدى الطويل، هروب رأس المال، معدلات التبادل التجاري والظروف الاقتصادية العالمية تسبب تغييرات في الظروف الأساسية للطلب والعرض في القطاع الحقيقي وبالتالي تؤدي إلى تغييرات في سعر الصرف الحقيقي حيث يعتقد أنصار نظرية القدرة الشرائية أن توازن سعر الصرف الحقيقي ثابت².

إن اختيار سعر الصرف الاسمي (π) هو أيضا محل للجدل فقد وضع « Pinto 1991 » نظرية مفادها أنه عندما يتم تقنين السوق الرسمية وتكون العملة المحلية قابلة للتحويل فقط في السوق السوداء بالمعدل الحر، يتم تسعير الواردات التي يتم شراؤها بالدولار

¹ Ibrahim A. Elbadawi "Macroeconomic Management and the Black Market for Foreign Exchange in Sudan" working PAPERS Macroeconomic adjustment and Growth - The World Bank February 1992 /WPS 859 / .page 25

² للاطلاع على تعريفات بديلة لسعر الصرف الحقيقي التوازني، انظر Williamson 1985، الصفحات 13-20.

الرسمي بالعملة المحلية بتكلفة الفرصة البديلة وهي سعر الصرف الاسمي للسوق. ويشير الضغط غير المسبوق على الواردات وضوابط الاستيراد التي تفرضها الحكومة إلى جانب التضخم السريع في أسعار الواردات إلى أن نسبة كبيرة من السلع الاستهلاكية ولا سيما السلع المعمرة يتم تسعيرها بسعر الصرف الاسمي للسوق السوداء.

باستخدام تحليل الانحدار استنتج «*Pesaran 1992*» وجود علاقة إيجابية قوية بين علاوة السوق الموازي وأسعار الاستيراد المحلية. كما يجادل «بهماني-اوسكوي 1993» بأن سعر الصرف في السوق السوداء بين الريال والدولار كان بمثابة مؤشر على الأسعار الحالية والمستقبلية للسلع المستوردة والسلع المنتجة محليا.

وينطبق ذلك على جميع السلع والخدمات بغض النظر عما إذا كانت التكلفة قد أخذت في الحاضر أو في الماضي، فكلما ارتفع الدولار يبدو سعر الصرف الاسمي للسوق السوداء أكثر ملاءمة من المعدل الرسمي لبناء سعر الصرف الحقيقي خاصة عندما يتم تضمين الأسعار القابلة للتداول وغير القابلة للتداول¹.

كما ردد «كيغويل وأوشونيل 1995» الآثار السلبية لسعر الصرف الموازي حسبهم أن سعر الصرف الموازي يتغذى على الاقتصاد من خلال التجارة والأسعار غير المشروعة كما أن الأقساط الكبيرة للسوق السوداء تسبب آثار ضارة على الصادرات الرسمية وبالتالي على النمو مع وجود الصدمات الخارجية، ويشير البنك الدولي 1994 إلى أن علاوة 10% من المرجح أن تخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4 نقطة مئوية في السنة، في حين أن التأثير يتراجع مع ارتفاع العلاوة ومع ذلك فإن القسط العالي للعملات الأجنبية الموازية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

¹ Kazem Yavari -The Effects of Exchange Rate Unification Policy on Inflation, Black Market Premium and the Real Exchange Rate in Iran / University of Imam Sadiq (a.s) August 08 2002 Sixth ERC/METU International Conference in Economics Ankara, Turkey

وعلى الرغم من أن السلوك العام لسوق الصرف الأجنبي الموازي يشبه ما يحدث داخل الاقتصادات النامية إلا أن هناك اختلافات بين البلدان فيما يتعلق بالعلاقة بين حجم السوق الموازية للنقد الأجنبي ومتغيرات الاقتصاد الكلي. وفقا لـ « غاي وكينغويل 1992 » من المتوقع أن تكون العلاقة بين علاوة السوق الموازي والعوامل الأساسية التي تؤثر عليه أكثر وضوحاً في البلدان عالية الجودة منها في البلدان المنخفضة والمتوسطة إلى جانب ذلك الدول ذات الأسعار المرتفعة تخضع أيضاً للاختلالات في الاقتصاد الكلي.

يمكن أن يؤدي قسط السوق إلى تفويض الدور التخصيصي لسعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد إلى حد كبير من خلال كشف مشكلة المصادقية لسياسة الاقتصاد الكلي.

ونظراً للصلة السلبية بين علاوة السوق الموازية بالنسبة إلى العملات الأجنبية والازدهار الاقتصادي حظيت مسألة التبادل الموازي في السوق باهتمام كبير من صناع القرار والباحثين على مدى العقود الأربعة الماضية من الناحية النظرية وتم تفسير وتحليل الأسواق الموازية لسعر صرف العملات الأجنبية من خلال الأساليب الثلاثة الشائعة وهي: نماذج التجارة الحقيقية ونماذج محفظة المحفظة والنهج النقدي.

▪ سعر الصرف الحقيقي و عدم المساعرة النقدية (*MISALIGNMENT*):

عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي هي ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الحالي عن سعره التوازني لهذا يجب معرفة سعر الصرف التوازني الذي يعتمد بدوره على عوامل هيكلية و اقتصادية كلية في البلدان النامية، يمكن مشاهدة هذا الشكل من عدم المساعرة النقدية جليا عندما تقيم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الشيء الذي يعيق النشاط التجاري و التنمية الاقتصادية في العديد من هذه الدول نرى سعر صرف مقيما بأعلى من قيمته وجعله نوع من أنواع الرقابة على الصرف أو سياسة حمائية.

من بين الطرق التي يتم استعمالها لتبيان المساعرة النقدية هي حساب سعر الصرف الموازي الذي يبين درجة الانحراف و الابتعاد عن سعر الصرف الحقيقي لما يقيم سعر

الصرف بأعلى من قيمته يعني هذا مراقبة أكثر بالنسبة للبلد مما ينتج عنه نسبة جزائية كبيرة في سعر الصرف الموازي.

• **اختلال سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الموازي¹**: إن مسألة اختلال سعر الصرف - الانحراف المستمر لسعر الصرف الرسمي الحقيقي الفعلي عن قيمته التوازنية- تحظى باهتمام صانعي السياسة في العديد من البلدان النامية فالمبالغة في تقدير قيمة العملة المحلية (حيث يكون سعر الصرف هو سعر العملة الأجنبية) يخفض رصيد الحساب الجاري الرسمي ويجعل الحكومة أكثر اعتمادًا على المساعدات الخارجية، في حين أن المبالغة في تقدير قيمة العملة الأجنبية يساهم في التضخم المحلي وبالتالي فإن تحديد سعر الصرف الرسمي الحقيقي على المستوى الصحيح أمر مهم في العديد من البلدان النامية.

ومع ذلك من الصعب تحديد مدى اختلال سعر الصرف الرسمي في الاقتصاديات ذات أسواق الصرف الأجنبي غير الرسمية أو الموازية، حيث أنه من الصعب مراقبة التدفقات الأساسية للدفعات الدولية في هذه الاقتصاديات.

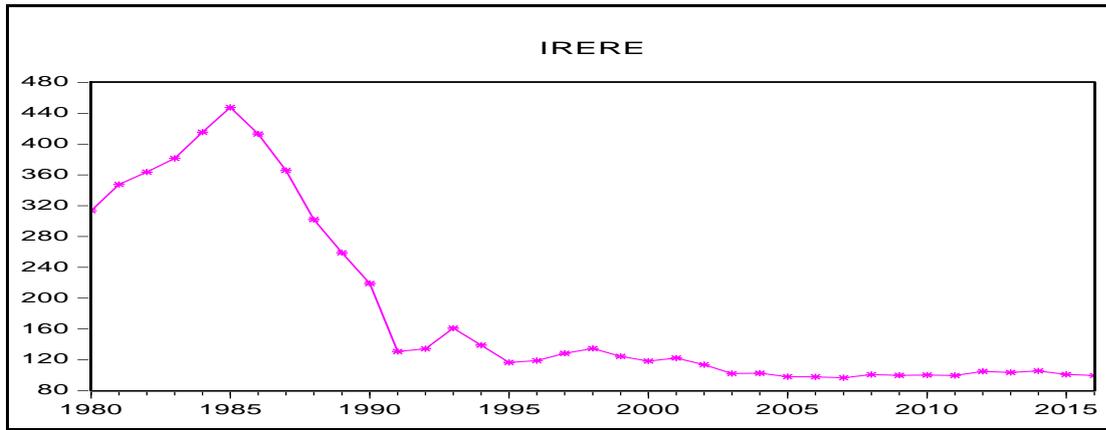
أحد أساليب التعامل مع هذه المسألة في استخدام علاوة سعر السوق الموازية على السعر الرسمي كمؤشر على اختلال السعر الرسمي ويدعم هذا النهج تجريبيا من قبل العمل « *Kamin 1993* و *Edwards 1989* »²، ويعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية و إحدى الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي حيث يؤدي الاختلال إلى تخفيض الأداء الاقتصادي ويعمق التوزيع السيئ للموارد ويشجع هروب رأس المال، وبالتالي فإن اختلال سعر الصرف الحقيقي أخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية ويعتبر من أهم منابع الاختلال الاقتصادي حيث يتطلب

¹ Ibrahim Ahmed Anour and Norman Edward Cameron "Parallel Market Premia and Misalignment of Official Exchange Rates" - *journal of economic development* /volume 22, number 1, june 1997

² وفي تحليل آثار خفض قيمة العملة في عدد من البلدان النامية، وجد كل من «كامين وإدواردز» أن العلاوة السوقية الموازية غالباً ما ترتفع بسرعة كبيرة قبل حدوث زيادة في سعر الصرف الرسمي ثم تتخفف بعد ذلك مباشرة. وقد فسّر البعض هذه النتيجة بأنها علاقة إيجابية بين علاوة السوق الموازية واختلال سعر الصرف الحقيقي.

تصحيحه سياسات لإدارة الطلب وكذلك بعض التعديل الهيكلي. و تشير الدراسات إلى وجود علاقة بين سلوك سعر الصرف الحقيقي و الأداء الاقتصادي حيث أن تذبذب سعر الصرف يؤثر سلبا على النمو بينما يؤدي استقراره إلى انتعاش الاقتصاديات كما أن وجود اختلال كبير في بعض الدول الإفريقية اثر سلبا على القطاع الزراعي وأدى إلى انخفاض إنتاج الغذاء فيها.

الشكل رقم (07-02): منحنى يوضح تطورات سعر الصرف الحقيقي (1980-2016)



يوضح الشكل تطورات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر فقد شهدت الفترة بين (1974-1979) ارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري و السبب الرئيسي يرجع إلى الزيادة في عائدات النفط مما أدى إلى زيادة في احتياطات النقد الأجنبي، كما كان هناك تقدير كبير للدينار الجزائري اتجاه الدولار الأمريكي الذي قدرت قيمته الاسمية بنسبة 39% بين عامي (1980-1983) وبعد ذلك إلى زيادة قدرها حوالي 44% في سعر الصرف الفعلي الحقيقي و تتميز هذه الفترة بوجود سيولة عالية في الاقتصاد، هذا التقييم هو نتيجة لتطور أسعار النفط وإعادة تسعير الغاز الطبيعي وبعد انهيار أسعار النفط العالمية انخفض سعر الصرف بنحو 18% وتميزت هذه الفترة بانخفاض حاد في الدينار وتسارعت نسبة انزلاق الدينار الجزائري نسبيا في عام 1991.

عرف مؤشر سعر الصرف الحقيقي بعد سنة 1994 تحسنا حيث أعلنت السلطات النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في إطار نظام جلسات التثبيت الذي

استمر لغاية 1995، بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها السلطة النقدية محاولة إدخال إصلاحات على سياسة سعر صرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وهذا بفضل التخفيضات التدريجية التي كانت بداية تطبيقها من سنة 1987 كان له تأثير ايجابي من وراء هذا الإجراء وهو زيادة تقرب الدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية وتقليص الفجوة القائمة بين سعر الصرف الرسمي والحقيقي.

تنفيذا لبرامج التكيف الهيكلي بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 انخفضت قيمة الدينار الجزائري ب 50.6% سنة 1994 إلى 36% ثم سنة 1995 إلى 15% سنة 1996 و 17.5% سنتي 2001 و 2002.

لقد كان لعملية انزلاق وتخفيض قيمة الدينار أثر سلبي على المستوى العام للأسعار لأنه لم يوفي بشروط نجاح عملية التخفيض مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب تحرير الأسعار حيث بلغ مستوى التضخم ما يزيد عن 35% حسب التصريحات الرسمية في نهاية (1996-1997)، ويعبر تطور المستوى العام للأسعار وسعر الصرف عن العلاقة السلبية بين المتغيرين خلال فترات التخفيض إذ أن عملية التخفيض الأولي لم تحقق الهدف المنشود بل أدت إلى تراجع سعر الصرف الحقيقي ما بين سنة (1992-1993) هذا الأخير أصبح يعمل كمقياس لتحديد سعر الصرف الاسمي للدينار مع مراعاة ارتفاع معدل التضخم الذي قدر بـ 18% خلال الفترة (1988-1992).

على مدار فترات 1995 إلى غاية 2012 شهد سعر الصرف الحقيقي تقلبات فارتفاعا ملحوظا، في حين سجل سعر الصرف الحقيقي ارتفاعا عالي قيمته قدرها 5.8% كمتوسط سنوي أساسا تحت تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم الشركاء التجاريين على الرغم من التحسن الايجابي بصورة عامة لسعر الصرف الحقيقي الذي يأخذ في الحسبان الأسعار المحلية وارتفاع القدرة التنافسية للسلع المحلية القابلة للتداول الدولي.

خلاصة الفصل الثاني

بعد إعطاء فكرة شاملة عن ظهور السوق الموازية ودراسة محدداته في الجزائر تم التطرق إلى تحليل ومقارنة تطورات علاوة سعر الصرف الموازي مع متغيرات التوازن الداخلي من النمو الاقتصادي، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا متغيرات التوازن الخارجي من ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي باعتباره العامل الرئيسي وراء التأثير المحتمل للعلاوة على الأداء الاقتصادي.

الفصل الثالث

1. الدراسات السابقة

2. الدراسات القياسية

1.2 محددات علاوة السوق الموازية للصراف في الجزائر

2.2 تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي

3.2 تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر

4.2 تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على التضخم

5.2 تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على ميزان المدفوعات

دراسة قياسية لسعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر

بعد التحليل النظري لسعر الصرف الموازي والتعرف على واقعه في الجزائر، نحاول في هذا الفصل القيام بتصميم نموذج قياسي اقتصادي بغية معرفة اثر وجود سوق الصرف الموازي على الاقتصاد الجزائري وهذا بدراسة تأثير العلاوة على بعض المتغيرات الاقتصادية .

لبلوغ هذا الهدف استوجب الإلمام بالدراسات القياسية التي اهتمت بدراسة نتائج الرقابة على سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي والتي بإمكانها التأثير على التوازن الداخلي والخارجي والوقوف على أدوات التحليل الرياضي و الإحصائي التي تحول هذه العلاقة من أسلوب نظري إلى أسلوب رياضي.

1. الدراسات السابقة

تناول موضوع سعر الصرف الموازي مجموعة من الدراسات القياسية اهتمت بدراسة نتائج الرقابة على سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي والتي بإمكانها التأثير على التوازن الداخلي والخارجي حيث هناك جدل فعال ومستمر حول سلبيات وإيجابيات الرقابة على رأس المال، وعلى الرغم من الكم الهائل من الدراسات عن أسباب السوق الموازية لسعر الصرف إلا أن تأثير العلاوة الموازية على الاقتصاد قد حظي باهتمام ضئيل حيث انتقد «*Edwards*» سنة 1999 فرض الرقابة على تدفقات رأس المال للخارج كونها غير فعالة وتؤثر سلبيا على الاقتصاد، ويشير أيضا إلى انه قد بولغ في عمليات فرض الرقابة على رأس المال للداخل في (الشيلي) حيث لم يكن لها تأثير معنوي على سعر الصرف الحقيقي وكذا تأثيرها على سعر الفائدة نسبته قليلة جدا في حين فرض الرقابة على رأس المال تؤدي إلى رفع تكلفة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما قام «*Hernández و Stockman* 1988» ببناء نموذج التوازن العام لدراسة التأثير الإيجابي لفرض القيود على المشتريات من العملة الأجنبية وعلى الأصول المدرة للدخل الأجنبي فالنتائج توضح أن القيود تخفض من الرفاهية الاجتماعية.

وقد حلت الدراسة التي أجراها «*كيغيل وأوكونيل* 1995» نظم سوق الصرف الموازية في ثمانية بلدان نامية: الأرجنتين، غانا، المكسيك، السودان، تنزانيا، تركيا، فنزويلا وزامبيا ووجد الباحثان أن ارتفاع قسط السوق الموازية للعملة في معظم هذه البلدان يترتب عليه آثار سلبية على الأداء الاقتصادي كما أثبت أن الرقابة على الصرف تولد أقساطا موازية تؤثر تأثيرا سلبيا على أداء الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي.

حاول الباحث «*Ebaidalla Mahjoub Ebaidall* 2017» تحديد العوامل التي تؤثر على علاوة سعر الصرف الموازي في السودان خلال الفترة (1979-2014) بالإضافة إلى فحص تأثير العلاوة على الأداء الاقتصادي، وهذا بالتركيز على ثلاثة من مؤشرات

الاقتصاد الكلي الرئيسية وهي النمو الاقتصادي، التضخم والصادرات من خلال ورقة بحثية بعنوان : « *Parallel Market for Foreign Exchange in Sudan: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance* » تظهر النتائج التجريبية أن علاوة سعر الصرف الموازية تتأثر بشكل كبير بمتغيرات السياسة مثل سعر الصرف الحقيقي، الانفتاح التجاري وعرض النقود كما وجد أن لكل من الناتج المحلي الإجمالي، المعدل المتوقع لتخفيض قيمة العملة والمساعدات الخارجية تأثير كبير على علاوة الصرف الموازي. علاوة على ذلك تثبت النتائج أن علاوة السوق الموازية لها تأثير سلبي على كل من النمو الاقتصادي وأداء الصادرات ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية وهامة بين العلاوة ومعدل التضخم فحسب سعر الصرف الموازي له تأثير سلبي على أداء الاقتصاد الكلي في السودان وبناء على ذلك تختم الورقة ببعض الآثار السياسية التي تهدف إلى تضيق الفارق بين سعري الصرف الموازي و الرسمي كوسيلة مهمة لاحتواء الضغوط التضخمية ، تحسين القدرة التنافسية للصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي.

أجريت عدة دراسات للبحث عن محددات سعر الصرف الموازي حيث قام *Degefa* سنة 2001 بالتحري عن محددات سوق الصرف الأجنبي الموازية وتأثيرها على أداء الاقتصاد الكلي في إثيوبيا وتظهر النتائج التي توصل إليها أن أرصدة الأموال الحقيقية ،سعر الصرف الحقيقي الفعلي وتدفق الإعانات لها تأثير إيجابي على علاوة السوق الموازية على المدى الطويل و من ناحية أخرى لمعدلات التبادل التجاري تأثير سلبي على علاوة سعر الصرف الموازي في المدى القصير كما تم إيجاد أن التضخم حسب علاقة جرانجر يسبب علاوة سعر الصرف الموازية.

قام «آرون والبدوي 1992» بالتحري عن محددات الأقساط الموازية لسعر الصرف في زامبيا باستخدام نموذج المحفظة لسعر الصرف في السوق الموازي باعتماد بيانات سنوية خلال الفترة (1970-1987)، وجد الباحثان أن فارق معدلات الفائدة والتغير في رصيد الأموال المحلية الحقيقية من أهم العوامل التي تؤثر إيجابًا على علاوة سعر

الصرف الموازية كما تظهر نتائجهم أن معدلات التبادل التجاري ومنح المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي وهام على علاوة سعر الصرف الموازي.

وفي نفس السياق، درس «البدوي 1992» محددات سعر الصرف الموازي في السودان باستخدام نهج المحفظة وأثبت أن سياسة تحرير التجارة وانخفاض سعر الصرف الحقيقي لهما تأثير سلبي وكبير على العلاوة في المدى القصير والطويل.

علاوة على ذلك، درس «نكورونزيزا 2002» العوامل التي تؤثر على علاوة سعر الصرف الموازية في (بوروندي) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة (1970-1988) باعتماد نموذج التكامل المشترك والخطأ تظهر نتائجه أن المعدل المتوقع لتخفيض قيمة العملة والنمو الاقتصادي والسياسة التجارية هي أهم العوامل التي تؤثر على علاوة سعر الصرف الموازية.

قام «Siddiki 2000» بالبحث عن محددات علاوة السوق الموازية في الهند خلال الفترة (1965-1994) وتكشف نتائجه أن السوق الموازية للعملة الأجنبية تتأثر بشكل كبير بسعر الصرف الرسمي، تحرير التجارة، احتياطات العملات الأجنبية وسعر الفائدة بالإضافة إلى ذلك وجد أن تطبيق سياسات التبادل المرنة لـ بريتون وودز لعام 1973 له تأثير سلبي وهام على السوق الموازية كما تظهر النتائج التي توصل إليها أن الدخل الحقيقي للفرد عرض النقود وعدم الاستقرار السياسي ليس له تأثير كبير على علاوة سعر الصرف الموازي.

على الرغم من وجود مجموعة كبيرة من الأدلة التجريبية التي تركز على عوامل التجارة الدولية كمحددات لمعدلات النمو إلا أننا نجد قلة في البحوث النظرية الذي تفحص دور العوامل الاقتصادية الكلية - مثل سعر الصرف - في النمو الاقتصادي على الرغم من وجود دراسات نظرية تُظهر آثار علاوة سعر الصرف في السوق السوداء.

قام كل من « *Mun S. H* و *Richard C. Barnett* » بورقة بحثية بعنوان: « *Inflation, Black Market Exchange Rates, and Economic Growth* » وهذا بهدف تطوير نموذج توازن عام ديناميكي يمكن استخدامه لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار الصرف في السوق السوداء وتغطي الأدبيات الخاصة بعدد من المجالات المختلفة بما في ذلك النمو التمويل التضخمي في الاقتصاديات المفتوحة، أسواق العملات الموازية والعلاقة بين أسعار الصرف السوداء والرسمية.

وقد تم أيضاً النظر إلى النموذج في سياق الأدبيات المتعلقة بالنظرية المالية لمستوى السعر حيث يمكن تحديد النمو والأسعار وفقاً لسياسة مالية خارجية وقد تم ربط النمو الاقتصادي بعوامل الاقتصاد الكلي مثل التضخم، هروب رأس المال، متطلبات الاحتياطي وعلاوة السوق السوداء فقام الباحثان بنمذجة العلاقة بين العلاوة والنمو الاقتصادي في شكل متجه من العوامل الخارجية والتي تختلف عبر الدول وتشمل هذه العوامل سياسات، نقدية ومالية مختلفة وكذلك الاختلافات في النسب المئوية للسكان المشاركين في السوق السوداء وفي تكلفة رسوم الرشاوى وغسيل الأموال وهذا من خلال الصدمات والتباين.

حاول كل من « *زهير مرابط ومؤيد السمارة 2017* » بالبحث في تأثير تقلبات أسعار الصرف الموازية و التجارة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السوري خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 1990 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2010 وهذا من خلال ورقة بحثية بعنوان: « *the impact of parallel market exchange rate volatility and oil exports on real GDP in Syria* » باستخدام منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، تشير النتائج إلى أنه يمكن تفسير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال ثلاثة متغيرات رئيسية: سعر صرف السوق الموازي، عرض النقود وصادرات النفط ويكشف التوازن في المدى الطويل أن تقلبات سعر الصرف في السوق الموازي له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالأثر الإيجابي للعرض النقدي وصادرات النفط وفي المقابل فإن الأثر القصير الأجل لتقلبات أسعار

الصرف في السوق الموازية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أمر إيجابي وصغير جداً بالنسبة للتأثير طويل الأجل ومن المثير للاهتمام أن النتائج تظهر أن علاوة سعر الصرف الموازي ليس لها تأثير مهم على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

إن دراسة أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل دراسة حيث حاول « *Ashwini Jayaratnam 2003* » دراسة تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مداخلة بعنوان: « *How Does The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct Investment (FDI)* »

وهذا بالنظر للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وأوضحت النتائج عكس فرضية الباحث أن سعر الصرف الموازي لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

قام كل من « *Frenkel, Nickel, Schmidt 2001* » بتمديد نموذج تنائي الحدين لـ « *Dornbusch* » للبحث في كيفية تأثير الرقابة على رأس المال على سعر الصرف والإنتاج، حسبهم الرقابة على رأس المال تزيد من أسعار الفائدة المحلية وبالتالي يكون لها تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي الكلي بسبب تأثيرها السلبي على الاستثمار.

أما فيما يخص مسألة سعر الصرف الموازي و التضخم فقد قام المؤلفان « *Ibrahim A. Elbadawi* » بدراسة أصول السوق الموازية، الخصائص الإحصائية للعلاوة الموازية، الصدمات وتغيرات سياسة الاقتصاد الكلي التي تؤثر على تطور التضخم من خلال ورقة بحثية بعنوان: « *Parallel Markets, the Foreign Exchange Auction, and Exchange Rate Unification in Zambia* »

حيث قام الباحثان بتحديد وتقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاوة باستخدام بيانات سنوية وهذا استناداً إلى تعايش سوق موازية كبيرة مزدهرة للعمات الأجنبية مع قائمة غنية بسياسات سعر الصرف الرسمية الرامية إلى تحقيق نظام سعر صرف أكثر مرونة بالإضافة

إلى تحرير التجارة والمالية حسبهم أنه وعلى الرغم من تعدد السياسات في هذا المجال خاصة بالنسبة لسعر الصرف فإن علاوة السوق السوداء (التي تعرف بأنها نسبة سعر السوق السوداء إلى السعر الرسمي) تظل مرتفعة.

كما وجد الباحثان أن السوق الموازية الكبيرة قد تسبب مشاكل في إدارة الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي أيضا تظهر النتائج أن التضخم الأجنبي وانخفاض سعر السوق السوداء يزيد بشكل مباشر من التضخم المحلي، وتم استنتاج أن محاولة إيجاد التوازن في سعر الصرف بدون إصلاح مالي قد يكون عديم الجدوى لذا من المهم تحرير الأسواق التجارية والمالية الرئيسية بطريقة تمنع كل من السوق الموازية و العلاوة من العمل كإشارة رئيسية للاقتصاد.

كما قام « *Stephen Morris 1995* » بورقة بحثية بعنوان: « *Inflation dynamics and the parallel market for foreign exchange* » لتقدير مدى قدرة التوحيد بين أسعار الصرف الرسمية والموازية على الزيادة أو التخفيض في التضخم في (أوغندا) في سنوات الثمانينات وهذا استنادا إلى العمل الذي قدمه « *بينتو 1990* » في التقرير الاقتصادي 03 الصادر عن البنك الدولي 321-338 والذي يرمي من خلاله إلى أن توحيد أسعار الصرف الموازية و الرسمية قد يؤدي إلى زيادة التضخم في حالة الاستقرار بسبب التأثير المالي لتغيرات أسعار الصرف الرسمية الحقيقية وهذا بافتراض أن تخفيض سعر الصرف الرسمي يقلل من خلق النقود في الاقتصاد.

كما قدم « *Valerie Cerra 2016* » نموذج التوازن العام في الاقتصاد الفنزويلي من خلال ورقة بحثية بعنوان « *Inflation and the Black Market Exchange Rate in a Model of Venezuela Repressed Market* » ويشرح هذا النموذج كيف أن الانخفاض الحاد الأخير في عائدات النفط يجتمع مع تقنين العملات الأجنبية لإنتاج ارتفاع حاد في التضخم على سبيل الحصر فإن تخفيض سعر الصرف الرسمي يمكن أن يخفض التضخم

بشكل مؤقت كما يشرح النموذج أيضاً كيف يعكس الانخفاض الشديد في سعر الصرف في السوق السوداء تغيرات الأسعار في أسواق السلع الأكثر تشوهاً.

كما حاول « *Brian Pinto 1991* » من خلال ورقة بحثية بعنوان: « *Black markets for foreign exchange, real exchange rates and inflation* » تحليل الآثار التضخمية في ظل نظام تعويم العملات كوسيلة لتوحيد الأسعار الرسمية والموازية حيث من الممكن أن يرتفع التضخم بشكل كبير إذا تم استبدال الإيرادات الضائعة من الصادرات بضريبة أعلى على النقد وهذا استناداً إلى أن علاوة سعر الصرف الموازي تعتبر ضريبة على الصادرات مما يخلق تضارب بين تمويل الإنفاق الحكومي والهدف التخصيصي لتحفيز الصادرات حيث يتم تفسير العلاوة في نموذج يتضمن محفظة الأوراق المالية، أسواق الصرف المزدوجة والتمويل النقدي للعجز المالي و تحفز الورقة بأمثلة من جنوب أفريقيا.

أظهرت العديد من الدراسات على أن الزيادة في الفرق بين سعري الصرف الرسمي و الموازي سيدفع حتما المهاجرين إلى تحويل أموالهم عن طريق القنوات الغير رسمية التي تكون متصلة بالأسواق الموازية، فحسب الدراسة التي قام بها « *Faini 2007* » استخلص أن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية للدول النامية تزيد من حجم التحويلات إليها، بالإضافة إلى الدراسة التي قام بها كل من « *M Shahbaz 2009, N Aamir* » أثبتت أن الزيادة في الفرق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي سوف يرفع من حجم التحويلات المالية للمهاجرين حيث يفضل المهاجر أن تحول أمواله في السوق الموازية على البنوك أو المؤسسات المالية التي تتعامل بسعر الصرف الرسمي لكن يوجد دول تفرض على مهاجريها أن يتقاضوا أموالهم المحولة بالعملة الوطنية و حسب سعر الصرف الرسمي ما يدفع بهؤلاء إلى اختيار القنوات الغير رسمية.

تظهر نتائج الورقة البحثية التي قام بها « *ابراهيم البدوي 1994* » بعنوان:

«*The Expatriate Workers' Remittances, Parallel Foreign Exchange Market and Macroeconomic Performance in Sudan*» أن ارتفاع العلاوة يكون له آثار سلبية على الصادرات الرسمية وعائدات الضرائب من التجارة الخارجية كما أنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع العلاوة إلى تسريع هروب رأس المال، ويعتبر «البدوي 1994» أول من فحص سلوك علاوة السوق الموازية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي حيث جادل أن ارتفاع العلاوة وتوسع السوق السوداني للعملات الأجنبية يمكن أن يكون له تأثير مالي وتجاري خطير من خلال الضغط على القاعدة الضريبية في التجارة الخارجية وتوسيع الفرص لأنشطة الإيجار على نطاق واسع ، كما أشار البدوي إلى أن العلاوة العالية تزيد من تفاقم مشكلة الديون وقيود الصرف الأجنبي من خلال آثارها على هروب رأس المال بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على التحويلات المرسله من قبل المغتربين السودانيين الذين يعملون في الخارج و قام كل من «عبيد الله وعبد الله 2014» بالتحقيق في دور بيئة الاقتصاد الكلي في تدفق تحويلات المهاجرين إلى السودان وقد تم إيجاد أن قسط السوق الموازي هو أكثر عامل مهم يؤثر سلباً على تدفق تحويلات المهاجرين.

تحلل الورقة البحثية بعنوان «*Zimbabwe's Export Performance : The Impact of the Parallel Market and Governance Factors*» التي قام بتقديمها «*Sònia Muñoz* 2006» أداء سعر الصرف الموازي على الصادرات في (زيمبابوي) وتحدد العوامل التي يمكن أن تحسن أداء الصادرات حيث من المنظور الكمي والنوعي يعد تحسين أداء الصادرات أمراً بالغ الأهمية للتحويل في الوضع الاقتصادي في (زيمبابوي) ومن النتائج المهمة لهذه الورقة أن السياسات التي تقلل (تزيل) من العلاوة السوقية الموازية ستكون أساسية لتعزيز نمو الصادرات.

حاول «*José Saúl Lizondo* 1987» من خلال ورقة بحثية بعنوان: «*Exchange rate differential and balance of payments under dual exchange markets*» تطوير نموذج اقتصادي يستخدم سوقين للتبادل: سوق رسمي يتم فيه تحديد سعر الصرف عن طريق تدخل

البنك المركزي وسوق حرة يحدد فيها سعر الصرف تبعاً لقوى السوق ويعالج السوق الرسمي الواردات والصادرات المنتقاة، بينما تعالج السوق الحرة الواردات والصادرات والمعاملات الرأسمالية كما يستخدم النموذج لمناقشة تأثيرات السياسات المختلفة على التفاوت بين أسعار الصرف الحرة وسعر الصرف الرسمي وعلى ميزان المدفوعات.

2. الدراسات القياسية

1.2 . محددات علاوة السوق الموازية للصرف في الجزائر

تتنبأ معظم النماذج بانخفاض سعر الصرف الموازي وزيادة العلاوة الموازية للصرف تحسباً لانخفاض قيمة سعر الصرف الرسمي أو زيادة في عرض النقود أو في فروقات أسعار الفائدة لصالح الأصول الأجنبية في المدى القصير وقد يحدث ذلك على المدى الطويل إذا كان الحساب الجاري الموازي يتضمن إيرادات الفوائد على الأصول الأجنبية.

ومن بين محددات علاوة السوق الموازية للصرف نجد أن تشديد قيود الاستيراد تؤدي إلى زيادة قسط علاوة الصرف الموازي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، كما يؤثر سعر الصرف الاسمي على العلاوة بصورة غير مباشرة من خلال أرصدة الميزان التجاري أو سعر الصرف الحقيقي الذي يعتبر كنتيجة لانخفاض القيمة الاسمية التي ليس لها أثر على علاوة سعر الصرف الموازي إذا ما قوبل بشكل كامل بالنمو النقدي والتضخم المحلي «كيغيل وأوكونيل 1994» غير أن ارتفاع الضرائب على الصادرات يخفض من علاوة سعر الصرف الموازي على المدى الطويل بتحويل عائدات التصدير إلى السوق الموازية ويتوقع النموذج أيضاً وجود علاقة إيجابية بين الإنتاج الحقيقي والعلوة.

تعتبر العلاقة بين عجز المالية العامة والنمو النقدي قوية في العديد من البلدان النامية حيث أن السياسات المالية المفرطة غالباً ما تكون في قلب الأسواق الموازية ذات الأقساط المرتفعة مما يعني أن العجز المالي المرتفع يؤدي إلى نمو سريع في الأموال وهو ما ينتج عنه علاوة عالية على النقد الأجنبي ولا يمكن تحديد التأثيرات الاتجاهية لمعدلات التبادل

التجاري وتدفقات المعونات على الأقساط الموازية للعملات الأجنبية، فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي التحسن في معدلات التبادل التجاري إلى خفض الأقساط عن طريق تحرير مخصصات الاستيراد الرسمية وزيادة المعروض من العملات الأجنبية لتهديب الصادرات غير أنه يمكن أن يرفع علاوة سعر الصرف الموازي إذا كان تأثير المداخل محكم بما فيه الكفاية لتقدير سعر الصرف الحقيقي للواردات ويؤدي إلى زيادة نشاط التهريب «كيغيل وأوكونيل 1994» كما تؤدي الزيادة في مستوى الاحتياطيات الدولية إلى خفض الطلب على النقد الأجنبي في السوق الموازية عندما يزداد العرض في السوق الرسمية وينتهي بذلك إلى تخفيض العلاوة الموازية.

1.1.2. الدراسة الإحصائية للمتغيرات

أ. التعريف بالمتغيرات

لتقدير النموذج ودراسة الدلالة الإحصائية للمتغيرات التي ترتبط بعلاوة سعر الصرف الموازي نأخذ بنموذج تدفق رأس الأموال لكل من «*Kiguel and O'Connel* 1994¹» والذي يعتبر من بين النماذج المختلفة² التي تم تطويرها لتحديد العوامل المحددة لسوق الصرف الموازية للنقد الأجنبي ونستند في هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تم الحصول عليها من البنك الدولي للفترة (1980-2016) حيث يتم اعتماد سعر الصرف الحقيقي (REER) في وضع نموذج للحساب الجاري الموازي و إدخال المتغيرات التي تؤثر على الميزان التجاري مثل معدلات التبادل التجاري والذي نرسم له ب (TOT)، نسبة الكتلة النقدية على سعر الصرف الاسمي (M_2/TCE)، الاحتياطيات الدولية (IR) والنتاج الداخلي الخام (GDP) وبالتالي المعادلة هي:

¹ في هذا النموذج نجد الاحتياطي الدولي مدرج بوصفه متغيرا تفسريا و نموذج تدفق المخزون الذي وضعه كيغيل وأوكونيل (1994) هو نموذج تعديل جزئي حيث تم إيجاد عدة مشاكل كالارتباط الخطي المتعدد، مشكلة عدم ثبات التباين لذلك يتم الأخذ بعين الاعتبار نموذج الانحدار الساكن من أجل دراسة طبيعة العلاقة سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير، شريطة أن يكون هناك تكامل مشترك.

² نموذج البديوي سنة 1994 الذي يدرس أثر الأقساط الموازية على البضائع وعائدات الضرائب على التجارة الخارجية.

$$Z = B_0 + B_1 REER + B_2 M2/TCE + B_3 TOT + B_4 GDP + B_5 IR + Ut$$

ب. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية مهما جدا لتفادي الاستنتاجات والتحليلات المضللة والمزيفة وهناك العديد من الاختبارات التي تكشف عن خواص السلاسل الزمنية أهمها وأوسعها انتشارا اختبار **ADF** حيث تكشف لنا هذه الاختبارات استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها.

كما يوضح -الملحق رقم 01- أن علاوة سعر الصرف الموازي، النمو الاقتصادي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدلات التبادل التجاري غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول في حين أن كلا من سلسلة الاحتياطات النقدية، نسبة الكتلة النقدية على سعر الصرف الاسمي مستقرة عند المستوى.

2.1.2 الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية

بما أن السلاسل هي مزيج بين متغيرات مستقرة عند المستوى ومتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأول سنعتمد أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية **ARDL AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG** لتقدير هذا النموذج والذي أسهم في تطويره «**PESARAN** وآخرون 2001» لمعرفة محددات علاوة سعر الصرف الموازي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل حيث تتسم هذه الطريقة بعدم التحيز والكفاءة، و يرى «**Pesaran**» أن اختبار الحدود في إطار **ARDL** يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية كما أن طريقته تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة «أنجل و قرانجر 1987» ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة (دربن واتسن) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن في إطار نموذج **VAR**

أ. اختيار عدد فترات الإبطاء

إن نموذج *ARDL* يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام « *Chai and Laurenceson 2003* » كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل، ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص « *Godfrey and Gerrard* » بشكل كبير لذا يعتبر نموذج الـ *ARDL* أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة .

يمكننا نموذج *ARDL* من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معالم المتغيرات المستقلة وتعد معالمه المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل : (انجل-جرانجر 1987 طريقة جوهانسن 1988 وجوهانسن-جسلس 1990).

تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية استنادا إلى كل من المعايير التالية AIC المقترح من طرف « *Akaike 1973*، *SIC* » المقترح من طرف « *Schwarz 1978*، *HQ* » المقترح من طرف « *Hannan و Quinn 1979 FPE* » المقترح هو الآخر من طرف « *Akaike 1969* » لتحديد فترات الإبطاء المناسبة لكل متغير في فرقه الأول حيث تم اختيار عدد التأخيرات الموافقة لأصغر قيم هذه المعايير وبعد تقدير المعادلة حسب - الملحق رقم 02 - تم إيجاد ما يلي :

$$Z \text{ IR GDP REER TCE/M2 TOT} = (4, 4, 4, 4, 4, 4)$$

ب. اختبار الحدود

يقوم اختبار نموذج *ARDL* كمرحلة أولى للكشف عن وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج في حالة تحقق

هذه العلاقة نمر للمرحلة الثانية من خلال تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل ثم بعدها نقرر نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج **UECM** يقدم كل من « **PESARAN** » والآخرين منها حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود **BOUNDS TESTING APPROACH** و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha + \sum \beta_1 \Delta y_{t-i} + \sum \beta_2 \Delta x_{t-i} + \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 x_{t-1} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطئ لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل λ معلمات العلاقة طويلة الأمد بينما تعبر معلمات الفروق الأولى β معلمات الفترة القصيرة في حين أن α و ε تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج **ARDL** في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية **F** من خلال اختبار **Wald test** حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج.

بعد القيام باختبار **Wald test** نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من « **PESARAN** » والآخرين سنة 2001 حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة و يفرق كل من « **PESARAN** » والآخرين بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى و المتغيرات المتكاملة عند مستواها أو تكون عند نفس درجة التكامل.

فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل وبالتالي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية البديل أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

حسب - الملحق 03- تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة مساوية إلى 5.20 أكبر من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1% والمقدرة ب 4.68 أي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

3.1.2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

أ . علاقة المدى الطويل :نموذج انحدار التكامل المشترك

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل في علاوة سعر الصرف الموازي والمتغيرات المستقلة حيث معادلة التوازن للأجل الطويل الموضحة في المعادلة التالية كما يلي:

$$\begin{aligned} Cointeq = & Z - (-7.0153 * GDP + 0.0000 * IR - 26.8235 * M - 0.6076 * TOT \\ & + 1.4019 * IRE - 48.6465) \end{aligned}$$

قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج *ARDL* و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في - الملحق 4- وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (*Schwarz Bayesian Criterion*) ويتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية *ARDL* أن كل المتغيرات تمارس تأثيراً معنوياً في المدى الطويل على علاوة سعر الصرف الموازي حيث نجد أن:

- كل من نسبة الكتلة النقدية على سعر الصرف الاسمي والنمو الاقتصادي تمارس تأثير سلبي على العلاوة فالجزائر تعاني من شح معروض العملات الأجنبية في سوق الصرف الرسمي بالبلاد هذا ما أدى إلى ارتفاع مفاجئ في أسعاره بالسوق السوداء حيث كان يمثل حجم النقود السائلة خارج البنك المركزي حوالي 42% في الفترة (1974-1980) و 36% خلال الفترة الموالية (1982-1986) و هذا يرجع إلى عادات الأفراد في تداول النقود فهم يفضلون الدفع نقدا ولا يستعملون العملة الكتابية وكذا هيكل سوق السلع و الخدمات فإذا افتقدت سلعة من السوق واشتراها الناس من السوق الموازنة فيقع الدفع و القبض نقدا دون وجود أي كتابة فاتورة كما سجل حجم الكتلة النقدية بمفهومه الواسع معدل نمو قدر ب 21.6% سنة 1993 بسبب العجوزات المتتالية التي شهدتها الموازنة العامة فضلا عن ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة بسبب رفع الأجور دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاجية ومع إبرام الجزائر لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة (1994-1998) تم التحكم في التوسع النقدي حيث بلغ متوسط نمو الكتلة النقدية للفترة الممتدة من (1994-1997) حوالي 14.61% ومع انتهاء البرنامج بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أقصاه سنة 1998 أين سجل معدل 18.19% بعد ما كان 47.24% سنة 1997 وخلال الفترة الممتدة من (1999-2000) انخفض معدل نمو الكتلة النقدية لتسجل 12.96% و 13.03% على التوالي ويمكن إرجاع ذلك إلى تخفيض حجم الإنفاق العام وإتباع سياسة تقشفية صارمة كما انخفضت معدلات النمو سنتي 2004 و 2005 لتعاود الارتفاع سنة 2006 إلى 16.41% بعد ما كانت 10.93% سنة 2005 واستمرت الكتلة النقدية في النمو بصفة متسارعة إلى غاية 2008 كما شهدت الكتلة النقدية تقلصا نسبته 0,13% سنة 2015 نتيجة للظرف النفطي الصعب لهذه الفترة.

- معدلات التبادل التجاري تمارس تأثير سلبي على العلاوة فحركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر تساهم في زيادة الطلب على العملة الصعبة وهو ما ينشط من حركة الأسواق الموازية للعملة كما أن ضخامة جهود الاستثمار قد أدى إلى لجوء كثيف إلى

الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني وبالتالي استنزاف العملة الصعبة في تغطية المديونية حيث نجد التناسب الطردي بين تطورات كل من معدلات التبادل التجاري وسعر الصرف الموازي في الجزائر فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاع من 23.34 دينار للدولار الواحد سنة 1993 إلى 35.05 دينار للدولار الواحد سنة 1994 وهو ما يصادف بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية أين سجل الميزان التجاري أول عجز له مما دفع الحكومة إلى تقليل الواردات من مختلف السلع بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية، كما نجد ارتفاع في حجم الواردات الاستهلاكية خلال سنوات (1990-2016) هذا ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي وهو ما يتناسب مع الارتفاع التدريجي الذي شهده سعر الصرف في السوق الموازي خلال هذه الفترة.

ويضاف لهذا أن ارتفاع أسعار الواردات قد يقلل من فرص التعافي الاقتصادي لأنها سترفع من تكلفة مدخلات الإنتاج وإن كانت ستفتح الباب أمام المنتجات المحلية في الوقت نفسه للمنافسة بشكل أفضل مع المنتجات المستوردة على أساس السعر إلا أنه في المقابل قد تزيد من الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما يضاعف من مشكلة السوق السوداء في حال لم تشهد الاحتياطات من النقد الأجنبي زيادة تمكن البنك المركزي من ضخ ما يكفي من الدولارات لدعم سعر الصرف الجديد في إطار النظام المتبع والمعروف باسم التعويم المدار وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

- عكس التأثير الايجابي الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معنوية 1% بالطبع تعجز البنوك المركزية في تلبية الطلب على العملة الصعبة بينما تتحكم السوق السوداء التي يتم فيها تداول العملة بقيمتها السوقية مع تجاهل الأسعار المحددة من الحكومة - ذلك لأن النظام المقيد لا يعكس القيمة الحقيقية للعملة - وتتوسع هذه السوق عندما يدرك الناس أن عملتهم لا تستحق القيمة الثابتة المحددة لها من الحكومة فعندها يتجهون إلى تبديل أموالهم بعملات أخرى أكثر استقراراً وهذا هو السبب الرئيسي لظهور السوق السوداء للعملة

في كثير من الدول النامية فالسوق السوداء تعبر عن القيمة السوقية الحقيقية للعملة بمعنى أن هذه السوق تعمل طبقاً لآليات العرض والطلب.

ب. ديناميكية المدى القصير

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك يتم تقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع

وبناء على تقدير نموذج ECM في إطار منهجية $ARDL(4, 4, 4, 4, 4, 4)$ وفقاً لمعيار SBC يتم الحصول على مرونة (معاملات) المدى القصير كما يظهره -الملحق 04- من ناحية أخرى أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT يكشف عن عودة متغير علاوة سعر الصرف الموازي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل بنسبة اختلال 6.40% أي مدى الإبطاء في عودة علاوة سعر الصرف الموازي إلى قيمتها التوازنية من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهذا ما يعكس تقلبات سعر الصرف الموازي في السوق الجزائري. كما نجد أن التغير في المحددات تمارس تأثيراً معنوياً على علاوة سعر الصرف الموازي في حين يظهر تنوع استجابة المتغير التابع بين الإيجابي والسلبي باختلاف فترات الإبطاء .

4.1.2. نتائج الاختبارات التشخيصية

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية تم إجراء الاختبارات التشخيصية (*Diagnostic Tests*) وفقاً لاختبار (*Multiplier Lagrange Statistic*) التي توضحها نتائج الملاحق.

أ. اختبار الارتباط التسلسلي- *Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test*

يبين -الملحق 05- أن قيمة إحصائية F بلغت 0.65 عند مستوى دلالة 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائمة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار .

ب. اختبار *Ramsey RESET*

الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج - الملحق 06- يبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وبذلك فإن هذا النموذج صحيح و ذلك بدلالة إحصائية **0.98** من أجل فرضية العدم (لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد)

ت. اختبار *Jarque-Bera Normality*

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار -الملحق 07- تظهر أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا حيث بلغت قيمة الاحتمالية **0.59** ولهذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار .

ث. اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ

باستخدام ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي -الملحق 08- توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائمة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر .

ج. نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج *ARDL* المقدر

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل :المجموع التراكمي للبواقي المعادة (*CUSUM*) و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (*CUSUM of Squares*)

ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما وجود أي تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية *ARDL*.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من (*CUSUM* و *CUSUM of Squares*) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات *CUSUM* و *CUSUM of Squares* التي اقترحها كل من « *Dublin Brown* و *1975 Evans* »

يتضح من خلال -الملحق 09- أن المعاملات المقدره لنموذج *ARDL* المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

2.2. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي

اهتمت النظرية الاقتصادية باكتشاف العوامل التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو بين الدول وعبر الفئات الزمنية كمعدل الاستثمار الذي يعتبر من أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة.

فقد توصل «سولو 1956» إلى أن الزيادة في معدل الادخار انطلقا من حالة التوازن تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون اثر معدل زيادة الاستثمار على معدل النمو ذات صدمة إيجابية كلما كانت المعدلات الادخارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة كما يعتبر التضخم احد المتغيرات التفسيرية التي يتعين إدخالها في معادلة النمو وفقا لنظرية النمو الداخلي.

لقد أظهرت دراسة « *Barro et Sala Martia* 1995 » أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً هي أكثر قدرة على الاندماج مع التقدم التكنولوجي والاستفادة من توسع الأسواق كما قام

الاقتصادي «Römer 1989» بالبرهنة من خلال نظرية النمو الذاتي على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الانفتاح الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

استنتج الاقتصادي «Rizzo 1999» أن التأثير على النمو الاقتصادي يتوقف على كمية المتغيرات الاقتصادية أو على الإنتاجية الإجمالية، وأن الأثر عن طريق الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج يمكن أن تتدخل إما عن طريق سرعة التكيف مع الصدمات أو الأثر على نمو التجارة الخارجية بشكل عام من خلال دراسة للعلاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي .

من أجل إظهار الدور الذي يلعبه سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر سيتم إدراج علاوة سعر الصرف الموازي ضمن المعادلة التي تتضمن محددات النمو الاقتصادي وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2016).

ومنه فإن محددات النمو الاقتصادي (GDP) والتي حددتها الأدبيات حيث تم تعيينها على مجموعة من الدول النامية وسيتم استخدامها خلال فترة الدراسة على الجزائر ممثلة في التضخم (INF)، الميزان التجاري (BC)، الاستثمار ($INVES$) وسيتم إدخال علاوة سعر الصرف (Z) في المعادلة لأجل دراسة التأثير الذي تلعبه الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر ومنه يمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$(GDP) = C(1) + C(2)* (BC) + C(3)* (INF) + C(4)* (Z) + C(5)* (INVES) + u_t$$

1.2.2. التكامل والاستقرارية

تم اعتماد اختبار (ADF و $PHILIPS-PERRON$) للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في الملحق 01 - و نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم

استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن و التأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات و من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن -الملحق 10- يتضح لنا أن احتمال الإحصائية $\lambda trace$ أكبر من القيم الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي رتبة المصفوفة معدومة وبالتالي عدم وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين بعض المتغيرات أي أنها تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث لا تسلك سلوكا متشابها لذا سنقوم باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR .

2.2.2. نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

تعطى نماذج الأشعة الانحدارية VAR بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية حيث يمثل النموذج في مجمله أداة قابلة لاختبار للنظرية الاقتصادية، و يعتبر «سيمس» أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي VAR والتي هي عبارة عن نظام معادلات لمجموعة متغيرات حيث كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها و قيم المتغيرات الأخرى بالإضافة إلى قيم عشوائية.

أ.تقدير النموذج

تم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي باستخدام برنامج $EViews8$ مع العلم أن عدد التأخرات التي يجب أن يتضمنها النموذج فترة واحدة- الملحق 11- وهذا بناء على المعايير التالية: ($LR . FPE AIC .SC.HQ$)

من خلال النتائج المحصل عليها في- الملحق 12 - يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.54 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام و متوسط للسلسلة محل الدراسة أما قيمة (دربن واتسون) مساوية إلى 1.85

فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونلاحظ من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي أن سلاسل البواقي مستقرة في المستوى .

وحسب معادلة التقدير الموضحة في - الملحق 13 - نجد أن:

- معامل انحدار تفاضل سعر الصرف الموازي سالب غير معنوي ويقدر (-0.023) وهذا يشير إلى التأثير السلبي الذي تلعبه متغيرة سعر الصرف الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير حيث يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار الجزائري بالإضافة إلى عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي للضريبة و بالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، و يعني هذا أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي و بالنسبة لخزينة الدولة هذا ما يساهم في حدوث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى حدوث خلل في الاستقرار المالي وآثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد الذي تتاسب مع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في المتوسط (-0,5%) في فترة ثمانية سنوات (1986-1993) نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في تمويناته التي انخفضت خلال هذه المرحلة مع بداية النمو المفاجئ والإيجابي في سعر الصرف الموازي، كما عرف الدينار الجزائري ارتفاعا في السوق الموازية في سنوات الألفية حيث بلغ سعر الصرف الموازي 107.40 دولار للدينار الواحد سنة 2016 مع بروز فارق متزايد بين قيمة الصرف الرسمية وغير الرسمية التي عرفت اتساعا لاسيما مع مضاعفات الأزمة المالية والاقتصادية وشح الموارد والسماح للرعايا الجزائريين باللجوء إلى سوق الصرف الموازي للحصول على العملة الصعبة وتزامن مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر التي بلغت 3.7% من نفس السنة .

- قد تنوعت معاملات انحدار تفاضل كل من التضخم، الاستثمار والميزان التجاري بين إيجابية و سلبية و يمكن إرجاع التأثير السلبي للتضخم إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال فترات الثمانينات أما التأثير الايجابي يمكن أن يرجع إلى الركود الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة فمعدل التضخم عرف ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأولى للتسعينيات

ولكنه تراجع بعد ذلك وقد عاد للارتفاع في السنوات الأخيرة مع الارتفاع في الرقم القياسي للأسعار وهو ما يشير إلى العشرية المرتفعة للأسعار في الجزائر.

ومن خلال تتبعنا لتطور الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها الطابع النفطي سجلت ارتفاع بسبب تحسن وضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما الصادرات خارج المحروقات فتمثل نسبة ضئيلة جداً وتعتبر مصدر التأثير على تقلبات الدينار الجزائري وعليه يتبين لنا أنه ما زال يرجح القرارات الإدارية على قوى السوق.

ويمكن تفسير العلاقة العكسية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي بالمشكلة التي تعاني منها الجزائر في تمويل الاستثمارات كون أن القروض لا تمول الاستثمارات الأكثر إنتاجية حيث تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة.

فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي وكان لتدهور الأوضاع الأمنية، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي ورغم عودة الاستثمارات الأجنبية الذي ميز الجزائر خلال الفترة (1996-2000) والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات إلا أنها بقيت غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى وبعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة.

ب. اختبارات العلاقة السببية لجرانجر

لمعرفة التأثير الذي يمكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى نقوم باختبار السببية الذي قدمه « GRANGER » سنة 1969 والذي يسمح بمعرفة مدى تأثير المتغيرات على بعضها أي مقدرة متغير بالتنبؤ (وبذلك يسبب) للمتغير الآخر فبافتراض وجود متغيرين

y_t, x_t يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة موزعة فيمكن أسر العلاقة بين المتغيرين بنموذج VAR في هذه الحالة من الممكن أن نقول:

$$y_t \text{ تسبب } x_t \text{ (أ)}$$

$$x_t \text{ تسبب } y_t \text{ (ب)}$$

(ج) هناك رد فعل ثنائي الاتجاه (د) المتغيران مستقلان.

حسب - الملحق 14 - يتضح لنا وجود علاقة سببية معنوية :

- من علاوة سعر الصرف الموازي باتجاه الناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 5 بالمائة حيث بلغت 0.04 و هذا يفسر تأثير الناتج الحقيقي بعلاوة سعر الصرف الموازي فوجود سعر صرف موازي يؤدي إلى اختلال في معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي ينتج عنه تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع أو تقديرات مغالى فيها عن النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي.

- نلاحظ أن نسبة العلاقة السببية من التضخم نحو النمو الاقتصادي بلغت 0.04 وهذه النتيجة منطقية حسب النظرية الاقتصادية إذ أن ارتفاع الأسعار سوف يؤدي مباشرة إلى تدني مستوى النمو الاقتصادي ويمكن أن يرجع ذلك إلى الآثار السلبية التي يتركها التضخم على كفاءة أداء آليات الاقتصاد الكلي، فالفشل في تحقيق الاستقرار النقدي ينتج عنه زيادة في معدلات التضخم والتي تتعكس سلبا على أداء مجمل النشاطات الاقتصادية وهذا يخفض من معدلات النمو الاقتصادي بسبب تراجع كفاءة توزيع الموارد عبر التغيرات التي تطرأ على الأسعار النسبية لهذه الموارد.

كما يزرع التضخم في المجتمع حالة عدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار وتتأثر أيضا قرارات المدخرين عند توقع استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرين كما يتأثر الاستثمار في ظل الارتفاعات المستمرة في تكاليف المعيشة وبالتالي انخفاض القوة

الشرائية للعملات المحلية وتآكل القيمة الحقيقية لدخول الأفراد مما يدفعها للمطالبة بتحسين أجورها ورفع رواتبها الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

- بلغت نسبة العلاقة السببية من الميزان التجاري باتجاه كل من النمو الاقتصادي، الاستثمار والتضخم على التوالي **0.03**، **0.07**، **0.05** حيث تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات التي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري لهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات.

3.2.2. ديناميكية نموذج VAR

بعد تقدير متجه الانحدار الذاتي يتم تقدير دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين بالنسبة للمتغيرات الداخلية.

أ. استقرارية النموذج

النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من الواحد (جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة) حسب ما يوضحه -الملحق 15- مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

ب. تحليل التباين

من خلال نتائج تحليل التباين -الملحق 16- يتضح أن علاوة سعر الصرف الموازي تعتبر أهم متغير داخلي في تفسير تباين الناتج الداخلي الخام في المدى القصير حيث تراوحت نسبته بين 21.38 بالمائة و 25.15 بالمائة، ثم انخفضت النسبة لتبقى محافظة على قيمها في المدى المتوسط والطويل حيث بلغت 17.56 بالمائة في المدى الطويل بعد الميزان التجاري الذي ارتفعت نسبة تباين خطأ التنبؤ فيه بشكل متواصل وتدرجي على المدى

الطويل لتصل إلى 24.26 بالمائة يليه الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بلغ أعلى نسبة له في المدى الطويل لتصل إلى 14.29 فارتفاع الكتلة النقدية في السوق الموازية التي تضاربت آراء المسؤولين حول حجمها جعل الحكومة تسعى من خلال برامجها إلى البحث عن كل السبل الكفيلة لاستقطاب هذه الأموال وإعادتها إلى الدائرة البنكية وبالتالي استغلالها في تمويل الاقتصاد خاصة بعد انهيار أسعار النفط وشح المداخيل بالنسبة للدولة الجزائرية والبحث عن بدائل تمويلية لبرامجها التنموية .

ت. دوال الاستجابة الدفعية

تعرضت نماذج *VAR* لبعض الانتقادات كونها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر ولكن باستخدام الاختبارات الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات غير المعنوية من أجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية.

للتغلب على هذه الانتقادات، قام المؤيدين لنموذج *VAR* بتقدير ما يسمى دالة الاستجابة *IMPULSE RESPONSE FUNCTION* التي تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج *VAR* إلى الصدمات في حد الخطأ وتفيد هذه الدالة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في النموذج حيث تمثل هذه الدوال ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام فعادة لا يكون واضح أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة لذلك يتم استخدام المعلومات الهيكلية لدراسة هذه المشكلة الاقتصادية.

تم بناء هذا التحليل على أثر صدمات المتغيرات الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى فعالية علاوة سعر الصرف الموازي وسنحاول من خلال هذا الاختبار والذي يتطلب سلاسل مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات تقدير دوال الاستجابة الدفعية من خلال -الملحق 17- و يتضح ما يلي:

- أن استجابة الناتج الداخلي الخام لصدّات علاوة سعر الصرف الموازي سلبية تقريبا طوال فترات الدراسة وبنسب متقاربة فوجود سعرين لصرف العملة أحدهما رسمي والآخر موازي له تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني كإضعاف فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار نظرا لتزايد أجواء عدم اليقين التي يعمل في ظلها البنك المركزي كما أن وجود كتلة نقدية هائلة خارج القنوات الرسمية و اتساع ظاهرة إحلال العملات (الدولة) و اتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي و السعر الرسمي يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية وما لهذا الإجراء من سلبيات كالتضخم وتأثر الميزانيات التي عرفتها الجزائر خلال فترات الدراسة.

- أما بالنسبة لاستجابة النمو الاقتصادي لصدّات بقية المتغيرات من الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم والميزان التجاري فنجدها سلبية في المدى القصير والطويل وإيجابية في المدى المتوسط بحيث حققت الجزائر في الآونة الأخيرة درجات نمو معتبرة لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية، فضعف وقلة الصادرات خارج المحروقات وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية عرقل عجلة النمو الاقتصادي رغم جهود الدولة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وهناك عدة عوامل ساعدت على انحسار السوق السوداء ولاسيما ارتفاع عائدات البلاد المصدرة للنفط والغاز الطبيعي بالعملة الصعبة بفضل أسعار الطاقة المرتفعة وساهم الوضع المالي القوي للجزائر على تخفيف الضغط عن الدينار الذي تضرر طويلا من المخاوف بشأن الاستقرار السياسي في أعقاب سنوات من الصراع بين قوات الأمن والمسلحين وانحسر العنف انحسارا شديدا في السنوات الأخيرة ففي فترة الثمانينات عرف الناتج الداخلي ارتفاعا مستمرا رغم تقلبات أسعار النفط بين الانخفاض والارتفاع.

و لما بلغ السعر أدنى مستوياته أثناء أزمة 1986 حيث وصل إلى 12.97 دولار للبرميل بانخفاض نسبته إلى 52.28% و كان للارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال الفترة (2000-2004) دورا هاما في تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل سنة 2004

إلى أكثر من 76,59 مليار دولار كما أن برامج الإصلاح و خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حركات الشراكة و الخصخصة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي.

ومن خلال تتبعنا لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نجد أنه قد سجل أرصدة موجبة بأرقام ضعيفة مباشرة بعد سنة 1996 مقارنة بالسنوات الفارطة الذي كان يسجل أرصدة سالبة ويبقى المستوى الذي حققه الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة لا يرقى إلى مستوى الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في هذا الشأن من خلال توجهه بشكل كبير جداً نحو القطاعات المضمونة الربح كقطاع الطاقة وقطاع الاتصال بالإضافة إلى توجهه نحو سوق الصرف الموازي لتغطية احتياجاته من العملة الوطنية أو العملة الأجنبية بسبب الرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الصرف الأجنبي والفرق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي وعليه يبقى دور هذا المتغير في تحديد مسار تقلبات الدينار الجزائري ضعيف نسبياً.

3.2 تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية دراسة محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية حيث استخدمت تلك الدراسات أسلوب تحليل البيانات المقطعية لمجموعة من التكتلات الاقتصادية أو مجموعات من البلدان التي تشكل إقليما واحداً من خلال إدراجها في نموذج اقتصاد قياسي بهدف تقدير أثر بعض تلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تم تقدير نموذج اقتصادي قياسي في دراسة أعدها « *Schneider and Frey* 1985 » لعدد من 80 دولة من الدول الأقل نمواً وذلك لأهم متغيرات الدول الاقتصادية والسياسية التي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، توصل الباحثان إلى أن ارتفاع

النتائج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما أن عدم الاستقرار السياسي يقلل بشكل كبير من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة.

توصل كل من « *Moise و Sufian* » في دراسة على 36 دولة منها 12 من دول الشرق الأوسط إلى أن بعض المتغيرات كالتأثير المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح كان لها أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي في حين أن بعضها له تأثير عكسي كالفساد الإداري، التضخم والإنفاق الحكومي.

في دراسة أعدها « *Giorgione و Taher-Ben2009* » عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي حيث أدرج الباحثان عدد من المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر درجة الانفتاح، متغيرات المؤسسات، الاستقرار السياسي، سعر الصرف، التضخم والواردات منسوبة للناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي للسوق الأوروبي بالأسعار الثابتة في نموذج اقتصاد قياسي توصل الباحثان إلى أن حجم السوق له تأثير إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي بينما أظهرت النتائج أن مؤشر الانفتاح له إشارة عكسية في حين أن متغير التضخم ومؤشرات المؤسسات كمؤشر الفساد كان لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى أساس ما تم ذكره سابقا سنحاول تحديد مجموعة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة الاقتصادية الكلية مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات ذات صلة بالاقتصاد الجزائري وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء بالإضافة على إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2016 .

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من: الاستثمار الأجنبي المباشر (*INVES*)، الانفتاح التجاري (*OPEN*)، الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*)، علاوة سوق الصرف الموازي (*Z*)، الإنفاق الحكومي (*GOV*)، سعر الفائدة الحقيقي (*TIR*) وهي الممثلة في المعادلة التالية:

$$(INVES) = C(1) + C(2)* (OPEN) + C(3)* (TIR) + C(4)* (Z) + C(5)* (GDP) + C(6)* (GOV) +$$

1.3.2. التكامل والاستقرارية

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة لذا تم اعتماد اختبار (*ADF* و *PHILIPS -PERRON*) للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في - الملحق 1- نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (*TQJ*) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن و التأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات.

السلاسل الزمنية يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وهذا من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن الذي وضح أن احتمال الإحصائية *trace* λ أصغر من القيم الحرجة عند 1 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% أي أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها حسب-الملحق 18-

بعد تقدير النموذج يتضح أن المعلمات المقدرة معنوية حسب إحصائية (ستودنت) مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج متوسطة أما قيمة (دربن واتسون) فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي فسلاسل البواقي مستقرة في المستوى .

2.3.2. نموذج تصحيح الخطأ الموجه *VECM*

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن وهذا باستخدام برنامج *EViews8*، قبل التقدير يجب تحديد طول فترة التخلف المتلى لمعادلة النموذج القياسي من خلال عدد درجات التأخرات وحسب النتائج نجد درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعياري (*Akaike* و *Schwarz*) هي الدرجة الأولى مما يعني أن عدد درجات التأخر في النموذج 1.

أ. تقدير النموذج :

حسب -الملحق رقم 19- ومن خلال النتائج المحصل عليها يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ $Ect(-1)$ سالبة و معنوية إحصائياً عند مستوى 5% مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً وقدرت سرعة التعديل في النموذج حوالي 86.35% أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستغرق سنة (1/0.86) باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة في أحد محددهاته ومنها علاوة سعر الصرف الموازي كما أن معامل التحديد قدر ب 0.6626 أي 66.26% من التغيرات في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية فهي ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

ب. اختبارات العلاقة السببية لجرانجر:

تم استخدام المنهجية السببية لجرانجر لتحديد العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض محددهاته ويتضح لنا حسب -الملحق 20- وجود علاقة سببية معنوية من :
 - علاوة سعر الصرف الموازي باتجاه الناتج الداخلي الخام حيث بلغت النسبة المعنوية 0.06 فوجود سوق موازية للصرف له آثار سلبية على النمو الاقتصادي حيث سبب عدة مشاكل للاقتصاد الوطني أهمها اتساع حجم التجارة الموازية والتهرب الضريبي وتهريب السلع عبر الحدود البرية أو عبر الحقائق في المطارات.

- من الإنفاق الحكومي باتجاه كل من سعر الفائدة الحقيقي والنتاج الداخلي الخام فالإنفاق الحكومي يشار له بالسياسة المالية التي تستخدم لممارسة الضغط على الاقتصاد من خلال التحكم بالضرائب والإنفاق الحكومي هذا الأخير الذي عادة ما يكون وسيلة بارزة لتحفيز الاقتصاد وذلك من خلال توجيهه إلى مشاريع محددة مثل بناء وتطوير البنية التحتية أو من خلال التوظيف. يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي أداة فعالة للتعامل مع الركود لأن الأموال التي يتم ضخها في الاقتصاد يكون لها تأثير تحفيزي من خلال التأثير الإيجابي على حجم الاستثمارات ومن المرجح أن يؤدي لمشاكل تضخمية وهذا يقلل من القدرة الشرائية للعملة مما يجعلها أقل قيمة، أما السياسة النقدية التقييدية يكون لها تأثير إيجابي على العملة لأن رفع أسعار الفائدة سيؤدي إلى جذب رؤوس أموال جديدة إلى الاقتصاد وذلك لأن أسعار الفائدة المرتفعة عادة ما تكون مؤشراً على اقتصاد قوي.

- كما تمت ملاحظة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين سعر الفائدة الحقيقي والنتاج الداخلي الخام هذا ما يفسر التأثير الغير مباشر الذي يمكن أن يلعبه سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي اتضح من خلال الاختبار ترابطه بعلاقة السببية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث يمكن إرجاع ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجزائر إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

3.3.2. ديناميكية النموذج

بعد تقدير النموذج يتم تقدير دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين بالنسبة للمتغيرات الداخلية.

أ. استقرارية النموذج :

النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من 1 أي جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة - الملحق 21- مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء كما لا يعاني النموذج حسب - الملحق 22- من مشكلة عدم ثبات التباين.

ب. تحليل التباين :

من خلال نتائج تحليل التباين -الملحق 23- يتضح أن علاوة سعر الصرف الموازي قد احتلت المرتبة الثانية في تفسير تباين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت أقصى نسبة لها 7.92 بالمائة في المدى القصير بعد الانفتاح التجاري الذي يعتبر من أهم المتغيرات الداخلية في تفسيره للتباين حيث احتل الصدارة بنسبة 18.52 بالمائة في المدى الطويل أما النمو الاقتصادي، سعر الفائدة الحقيقي و الإنفاق الحكومي فكانت لها تأثيرات بنسب متفاوتة وقليلة نسبيا.

ت. دوال الاستجابة الدفعية:

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات المتغيرات الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى فعالية علاوة سعر الصرف الموازي وسنحاول من خلال هذا الاختبار والذي يتطلب سلاسل مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية- الملحق 24 حيث نجد أن:

- استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمات علاوة سعر الصرف الموازي تتراوح ما بين $[-0.15, +0.15]$ خلال فترات الدراسة كما توضح النتائج أثر سلبي لهذه الصدمات على كل من سعر الفائدة الحقيقي والإنفاق الحكومي، فسعر الصرف الموازي في الاقتصاد يؤدي إلى توليد بيئة مالية واقتصادية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي كما تشجع من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر القنوات غير الرسمية وغير المصرفية وبالتالي تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وتفاقم معضلة التهرب الضريبي لأن التجار المتعاملين في هذه الأسواق لا يمتلكون سجلات تجارية ولا يخضعون للنظام الضريبي وبالتالي لا يدفعون الضرائب على أرباحهم مما يكبد الدولة خسارة فرص الحصول على إيرادات عامة إضافية، فقد عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا منذ سنة 2012 والذي تزامن مع الارتفاع في سعر الصرف الموازي الذي قفز ليلين 77.53 دينار

للدولار الواحد بالنسبة لسنة 2011 حيث كان يبلغ 72.93 ديناراً للدولار الواحد كما شهدت سنة 2008 مبلغاً معتبراً ومرتفعاً في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت ارتفاعاً بنسبة 56.07% وهذا بالتناسب الطردي مع الانخفاض في سعر الصرف الموازي الذي وصل إلى 64.58 ديناراً للدولار الواحد مقارنة بسنة 2007 كما عرفت وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية حيث سجلت التدفقات الواردة تراجعاً محسوماً على المستوى العالمي بنسبة 18% سنة 2010 وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر الذي تزامن مع الارتفاع الذي شهده سعر الصرف الموازي حيث بلغ 74.83 ديناراً للدولار الواحد سنة 2010.

- أما بالنسبة لاستجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي فنجدها سلبية طوال فترات الدراسة حيث عدم قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية أو لتتويج هيكل الصادرات والتقليل من الواردات.

- يمكن تفسير استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لصدمات الإنفاق الحكومي والتي وجدت سلبية بفكرة المضاعف للإنفاق الحكومي) والذي يعني أن كل دينار تنفقه الحكومة ينفق عدة مرات بعد ذلك فيكون أثره على الاقتصاد أكبر من قيمته) لـ «ريتشارد كاهن» 1931 الذي قام بقياس أثر الإنفاق الحكومي من خلال مصفوفة حسابية ومعادلة لحساب أثر الإنفاق الحكومي أو التخفيض الضريبي على تحفيز الطلب الكلي (طلب القطاع الخاص الاستهلاكي والاستثماري وطلب الحكومة).

إن أثر الإنفاق يكون أكبر عادة في دولة متقدمة من دولة فقيرة لأنه في حال الدولة الفقيرة يؤدي إلى رفع وتيرة الاقتراض الحكومي وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص وهروب الاستثمار أيضاً يكون أثر الإنفاق أكبر إذا تم في اقتصاد مغلق بدلاً من اقتصاد مفتوح فلا يتسرب هذا الإنفاق خارج الاقتصاد على شكل مستوردات كما أن نوعية الإنفاق تؤثر في المضاعف فالإنفاق على الجسور والسدود والجامعات والمستشفيات يكون له أثر أكبر على

الاقتصاد وعلى المدى البعيد من الإنفاق على رواتب وأجور موظفي القطاع العام، وإذا كان التدخل الحكومي على شكل حوافز ضريبية فإنه عادة ما يكون أثره أقل من أثر الإنفاق الحكومي المباشر خاصة في ظل الأوضاع الراهنة وأثر الأزمة الاقتصادية على المستهلك الذي يواجه أصلاً تراجعاً في الدخل وبالتالي فإن الحوافز الضريبية لا تفيده لتدني دخله.

- بالنسبة لكل من معدلات الانفتاح التجاري وسعر الفائدة الحقيقي التي وجدت أنها إيجابية طوال فترات الدراسة فقد أفرزت النتائج على وجود تأثير إيجابي خلال المدى الطويل بين سعر الفائدة، معدات الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر أي أن سعر الفائدة يفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حيث بإمكان الدولة الجزائرية التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالتوسيع أو التقليل من حجمها بالاعتماد على سعر الفائدة كما يمكن للدولة الجزائرية الزيادة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي الرامية إلى معالجة الإختلالات التي تعترى الاقتصاد الوطني فقد عمدت الجزائر إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي.

4.2. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على التضخم

أشارت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية إلى نوعية تأثير العوامل الاقتصادية على مستوى التضخم في العديد من الدول وذلك وفقاً للمدارس والنظريات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم، في هذا الجزء سوف نشير إلى بعض الدراسات ذات العلاقة مثل الدراسة التي قام بها كل من « بوريو وفيلاردو 2007 » باختبار اثر العولمة من خلال العوامل الاقتصادية الدولية على مستوى التضخم المحلي لعدد كبير من الدول واتضح أن أسعار الواردات والنفط تؤثر بشكل كبير على مستوى التضخم المحلي كما بينت الدراسة أيضاً أن نمو تأثير العوامل الاقتصادية الدولية أصبح واضحاً مع الوقت وخصوصاً مع مطلع التسعينات من القرن الماضي.

كما دعمت دراسة «بين وآخرون 2006» فرضية مفادها أن معطيات الاقتصاد العالمي تؤثر على مستوى التضخم المحلي حيث أوضحت الدراسة أن هناك تأثير لأسعار الواردات على مستوى التضخم المحلي في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية *OECD* خلال السنوات الأخيرة.

انضح من خلال الدراسة التي قام بها كل من «موهانتني وكلاو 2001» للاقتصاديات 14 دولة ناشئة أن تأثير الجانب الهيكلي للاقتصاد يلعب دورا رئيسا في المستوى العام للأسعار كما أوضحت أن التوسع في عرض النقود وجانب الطلب يؤثر في التضخم في بعض الدول فقط التي تناولتها الدراسة وهذا ربما يفسر على انه تأييد لوجهة النظر التي ترى أن عرض النقود يفقد تأثيره على التضخم في حالة استقلالية وتحرر المؤسسات المالية، كما بينت الدراسة أيضا إلى أن تأثير أسعار النفط على التضخم يختلف من دولة إلى أخرى هذه النتيجة قد تكون بسبب اختلاف الدول في الاستجابة لصددمات أسعار النفط و خلصت هذه الدراسة إلى أن مستوى التضخم في تلك الدول يتأثر بعوامل العرض ومنها أسعار الصرف والواردات (جانب العرض) والصددمات التي تحدث في القطاع الزراعي .

ناقشت دراسة «دكال و كاندل 1994» أهم محددات مستوى التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نموذج متجه التقهقر الذاتي فقد تضمن هذا النموذج أهم بعض العوامل الاقتصادية التي تتفاعل مع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الكلي الأمريكي حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن التغيير في عرض النقود والأجور عجز الميزانية وأسعار الطاقة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في مستوى التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية كما بينت الدراسة من خلال استخدام أسلوب التباين أن التغييرات النقدية مثل عرض النقود ذات تأثير كبير في مكونات التضخم الأمريكي .

كذلك تشير الأدلة إلى أن أهمية سعر الصرف في نشأة التضخم المحلي تكون أكبر في اقتصاديات الأسواق الناشئة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة إذ أن أثر تخفيض سعر الصرف

على الأسعار المحلية من خلال تأثيره على الأسعار المحلية للواردات يمكن أن يكون أكبر من ما يشير إليه نصيب السلع المستوردة في سلة المستهلك و يرجع السبب في ذلك إلى أن الزيادة في أسعار السلع المستوردة نتيجة تخفيض سعر الصرف يمكن أن تؤثر أيضا على توقعات التضخم التي تؤدي بدورها إلى تدهور سعر الصرف حيث يقوم عملاء الاقتصاد بشراء النقد الأجنبي للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية وفي ضوء هذه التغذية الراجعة بين سعر الصرف و الأسعار المحلية يسهل للقطر المعني أن يصبح ضحية لحلقة مفرغة بين التدهور في سعر الصرف و التضخم.

وفي دراسة حديثة حول محددات التضخم في اقتصاديات الأسواق الناشئة قام «لاوقاني وسواقل 2001» بتقدير متجهة الانحدارات الذاتية لـ 53 دولة نامية خلال الفترة (1964-1998) حيث شملت المتغيرات التي تضمنتها تلك الدراسة نمو النقود، أسعار الصرف، فجوة الإنتاج، دورات الأعمال، التغيرات في أسعار السلع النفطية وغير النفطية و ما تحقق من تضخم في الماضي.

وخلصت الدراسة إلى أن نمو النقود أو تحركات سعر الصرف تفسر ثلثي التباين في التضخم في المدى القصير و المدى الطويل كما أن التوقعات تلعب دورا هاما في التضخم في البلدان النامية حيث يفسر التضخم المحقق ما بين 10 إلى 20 في المائة من تحركات التضخم بصورة عامة و تقترح النتائج أن صدمات التكلفة أو فجوة الإنتاج لا تمثل عوامل هامة تؤثر على نشأة التضخم في تلك البلدان.

تناولت الدراسة التي قام بها «حاتم مهران 2007» العوامل المؤثرة على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام بيانات لمجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي و طرق الاقتصاد القياسي للتعرف على المتغيرات الهامة التي تؤثر على التضخم تشير النتائج إلى أن التضخم المحلي يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم العالمي و ذلك بسبب درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية على حد سواء

وبالرغم من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تقليص معدلات التضخم إلا أن أثره في هذا الشأن غير معتمد من الناحية الإحصائية ويرجع السبب من وراء هذه النتيجة إلى التشوهات في التركيبة الهيكلية لاقتصاديات تلك الدول والتي توضح اعتمادها على النفط بدرجة عالية أما النمو في عرض النقود فقد كان ذو تأثير كبير على التضخم المحلي تليه الإيرادات الحكومية والتي يشكل النفط الجزء الأكبر منها.

وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي يتطلب تنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير النفطية و ذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على النفط لتقليل مصادر احتمال عدم الاستقرار الاقتصادي وكذلك بهدف تقليص الاعتماد الكبير على واردات السلع الاستهلاكية خاصة و من ثم تأثيرات التضخم المستورد على التضخم المحلي.

1.4.2. التكامل والاستقرارية

أ: تقديم متغيرات النموذج

سنحاول تحديد مجموعة من محددات التضخم ذات الصبغة الاقتصادية الكلية مرتكزين أساسا على توفر لدينا من معطيات له صلة بالاقتصاد الجزائري وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء.

بالإضافة على إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1980-2016) وتشمل متغيرات الدراسة كل من: التضخم (INF)، الواردات (IMP)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، علاوة سوق الصرف الموازي (Z) و الكتلة النقدية (M_2) لأجل يتم تقدير المعادلة النظرية التالية:

$$(INF) = C(1) + C(2)* (IMP) + C(3)* (M_2) + C(4)* (Z) + C(5)* (GDP) + Ut.$$

ب . اختبار التكامل

السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى حيث الإحصائيات أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ومعنى ذلك عدم وجود جذر أحادي وهذا حسب- الملحق-1

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن - الملحق 25- يتضح لنا أن احتمال الإحصائية λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين بعض المتغيرات أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها.

2.4.2. تقدير التضخم باستعمال نماذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلية (Structural)

يعتبر الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR من الأدوات المهمة للعمل التجريبي في الاقتصاد الكلي والمجالات ذات الصلة « Kilian, Lulkepohl 2017 » ذلك أن المنذج الاقتصادي يأخذ بعين الاعتبار الآثار الآنية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية حيث يتجاوز النظريات الاقتصادية في نمذجة التحركات الديناميكية لهذه المتغيرات.

تم تصميم نماذج SVAR لتجنب المشاكل في نماذج المعادلات الديناميكية المترامنة التي غالبًا ما تؤدي إلى تحديد غير معقول للقيود كما يضعها « Sims 1980 » ومن المشاكل الرئيسية في النهج التقليدي نجد صعوبة العثور على المتغيرات الخارجية الحقيقية التي يمكن استخدامها لأن كل متغير في القطاع النقدي و المالي من الناحية العملية يتم تحديده إلى حد ما بفضل الأسواق المالية الراسخة والتوقعات العقلانية علاوة على ذلك يصعب تبرير الأسباب المسبقة التي مفادها أن متغير معين لا يؤثر على متغير آخر وهذا يعني لا توجد أي قيود تحديد مقنعة.

استجابة لهذه الصعوبات تعالج نماذج SVAR جميع المتغيرات باعتبارها متغيرات داخلية حيث يتم تصميم البيانات بمساعدة نماذج VAR والتي تعد نموذجًا لكل متغير كدالة لكل المتغيرات الأخرى بالنسبة إلى قيود التحديد تقوم نماذج SVAR أولاً بتحليل كل

المتغيرات إلى الأجزاء المتوقعة وغير المتوقعة ثم تُفرض القيود فقط على الجزء غير المتوقع حيث يسهل العثور على قيود التحديد المعقولة.

المضاعفات الديناميكية على وجه الخصوص قد تميل إلى استخدام تحليل الاستجابة النبضية لإلقاء بعض الضوء على مسألة طول المدة التي يستغرقها حتى يصل التغيير في علاوة سعر الصرف الموازي إلى تأثيره الكامل على التضخم.

بعد الحصول على نموذج مقبول نتجه لوضع شروط طويلة الأجل لاستنتاج النظام الذي سيسمح لنا بالانتقال من البواقي القانونية إلى البواقي الهيكلية من خلال تحديد عناصر مصفوفة الانتقال و التي تحقق لنا المعادلة التالية: $Bu = Ae$ ، مع العلم أن تقدير العناصر يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى ويوضح -الملحق 26 - النتائج ويمكن صياغتها كالتالي:

$$@e1 = C(1)*@u1$$

$$@e2 = C(2)*@e1 + C(3)*@u2$$

$$@e3 = C(4)*@e1 + C(5)*@e2 + C(6)*@u3$$

$$@e4 = C(7)*@e1 + C(8)*@e2 + C(9)*@e3 + C(10)*@u4$$

$$@e5 = C(11)*@e1 + C(12)*@e2 + C(13)*@e3 + C(14)*@e4 + C(15)*@u5$$

حيث أن:

@e1 تمثل بواقي التضخم

@e2 تمثل بواقي الواردات

@e3 تمثل بواقي علاوة سعر الصرف الموازي

@e4 تمثل بواقي الناتج الداخلي الخام

@e5 تمثل بواقي الكتلة النقدية

أ . تحليل التباين:

يوضح جدول تحليل التباين الظاهر في-الملحق الإحصائي 27- أن نسبة تباين المتغيرات الداخلية في تفسير التضخم متفاوتة تقريبا طوال فترات الدراسة حيث في المدى القصير يمكن اعتبار تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على التضخم منعدمة تقريبا لترتفع

بشكل تدريجي فتبلغ أقصى نسبة لها 10.31 % في المدى الطويل وبلغت نسبة تباين الكتلة النقدية 12.31% في المدى الطويل، كما بلغت نسبة الواردات 10.02% في المدى المتوسط لتعتبر بذلك أول متغير داخلي مفسر في هذا المدى وتعتبر علاوة سعر الصرف الموازي أهم متغير مفسر لتباين الواردات طوال فترات التنبؤ بأعلى بنسبة والمقدرة ب 29.84% فالالاقتصاد الجزائري اقتصاد هش وتابع للاقتصاد العالمي ويعتمد عليه اعتماداً شبه كلي من حيث استيراده كل احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ونسبة كبيرة من الإنفاق في الجزائر تذهب لاستهلاك السلع المستوردة وبالتالي فالالاقتصاد الجزائري عرضة للموجات التضخمية التي تجتاح الاقتصاد العالمي.

ب. تحليل دوال الاستجابة الهيكلية:

يبين - الملحق الإحصائي 28 - دوال الاستجابة الهيكلية لآثار صدمات المتغيرات المستعملة في النموذج على التضخم حيث جاءت كما يلي:

- اثر صدمة علاوة سعر الصرف الموازي: حسب تقديرات دوال الاستجابة الهيكلية الممتدة على 10 سنوات فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في سعر الصرف الموازي مقدرة بـ 1% يؤدي إلى اثر سلبي على التضخم يتراوح ما بين (-0.58، -1.45) فحين تشهد السوق السوداء للعملات الأجنبية رواجاً بسبب تهريب هذه العملات والتي تباع في السوق الموازية بسعر أعلى بكثير من السعر الرسمي الأمر الذي يزيد من انحدار قيمة الدينار الجزائري إلى أسفل ويزيد من عملية تهيش الدينار مقابل العملات الأجنبية في المعاملات الاقتصادية كما ينعكس على ارتفاع كلفة استيراد السلع على الموردين الذين يشترون العملات الأجنبية من السوق السوداء ويتحملون درجة المخاطرة و ينعكس كل ذلك على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع التي يتلقاها المستهلك كما نلاحظ التناسب الطردي بين علاوة سعر الصرف الموازي والتضخم في الجزائر فقد شهدت الجزائر ارتفاع كبير في معدل التضخم في سنوات التسعينيات فقد بلغ أقصاه سنة 1992 حين وصل إلى 31.7 بالمائة وانتقلت الصدمة الايجابية للعلاوة من 22.66 سنة 1991 إلى 65.58 سنة 1992 وفي

سنة 1999 بلغت العلاوة 84.30 ومعدلات التضخم 26.45 وبعد سنة 2000 نلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها بأقل حدة من سنوات التسعينات والذي تتناسب مع الصدمات السلبية للعلامة خلال الفترة الممتدة من (2000-2004) حيث انخفضت العلامة من 59.90 إلى 42.35 كما عاد المعدل إلى الارتفاع حتى وصل سنة 2009 إلى 5.7 % و 8.9 % سنة 2012.

- حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الناتج الداخلي الخام تؤدي بدورها إلى أثر سلبي معنوي في المدى القصير على التضخم وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع أفكار « *Maryam Jameelah* »

- حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الواردات تؤدي بدورها إلى أثر سلبي معنوي في المدى القصير على التضخم فقد بلغت أعلى نسبة له خلال الفترة الخامسة (-1.51%) لتتخفف بشكل تدريجي على المدى الطويل حيث يعتبر ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وكذا طبيعة التركيب الهيكلي والنمو المفرط للواردات من قنوات التضخم إلى البلدان ذات العجز المالي كما أنه بعد حدوث الصدمة النفطية سنة 1986 في الجزائر وباعتبارها من الدول المصدرة للنفط أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج المواد في العالم، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع مفاجئ للأسعار كون أن النفط يدخل في تكاليف إنتاج جميع السلع وهذا ما ينقل التضخم إلى الدول المصدرة مثل الجزائر .

- حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الكتلة النقدية تؤدي إلى أثر إيجابي على التضخم على المدى المتوسط والطويل حيث يبلغ أقصاه بمعدل 1.56 % وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للإنفاق العام ويدفع بالطلب الكلي لأن يفوق المعروض الكلي وبالتالي تظهر النتيجة في شكل موجات من التضخم.

إذا فاق معدل الكتلة النقدية الإنتاج الداخلي الخام فإننا سنواجه فجوات تضخمية ستؤثر على القوة الشرائية للعملة وهو ما ينعكس على مستوى المعيشة ونجد معدل السيولة

في الجزائر كبير جدا هذا يعني أن معدل نمو الكتلة النقدية شهد تطورا يفوق بكثير معدل نمو الناتج الداخلي الخام، على سبيل المثال في سنة 2001 ارتفع معدل التضخم ليبلغ 4.2% وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية الذي ارتفع بنسبة 22.30% ثم انخفض سنة 2002 بفعل تراجع معدل النمو إلى 17.30% .

- حدوث صدمة هيكلية إيجابية في علاوة سعر الصرف الموازي تؤدي إلى أثر سلبي على الكتلة النقدية في المدى القصير والمتوسط وإيجابي في المدى الطويل حيث تتراوح بين [-5.40 ، 1.64] فرغم بذل الحكومة جهود كبيرة لاستقطاب الأموال الضخمة في الأسواق الموازية إلا أنها لم تصل إلى نتائج مشجعة في ظل الأزمة المالية والتي تحتاج إلى هذه الأموال لإخراج الاقتصاد الوطني من أزمتته حيث نجد رغم الارتفاع المستمر لسعر الصرف الموازي إلا أن حجم الكتلة النقدية يبقى مرتفع في الاقتصاد الجزائري الأمر الذي ينجم عنه التضخم.

- كان لصدمة علاوة سعر الصرف الموازي تأثير إيجابي على الواردات في الجزائر طوال فترات الدراسة و على الناتج الداخلي الخام في المدى المتوسط والطويل فنتيجة القيود التي يفرضها المصرف المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية اتبعا لسياسة النقشف ونتيجة للفساد في بعض القنوات المالية للدولة والاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهرب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي قلَّ عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي وبالتالي أصبح السوق المحلي يعاني من عجز في العرض في مقابل كمية من الطلب على العملة المحلية انعكس ذلك على الضغط على الأسعار في الاتجاه الصعودي.

5.2. تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على ميزان المدفوعات

من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة ومثانة اقتصاد ما لأي دولة هي ميزان مدفوعاتها حيث يساهم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية ولقد ساهمت الأدبيات

الاقتصادية المختلفة في توضيح وشرح العوامل المؤثرة في اختلال وتوازن ميزان المدفوعات

ويعرف « دارسو» علم الاقتصاد على أنه القاعدة الأساسية للتحليل الاقتصادي على المستوى الشمولي أي ما يصطلح عليه بنموذج *IS-LM* الذي طوره الاقتصادي البريطاني « *John Hicks* » سنة 1937 والذي بفضل نال جائزة نوبل في الاقتصاد وبالخصوص نظراً لجهوده المشكورة في سبيل مزج النظريتين الكلاسيكية والكينيزية في إطار نموذج متكامل.

ورغم الأهمية البيداغوجية لنموذج (*Hicks*) فإنه ينطبق في أساسه مع فرضية اقتصاد مغلق لا مجال فيه للمعاملات التجارية الخارجية إلا أن الكندي « *Mundell* » والأمريكي « *Fleming* » طورا بعد ذلك نموذجا نظريا جديداً يسمى في الأدبيات الاقتصادية بنموذج (*Mundell-Fleming*) وهو بمثابة توسيع ذكي لنموذج *IS-LM* الذي بلوره « *John Hicks* » ليشمل المبادلات التجارية والمالية الخارجية في إطار اقتصاد وطني منفتح على باقي العالم.

يتبين من خلال نموذج (*Mundell-Fleming*) أن رصيد ميزان المدفوعات يرتبط أساساً بمتغيرات داخلية وخارجية أهمها الطلب الكلي المحلي و الخارجي ومعدل الصرف الحقيقي وبما أن الاقتصاد الوطني المراد دراسته على مستوى ميزان المدفوعات يرتبط أساساً في معاملاته التجارية الخارجية مع عدد محدود من أهم الشركاء التجاريين فإنه يستحسن قياس وحساب ما يسمى في الاقتصاد الدولي بمعدل الصرف الحقيقي الفعلي وذلك عن طريق حساب المتوسط الهندسي لمعدلات الصرف الحقيقي البينية.

مع ترجيح « *Weighting* » هذا المتوسط بوزن المبادلات الخارجية للاقتصاد الوطني مع كل شريك تجاري أساسي وعلى نفس المنوال يتم قياس الطلب الكلي الخارجي عن طريق المتوسط الحسابي المرجح بوزن المبادلات الخارجية البينية للنواتج المحلية الإجمالية الفردية بالأسعار الثابتة عند أهم الشركاء التجاريين للبلد أما بالنسبة للطلب الكلي المحلي فقد جرت

العادة على قياسه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالأسعار الثابتة .

إلا أن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العجوزات المالية للقطاع العام كمحدد لأرصدة ميزان المدفوعات تستدعي دمج رصيد موازنة الدولة في المعادلة المعبرة عن سلوك ميزان المدفوعات وذلك طبقاً للنظرية المعروفة عند عموم الاقتصاديين بفرضية العجزين التوأمين المشتقة من نظرية (البوست-الكينيزية) والتي تذهب إلى أن تراكم عجوزات القطاع العام يؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات مع العلم أن هذه العلاقة بين العجزين تستمد أصولها المفاهيمية من نموذج (Mundell-Fleming) نفسه خاصة إذا افترضنا أن للقطاع العام ميلاً إلى الإنفاق على السلع القابلة للمبادلات الخارجية.

1.5.2. التكامل والاستقرارية

أ: التعريف بالمتغيرات

نحاول من خلال دراستنا التطرق إلى مدى تأثير سعر الصرف الموازي على ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا بإدراج علاوة ضمن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التوازن الخارجي والذي يعكس أثره في ميزان المدفوعات الجزائري مثل اختلال سعر الصرف الحقيقي (MES)، أسعار النفط (OIL)، الاحتياطات الدولية (IR) خلال فترة الدراسة حيث يكون الشكل الرياضي بالصيغة الخطية للنموذج كما يلي:

$$(BP) = C(1) + C(2)* (MES) + C(3)* (OIL) + C(4)* (Z) + C(5)* (IR) + ut$$

ب: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يجب علينا التحقق من جذر الوحدة والغرض من اختبار جذر الوحدة لـ ARDL هو فقط للتأكد من أنه ليس لدينا أي متغير يستقر بعد الفروق من الدرجة الثانية خلاف ذلك لا تحتاج إلى وحدة الجذر وحسب ما يوضحه - الملحق 01 - تم التأكد من الاستقرارية حيث نجد كل من سلاسل علاوة سعر الصرف الموازي، النفط، اختلال سعر الصرف الحقيقي،

ميزان المدفوعات استقرت بعد الفروق الأولى في حين أن سلسلة الاحتياطات الدولية قد استقرت عند المستوى.

2.5.2. اختلال سعر الصرف الحقيقي

سنقوم بحساب حجم الاختلال في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالنسبة لمستواه التوازني.

أ . نظرة موجزة حول الأدبيات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني

لقد تعددت الدراسات الخاصة بصياغة تحركات سعر الصرف الحقيقي وبدراسة المكونات والمحددات الأساسية لهذا السعر مما أفرز نتائج مختلفة في هذا المجال وقد انصبحت معظم هذه الدراسات في محاولة إيجاد مستوى توازني لسعر الصرف الحقيقي.

فمنذ بداية القرن الماضي حاول « غوستاف كاسل 1923 » تحديد سعر الصرف التوازني من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تنص على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل ومع ذلك فإن أهمية هذه النظرية كقيمة توازنية على المدى الطويل لسعر الصرف قد ضعفت نظريا بشكل كبير سنة 1964 بعد ظهور أفكار « Balassa » وتجريبيا بعد أعمال «ديكي وفلير 1981» على اختبارات جذور الوحدة وأعمال «انجل وجرانجر 1987» على التكامل المشترك لسعر الصرف.

ومنذ التسعينيات ظهرت العديد من النماذج والمقاربات أهمها :

نموذج (FEER) الذي قام باقتراحه « Williamson 1986 » باحثا عن تفسير الاختلالات في أسعار العملات في المدى المتوسط وسمي بالنموذج الأساسي كونه يسمح بتحقيق استخدام الموارد على الصعيد الدولي دون المساس بالتوازنات الداخلية للاقتصاديات

فمن خلاله يمكن إيجاد حالات الانحراف بالمقارنة بوضعية التوازن كما يسمح هذا النموذج بتأمين التوازن الداخلي والخارجي في المدى المتوسط والطويل في الاقتصاد.

اقترح «*Macdonald 1997*» مقارنة سعر الصرف التوازني السلوكي (*BEER*) تم تطويره سنة 1999 من طرف كل من «*Clark, Macdonald*» يقوم هذا النموذج على النهج الإيجابي لسعر الصرف التوازني خلاف النموذج المعياري لـ «*Williamson*» وكذا على نظرية تعادل معدلات الفائدة الغير المغطاة.

كما قام «*J. Stein 1994*» بمقارنة سعر الصرف الحقيقي الطبيعي هذه النماذج هي استمرار لأعمال «*Nurkse 1945 و Artus 1977*» وتهدف أساسا إلى تعريف سعر صرف حقيقي فعلي متوافق مع التوازن الداخلي والخارجي وقد تم تطوير هذا النموذج في سلسلة مقالات (1994، 1995، 2002) و استعمل «*Stein*» كلمة طبيعي للتعبير عن سعر الصرف الناتج عن معدلات التضخم، يعرف «*Stein*» سعر الصرف الحقيقي الطبيعي بأنه سعر الصرف الذي يؤمن التوازن في ميزان المدفوعات في غياب العوامل الدورية (الإنتاج الكامل) كالتدفقات في رؤوس الأموال في الأجل القصير والتغيرات في احتياطات الصرف حيث جاء لتفسير ديناميكية سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير والمتوسط والطويل.

وفي سنة 1994 أثبت «*إبراهيم البدوي*» أن سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى الطويل غير ثابت مع مرور الوقت أي أن تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني المقترح من طرف «*Edwards*» لا يوضح تأثير التطور المتوقع لمبدأ الأساسيات وبالتالي فإن نموذج (إبراهيم البدوي) يسمح بمعرفة المسار الزمني الحقيقي لأسعار الصرف الحالية وتقديرها في المدى الطويل ويعتمد على تصحيح ديناميكية تعديل سعر الصرف الحقيقي نحو سعر الصرف التوازني.

وفي سنة 1999 اعتمد «*Coudert*» على أثر «*Samuelson*» والديون لتحديد سعر الصرف التوازني كما قام كل من «*Cashin et al*» سنة 2003 بتطوير سعر صرف توازني

على المدى الطويل بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية ووجدوا أن الأسعار الحقيقية للسلع وسعر الصرف الحقيقي يتحركان معا على المدى الطويل.

يعتمد تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر أي الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي والذي من المفروض أن يكون مستهدفا من طرف السلطات النقدية على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات) و بالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف.

ب. تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر

من أجل تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر استعملنا معطيات إحصائية سنوية حقيقية للفترة (1980-2016) والمعرفة من طرف البنك المركزي وصندوق النقد الدولي و على النموذج الذي تم تقديره من طرف «*Edwards 1989*» وعلى نموذج (*Cachin/Ail 2002*) الذي يفترض أن الاقتصاد صغير ومفتوح يعتمد على إنتاج نوعين من السلع منها الموجهة للتصدير (النفط حالة الجزائر) و سلع غير قابلة للتجارة.

يفترض النموذج عدة قيود تهدف إلى إنشاء نقطة ارتكاز مبسطة يمكن من خلالها تحليل الطريق الديناميكي والعملية الضابطة لسعر الصرف الحقيقي بشكل قوي ببساطة فإن هذا النموذج يهدف إلى بحث تأثير المتغيرات الأساسية على القيمة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي في الأجلين القصير والطويل وتبدأ إجراءات التقدير التي تم استخدامها كالاتي:

نقوم بنمذجة القيمة الفعلية لسعر الصرف الحقيقي باستخدام منهج (*Edwards 1989*-1994) والذي تم توسيعه من طرف «البدوي 1994» ويوضح أنها دالة في متغيرات أساسية في الأجلين المتوسط والطويل كذلك دالة في المتغيرات الأقل استمرارية في المدى القصير من ثم فإن القيمة التوازنية المقدرة لسعر الصرف الحقيقي سيتم اشتقاقها بواسطة القيم المتلى للمتغيرات الأساسية في حالة الثبات .

وبالتالي فإن المعادلة التي تصف القيمة التوازنية لسعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل باعتبارها دالة في المتغيرات الأساسية هي كما يلي:

$$LOG(REER^*) = C(1) + C(2)*LOG(TOT) + C(3)*LOG(GOV) + C(4)*LOG(RINT) + C(5)* (NFA) + Ut$$

ومنه فإن محددات سعر الصرف الحقيقي والتي حددتها الأدبيات وقد تم تعيينها على مجموعة من الدول النامية وسنستخدمها خلال فترة الدراسة (1980-2016) على الجزائر هي الإنفاق الحكومي، معدلات التبادل التجاري (TOT)، سعر الفائدة الأجنبي (سعر الفائدة الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية) والتي تم الحصول عليه من بيانات البنك الدولي ($RINT$)، الأصول المالية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يستعمل كمتغير كوكيل عن التدفقات الصافية لرؤوس الأموال (NFA).

من خلال نتائج اختبار استقرارية المتغيرات عند المستوى - الملحق 1- نلاحظ أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة ما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية ولا يتحقق الاستقرار إلا بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى، وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى حيث الإحصائيات أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ومعنى ذلك عدم وجود جذر أحادي أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى.

بعد التأكد من وجود علاقات طويلة المدى بين المتغيرات حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن يتضح لنا أن احتمال الإحصائية $\lambda trace$ أصغر من القيم الحرجة وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات سنمر إلى تقدير هذه العلاقة التوازنية الطويلة المدى بطريقة المربعات الصغرى العادية حسب ما يوضحه-الملحق 29-

$$\begin{aligned} \text{LOG(REER)} = & -3.41797481621 + 0.426533883329 * \text{LOG(TOT)} + \\ & 2.04001517023 * \text{LOG(GOV)} + 0.636708130067 * \text{LOG(RINT)} - \\ & 3.95926670268e-19 * \text{NFA} \end{aligned}$$

ت. اختلال سعر الصرف الحقيقي

من العلاقة المقدرة في المدى الطويل يمكن تحديد حجم الاختلال في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالنسبة لمستواه التوازني فدرجة الاختلال هي مقدار الانحرافات بالنسبة المئوية لسعر الصرف الحقيقي الملاحظ بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي التوازني حيث الانحراف السلبى يعنى انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي الملاحظ بالمقارنة بقيمته التوازنية.

ويوضح (الشكل 3-1) اختلال سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والذي تم حسابه باستخدام مؤشر الاختلال وهذا بعد حساب سعر الصرف الحقيقي التوازني وهذا حسب المعادلة التالية:

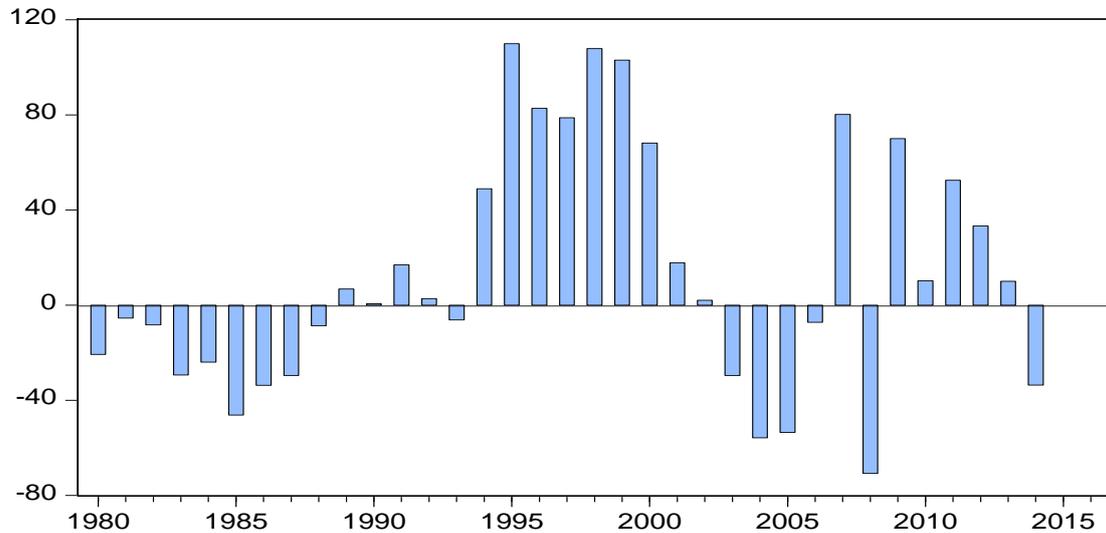
$$\text{Mésalignement} = [\text{TCRE}/\text{TCR} - 1] \times 100$$

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

TCRE : سعر الصرف الحقيقي التوازني

الشكل رقم (03-01): اختلال سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني

MESAL



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews8

3.5.2 : تقدير ميزان المدفوعات باستعمال منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج

الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة: *NARDL*

نموذج *ARDL* غير الخطي الذي تم تطويره مؤخراً بواسطة « *Shin* و *Yu* و *Greenwood* » سنة 2014 يستخدم تحليلات للمجاميع الجزئية الموجبة والسلبية تسمح باكتشاف التأثيرات غير المتماثلة على المدى الطويل والقصير، فمقارنة بنماذج التكامل المشترك الكلاسيكية تقدم نماذج *NARDL* بعض المزايا الأخرى كأن تستعمل بشكل أفضل لتحديد علاقات التكامل في عينات صغيرة « روميلي، سونغ، وليو، 2001 » و يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت الاستقرارية ثابتة عند المستوى أو عند الفارق الأول لكن لا يمكن تطبيقها في حالة ما إذا كانت السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية.

المزايا الأخرى لـ *NARDL* نجد عدم التماثل لـ « *Shin et al* 2013 » مناسب بشكل خاص لغرض قياس تأثير العلاوة على التوازن الخارجي لأنه لا يسمح لنا فقط بقياس عدم التماثل على المدى القصير والبعيد ، ولكن أيضاً لكشف التكامل المشترك الخفي على سبيل المثال قد يكون للصدمة الإيجابية لعلو سعر الصرف الموازي تأثير مطلق كبير على المدى القصير في حين أن الصدمة السلبية لها تأثير مطلق كبير في المدى الطويل (أو العكس).

أ: تقدير نموذج *NARDL*

تم إنشاء سلسلة موجبة وسلبية لكل من علاوة سعر الصرف الموازي واختلال سعر الصرف الحقيقي بغرض التأكد من وجود علاقة غير متماثلة و غير خطية حسب الملحق 30- ومن خلال المخرجات يمكننا معرفة أن *Eviews* قد أزال بعض التأخر كما يتم ملاحظة معنوية جميع المعاملات عند مستوى معنوية 5 % .

- على المدى القصير: نلاحظ أن الصدمة الايجابية لعلو سعر الصرف الموازي لها تأثير سلبي بنسبة 25.86 % على ميزان المدفوعات فارتفاع سعر الصرف الموازي سنة

2015 إلى 100.69 دولار للدينار الجزائري صاحبه عجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ أقصى حد له في تلك السنة والصدمة السلبية للعلاوة ذات تأثير إيجابي قدره 16.15 % فانخفاض سعر الصرف الموازي سنة 2011 إلى 72.93 تناسب مع الارتفاع الذي عرفته الجزائر في مستوى رصيد ميزان المدفوعات.

كما نلاحظ التناسب الطردي بين الصدمة الإيجابية لاختلال سعر الصرف الحقيقي ورصيد ميزان المدفوعات وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فالاختلال يعني تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بالأسعار الأجنبية وفي ظل فرضية مرونة التجارة الخارجية لتقلبات أسعار الصرف سيؤدي ذلك إلى انخفاض الصادرات كما أن زيادة عرض العملات الصعبة أي ارتفاع إيرادات الصادرات يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الموازي.

ب. اختبار التكامل - اختبار الحدود-

بناءً على تقدير *NARDL*، نجري اختباراً لوجود التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام نهج اختبار الحدود لـ « *Pesaran* وآخرون و *Shin* وآخرون 2011 » باستخدام اختبار (*Wald test*) كما هو موضح في الملحق 31 - نلاحظ أن القيمة المحسوبة للاختبار هي 43.49 أكبر من القيمة المطلقة العليا من جدول اختبار الحدود (*Bound test*) عند مستوى معنوية 5% والتي تقدر ب 4.01 ومن ثم سنرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي ترمي بوجود التكامل بين المتغيرات .

$$H_0 : c(2)=c(3)=c(4)=c(5)=c(6)=c(7)=c(8)=0$$

ت: اشتقاق معاملات طويلة المدى

تم تبني إجراءات اشتقاق معاملات المدى الطويل من الأسلوب الذي اعتمده « *Matthew Greenwood-Nimmo* » نمذجة التكامل المشترك غير المتماثل والمضاعفات الديناميكية في إطار *ARDL* غير الخطي.

كما هو موضح في - الملحق 32 - لحساب معامل المدى الطويل يقسم المعامل السلبي

لكل $Z_P(-1)$ و $Z_N(-1)$ على معامل المتغير التابع $BP(-1)$

المعادلة طويلة المدى أو المعادلة التكاملية هي:

$$Bp = -0.38827 * Z_P + 0.242531 * Z_N + 1.092767 * OIL + 0.368597 * MESAL_P \\ - 0.147528 * MESAL_N - 5.84E_{15} * IR + Ut$$

• حسب المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

كل زيادة بوحدة واحدة في السلسلة السلبية لعلاوة سعر الصرف الموازي والسلسلة الايجابية لاختلال سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع في ميزان المدفوعات ب 24.25 بالمائة و 36.85 بالمائة على التوالي فاختلال سعر الصرف الحقيقي له مردود سلبي على الأداء الاقتصادي للدولة ككل ويتمثل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ، زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار النسبية للمصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة وبالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

كما أن السلسلة الإيجابية لعلاوة سعر الصرف الموازي تؤدي إلى تأثير سلبي على ميزان المدفوعات قدره 38.82 بالمائة وهذا ما يوضح التأثير المطلق الكبير على المدى الطويل لعلاوة سعر الصرف الموازي بالنسبة لتأثيرها على المدى القصير على الاقتصاد الوطني.

كما نلاحظ التناسب الإيجابي بين أسعار النفط وميزان المدفوعات في الجزائر وهذا يؤكد العلاقة الاقتصادية فأي تذبذب في أسعار النفط له تأثير سلبي على رصيد ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري بصفة عامة وذلك من خلال قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات التي تعتبر من أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات الجزائري.

كما أن انهيار أسعار النفط وشح العملة الصعبة لدى البنوك وتشديد إجراءات توطين العمليات الخارجية على مستوى البنوك التجارية جعل السوق الموازية الوجهة شبه الوحيدة

ليس لتغطية بعض الاحتياجات العادية بل لتهريب العملة إلى الخارج نتيجة تراجع الثقة في العملة الوطنية حيث أظهر الانخفاض الشديد لأسعار النفط في سنة 1986 اختلالات اقتصادية كلية وكشف هشاشة الاقتصاد الوطني وانخفاض في قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 1986 فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد وبالتالي انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة (1985-1987) وسجل ميزان المدفوعات أكبر عجز سنة 1995 حيث قدر ب 6,3 مليار دولار ويرجع السبب الرئيسي في حدوث العجز في ميزان المدفوعات إلى انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات النفطية¹، الأمر الذي يحدث عجزا في الميزان التجاري وبالتالي الميزان الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

وعن الاحتياطات فنجد العلاقة عكسية فعند انهيار العملة المحلية تقوم الدولة ببيع العملات الأجنبية المتواجدة في احتياطياتها، أما إذا كانت الاحتياطيات غير كافية يلجأ البنك المركزي إلى إجراء تخفيض في العملة وهو قرار إداري تقوم به السلطات النقدية بغية الوصول إلى أهداف إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الدور الذي يلعبه في تشجيع الصادرات و التقليل من حجم الواردات.

ث. اختبار عدم التماثل

سوف نتحقق من عدم التماثل بمساعدة اختبار (*wald test*) يعني عدم التماثل في تأثيرات السلاسل الموجبة والسالبة على المتغير التابع هو نفسه أو هناك فرق من قيمة المعامل المحسوبة أعلاه لمعامل المدى الطويل.

اختبار عدم التماثل في الأساس هو اختبار ما إذا كانت المعاملات متساوية أم لا، أي أن كل من التغيير الإيجابي و السلبي لعلاوة سعر الصرف الموازي واختلال سعر الصرف الحقيقي لهما تأثير متساوي في الأجل الطويل على رصيد ميزان المدفوعات.

¹ تمثل الصادرات النفطية أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات.

$$-c(3)/c(2)=-c(4)/c(2)$$

$$-c(6)/c(2)= c(7)/c(2)$$

حسب ما يوضحه -الملحق 33 - نجد أن:

احتمال الإحصائية لعلاوة سعر الصرف الموازي مقدر ب **0.04** وهو أصغر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية والتي ترمي إلى وجود مساواة في التأثير حسب المعادلات أعلاه ونقبل الفرضية البديلة، فاختبار(والت) يوضح عدم وجود تماثل في التأثيرات الإيجابية والسلبية في المدى الطويل لعلاوة سعر الصرف الموازي على رصيد ميزان المدفوعات وهذه النتيجة منطقية اقتصاديا فالصددمات الايجابية في سعر الصرف الموازي لها التأثير السلبي أكثر من الصدمة السلبية له ، فبعد تقسيمنا لسلسلة علاوة سعر الصرف الموازي إلى سلسلتين سلبية وإيجابية نلاحظ انعدام قيمة العلاوة في السلسلة السلبية وتراوح قيمتها بين [2.42،12.50] في السلسلة الإيجابية في بداية الثمانينات حيث تدهورت قيمة الدينار الجزائري وشاع انتشار سوق الصرف السوداء الجزائرية التي كانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى فبدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب وأصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، و يستلم المشتري الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من طرف العمال المهاجرين هناك ليشتري بها الأغراض المتمثلة خاصة في السيارات والتجهيزات والكماليات المفقودة في الجزائر ويسلم مقابل تلك الأموال ووفق السعر والكيفية المتفق عليهما ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية و أصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر و فق الأسعار السائدة.

كما نلاحظ أن نسبة الصدمات الإيجابية خلال سنوات الألفية أكبر من نسبة الصدمات السلبية ما عدا بعض من السنوات التي شهدت اقتراب من التأثير فعلى سبيل المثال في سنة

2005 قدرت العلاوة في السلسلة السلبية ب -178.46 بينما قدرت في السلسلة الإيجابية ب 180.40 حيث أصبح للدينار قيمة واحدة لا قيمتين سنة 2005 فقيمة الدينار الجزائري في السوق السوداء هي نفس سعر الصرف الرسمي حيث الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء كان 20 إلى 30 % لمدة سبعة أشهر والفجوة بين السعرين تضيق باطراد ففي سبتمبر عام 2005 كان السعر الرسمي للدولار الأمريكي 70 دينارا مقارنة مع 82 دينارا في السوق الموازية وذلك بفضل تحسن الاقتصاد والتغيرات في قواعد التداول.

كما يوجد عامل آخر وهو قرار الحكومة سنة 2005 حظر استيراد السيارات المستعملة في أعقاب ضغوط من أرباب الصناعة وشركات التسويق وتذهب تقديرات الجزائريين إلى أن نحو مئة ألف سيارة مستعملة دخلت البلاد سنويا من فرنسا و لأن الواردات يجري تمويلها بالعملة الصعبة التي يتم الحصول عليها من السوق الموازية فان الحظر حد بشدة من الطلب على العملة الصعبة في السوق السوداء، كما مرت السوق السوداء للعملة بنكسة أخرى حينما فرضت الحكومة قواعد تلزم المستوردين بأن يحوزوا كحد أدنى 20 مليون دينار ومن جراء هذه الخطوة التي تهدف إلى كبح الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فإن مئات المستوردين تخلوا عن أنشطتهم إذ عجزوا عن الوفاء بالشرط الجديد وساهم رحيلهم في هبوط الطلب على دولارات السوق السوداء.

غير أنه في سنة 2003 بلغت الصدمة الإيجابية قيمة 170.39 بينما الصدمة السلبية -140.83 ففي أواخر عام 2003 اتسع الفارق إلى نحو 25 % كما هو الأمر سنة 1995 فبلغ سعر الدولار 43.17 دينار في السوق الرسمية و110 دنانير في السوق السوداء حيث نلاحظ الفرق في قيمة العلاوة في السلسلتين وبلغت العلاوة في السلسلة الإيجابية 103.89 بينما قدرت القيمة في السلسلة السلبية ب -73.59، نفس الشيء خلال السنوات الأخيرة من الدراسة فقد بلغت العلاوة 383.49 في السلسلة الإيجابية من سنة 2015 بينما قدرت قيمتها ب -352.23 في السلسلة السلبية فالتأثير الإيجابي للعلامة يفوق تأثيرها السلبي وقد أشار تقرير نشرته الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2015 حول تبييض الأموال والجرائم

المالية في العالم إلى أن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي في الجزائر تقدر بين 30 إلى 50 في المائة من الناتج الداخلي الخام للبلد، مما يعني أنها تتراوح بين 5000 و8000 مليار دينار كما أن السوق موازية للصرف كانت تستقطب حوالي 5 ملايين دولار حسب التقديرات في نهاية سنة 2014.

- نفس الأمر بالنسبة لاختلال سعر الصرف الحقيقي الذي قدرت قيمة الاحتمال فيه 0.03 حسب - الملحق 34- ويبين اختبار (والت) عدم وجود تماثل في التأثيرات الإيجابية والسلبية في المدى الطويل لاختلال سعر الصرف الحقيقي على رصيد ميزان المدفوعات، حيث نلاحظ الفرق في السلسلتين ففي السلسلة الإيجابية ارتفع الاختلال من 15.36 سنة 1981 بشكل تدريجي ليبلغ أقصى حد له 554.44 سنة 2016، غير أن السلسلة السلبية تراوحت قيمتها بين [-2.9، 481.18] فالانحراف الكبير والمستمر في سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني يمكن أن يكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خصوصا إذا ما أدى هذا الاختلال إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات حيث يشير اختلال سعر الصرف الحقيقي إلى الحالة التي يكون فيها سعر الصرف الحقيقي للعملة منحرفا عن مستواه التوازني. فعندما تكون عملة هذا الاقتصاد مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية يخلق هذا الاختلال حالة من عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكاليف المعيشة (زيادة معدل التضخم) في الأجل الطويل حيث نجد أن تأثير انخفاض سعر صرف العملة قد يكون سالبا عن طريق التأثير المباشر على أسعار الواردات التي تدخل ضمن الرقم القياسي لمستوى الأسعار خصوصا إذا كانت هذه الدولة تعتمد على استيراد معظم سلعها الغذائية والاستهلاكية النهائية من الخارج والتأثير غير المباشر على أسعار السلع الأولية والوسيلة المستوردة وبالتالي إلى زيادة معدل التضخم كما يؤثر تقويم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية على الأداء الاقتصادي للبلد من حيث القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق العالمية التي ستراجع بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع في الخارج وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثالث

توفر دراستنا دليلاً إضافياً على ضرورة القضاء على سعر الصرف في السوق الموازي في الاقتصاد الجزائري حيث بعد دراسة محددات العلاوة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري سواء على التوازن الداخلي أو الخارجي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية منها النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم وميزان المدفوعات وهذا باستخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي حيث تبين أن وجود سعر صرف موازي له مردود سلبي على الأداء الاقتصادي للدولة ككل ويتمثل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم، زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة وبالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي لذا فالحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي بات ضرورياً لاستعادة الثقة بالاقتصاد الجزائري بشكل عام .

الخاتمة العامة

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: نتائج اختبار فرضية الدراسة

ثالثاً: التوصيات و الاقتراحات

رابعاً: آفاق البحث

الخاتمة العامة

تعتبر الرقابة على الصرف والقيود المفروضة عليه من أهم أسباب نمو سوق الصرف الموازي الذي ينتشر في بلد مثل الجزائر على نطاق واسع ويميل إلى امتلاك روابط اقتصادية كلية قوية ومن الصعب تحقيق الأهداف التقليدية للإصلاحات الاقتصادية مثل تثبيت الاقتصاد الكلي، تعادل أهداف تحقيق الاستقرار في السوق الحرة والحد من العلاوة وربما تحقيق توحيد سعر الصرف في نهاية المطاف أو على الأقل فك ارتباط السوق السوداء بنجاح من القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعليه قامت الجزائر في هذا السياق بالعديد من الإصلاحات التي تمس نظام الصرف والتي ساهمت إلى حد ما في تقريب السعر الموازي والرسمي إلا أنها لم تصل إلى سعر موحد تماما.

تمثل مرونة سعر الصرف مطلبا أساسيا لإعادة بناء الاحتياطيات واكتساب القدرة التنافسية الخارجية وتشير الفجوة الكبيرة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية إلى وجود اختلالات خارجية مستمرة والتزام السلطات بسد هذه الفجوة تدريجيا أمر جدير بالترحيب، أما اللجوء إلى فرض قيود على النقد الأجنبي فلا يعالج الاختلالات الخارجية الأساسية ويشكل إلغاء بعض هذه التدابير مؤخرا خطوة في الاتجاه الصحيح.

يبين التحليل الاقتصادي أن العلاوة الكبيرة لسعر الصرف لها آثار سلبية على صادرات الجزائر مباشرة كمؤشر على نقص النقد الأجنبي وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها السلبي على البنية الداخلية للحوافز المعتمدة رسميا كما أن سعر السوق السوداء له تأثير كبير على التضخم المحلي حيث إن انخفاض سعر السوق السوداء والتضخم الأجنبي يزيدان مباشرة من التضخم المحلي من خلال قناة دفع التكلفة أو من خلال عدم توازن سوق المال، ومن ثم لا تؤثر العلاوة على التضخم وسعر الصرف الحقيقي فحسب بل تعمل أيضاً كإشارة لضعف مصداقية الإصلاح الاقتصادي وعدم استدامة سياسة الاقتصاد الكلي.

وعلى هذا النحو، يجب أن يكون هناك شكل من أشكال توحيد سعر الصرف يمثل هدفاً صريحاً أو ضمناً للإصلاح الاقتصادي الأخير في الجزائر حيث يتعين بذل مزيد من الجهود لتعزيز الاستقرار المالي و تقوية الرقابة المصرفية وخصخصة البنوك لتحسين قدرتها التنافسية ودعم صلابتها كما ينبغي تخفيف القيد الحالي المفروض على حيازات البنوك التجارية من الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة والبنك المركزي ومن شأن مواصلة تعزيز وتطبيق إطار مكافحة غسل الأموال أن يسهم في تحسين الاستقرار المالي والاندماج في النظام المالي العالمي.

من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية

أولاً: نتائج الدراسة

1- النتائج القياسية

• وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين علاوة سعر الصرف الموازي ومحدداته والتي تمارس تأثير معنوي على العلاوة في المدى الطويل، بالإضافة إلى التأثير السلبي الذي تلعبه كل من متغيرة النمو الاقتصادي، نسبة الكتلة النقدية على سعر الصرف الاسمي ومعدلات التبادل التجاري عكس التأثير الايجابي لسعر الصرف الحقيقي مع ملاحظة عدم وجود لأي تأثير لمتغيرة الاحتياطات على العلاوة.

• أثبتت نتائج الدراسة القياسية للنمو الاقتصادي عدم وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة منها علاوة سعر الصرف الموازي، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر أثبت وجود علاقة سببية من علاوة سعر الصرف الموازي، الاستثمار والميزان التجاري باتجاه الناتج الداخلي الخام، وكذا من الميزان التجاري باتجاه كل من الاستثمار والتضخم بالإضافة إلى اختبار دوال الاستجابة الدفعية التي أوضحت وجود أثر سلبي لصدمات علاوة سعر الصرف الموازي باتجاه الناتج الداخلي الخام تقريبا

طوال فترات الدراسة وبالنسبة لاستجابة النمو الاقتصادي لصددمات بقية المتغيرات من الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الميزان التجاري تنوعت بين إيجابية وسلبية.

▪ الدراسة القياسية للاستثمار الأجنبي أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته من بينها علاوة سعر الصرف الموازي، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر أثبت وجود علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام وكل من سعر الفائدة الحقيقي والإنفاق الحكومي وعلاوة سعر الصرف الموازي، بالإضافة إلى اختبار دوال الاستجابة الدفعية التي أوضحت وجود أثر إيجابي لصددمات علاوة سعر الصرف الموازي، الانفتاح التجاري وسعر الفائدة الحقيقي، أما بالنسبة لاستجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي فنجدها سلبية .

▪ بالنسبة لدراسة تأثير سعر الصرف الموازي على التضخم، فعلاوة سعر الصرف الموازي تعتبر أهم متغير داخلي مفسر لتباين الواردات حيث حدوث صدمة في سعر الصرف الموازي كان لها تأثير إيجابي على الواردات في الجزائر طوال فترات التنبؤ كما تؤدي هذه الصدمة الهيكلية الايجابية إلى أثر سلبي على التضخم وعلى الكتلة النقدية ولها تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام في المدى المتوسط والطويل.

▪ من خلال الدراسة القياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تم إثبات عدم وجود تماثل في التأثيرات الإيجابية والسلبية في المدى الطويل لكل من علاوة سعر الصرف الموازي واختلال سعر الصرف الحقيقي على رصيد ميزان المدفوعات وكذا نلاحظ التأثير الايجابي لكل من السلسلة السلبية لعلاوة سعر الصرف الموازي والسلسلة الإيجابية لاختلال سعر الصرف الحقيقي على رصيد ميزان المدفوعات والتأثير السلبي لكل من السلسلة الايجابية لعلاوة سعر الصرف الموازي والسلسلة السلبية لاختلال سعر الصرف الحقيقي.

2- النتائج التحليلية

• المبالغة في الرقابة على الصرف الأجنبي التي تفرضها السلطة النقدية الجزائرية دفعت الأعوان الاقتصاديين بما فيهم الأجانب اللجوء إلى سوق الصرف الموازي للقيام بعمليات تحويل العملات الأجنبية الأمر الذي ساهم في توسع رقعة ونشاط هذا الأخير بشكل رهيب، وازدادت درجة مساهمته في تقليص حجم التحويلات من العملات الأجنبية التي تمر عبر القنوات الرسمية وانعكاساته السلبية على أداء النشاط الاقتصادي وثقة المتعاملين في العملة الوطنية.

• إن المبالغة في قيمة العملة الوطنية تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي وبدورها تؤدي إلى مزيد من المخاطر وآفاق ضعيفة للاستثمار، وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع مما يؤدي إلى حدوث خلل في الاستقرار المالي وأثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد.

• وجود سعر صرف موازي له مردود سلبي على الأداء الاقتصادي للدولة ككل، ويتمثل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم، زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة وبالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

• إن استمرار تنامي أسواق الصرف الموازية في الجزائر تعتبر عاملاً مشجعاً على استمرار و توليد بيئة مالية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي و تساهم في عزل الجزائر عن محيطها المالي الدولي و تشجع من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر القنوات غير الرسمية وغير المصرفية وأضحى الاتجاه نحو مزيد من تحرير عمليات النقد الأجنبي وتخفيف الرقابة عليها من الأولويات الواجب على السلطات الوصية اتخاذها نظراً لما سيترتب عن ذلك من منافع ستجعل بلدنا بحال أفضل.

ثانيا: نتائج اختبار فرضية الدراسة:

من خلال الدراسة تمكننا من البرهنة على صحة الفرضية الموضوعية بحيث تم إثبات أن سعر الصرف الموازي في الجزائر يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي وهذا من خلال نتائج الدراسات القياسية لتأثير العلاوة على متغيرات التوازن الداخلي والخارجي الرئيسية: النمو الاقتصادي، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات. حيث تم التأكيد أن القطاع الخارجي في الجزائر لا يزال عرضة للصدمات ولأجل استعادة الاستقرار الخارجي وزيادة القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية يتعين على الجزائر الحد من المغالاة في تقدير قيمة العملة وسد القيود المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي لإلغاء الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية، بالإضافة إلى إمكانية رفع القيود و تحرير انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر مما قد يساعد على عودة رؤوس الأموال المتداولة في السوق الموازي إلى القنوات الرسمية.

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات

نتويجا لما جاء في البحث من دراسة و تحليل و على ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- الحد من نشاط و توسع سوق الصرف الموازي عن طريق تحسين و تكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل و الصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.
- ضرورة تكثيف إجراءات و آليات الرقابة على الصرف الأجنبي بالشكل الذي يدفع المتعاملين و المستثمرين للتعامل مع القنوات الرسمية و العمل على توسيع رقعة مكاتب الصرف الأجنبي لإعطاء ديناميكية و عمق في سوق الصرف الأجنبي قصد تثبيط نشاط سوق الصرف الموازي.

▪ ضرورة إثبات البنك المركزي الجزائري قدرته على ضبط السوق بكل شفافية مع تلبية كافة طلبات الشركات والمستثمرين الأجانب، وإلا فعليه تغيير آلية تحديد سعر الصرف بالتخلي عن إدارة سعر الصرف وتركها للسوق الحرة من أجل القضاء على السوق الموازي للعملة.

▪ تعزيز الرقابة على المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل مع العالم الخارجي للعمل بالاعتماد المستندي للحد من تعاملها مع سوق الصرف الموازي.

▪ التسرع في تقليص درجة تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي لتعديل قيمة العملة الوطنية مثل ما تدعوا إليه أطراف وهيئات خارجية هو بمثابة فتح المجال لتسجيل تدهور رهيب في قيمة الدينار الجزائري في الوقت الذي نسجل تزايد وتفاوت قوى عرض الدينار الجزائري مقارنة بالطلب عليه بسبب ضعف أداء الجهاز الإنتاجي وظروف المناخ الاقتصادي.

▪ القضاء على السوق الموازية للصرف بات ضرورياً لاستعادة الثقة بالاقتصاد الجزائري بشكل عام واستعادة ثقة المستثمرين بشكل خاص لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ينفر المستثمر من العملة التي تتقلب بشكل مستمر وتؤدي لتقليص أرباحه.

▪ العمل في شكل سياسة متكاملة بين كل أطراف الحكومة على الرفع من نصيب قطاع خارج المحروقات، الذي يعتبر المخرج الوحيد للتقليل من حجم الواردات الذي هو في تزايد مستمر، والذي يعتبر عامل مهم في تكريس ظاهرة التضخم (التضخم المستورد).

▪ ضرورة محاربة السوق الموازي تمهيداً لاستقرار معدلات التضخم والحد من ارتفاع الأسعار أو استقطاب الموارد من السوق الموازي لصالح الصرافات، أو قيام البنك المركزي بضخ مزيد من النقد للصرافات.

- ضرورة محاصرة الظاهرة لأنها لا تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاد البلاد فحسب بل إنها تعمل أيضا كغطاء على المعاملات التجارية غير القانونية وترتبط عضويا بالتهريب وتبييض الأموال إضافة إلى تمويل الجمعيات المشبوهة وحتى الأحزاب.
- أخيرا إذا استمر الحال على ما هو عليه من تدني الإنتاج النفطي بالتزامن مع انهيار أسعار النفط العالمية، ستطال وتيرة السحب من العملات الأجنبية بخزائن المركزي غطاء العملة المحلية وحينها تنهار قيمة الدينار الجزائري ونجد أنفسنا أمام تضخم جامح يجتاح أسواق السلع والخدمات إذا لم تتخذ الإجراءات و التدابير اللازمة لوقف تدهور قيمة العملة المحلية.
- لا يزال القطاع الخارجي في الجزائر عرضة للصدمات ولاستعادة الاستقرار الخارجي وزيادة القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، يتعين على الجزائر الحد من المغالاة في تقدير قيمة العملة وسد القيود المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي لإلغاء الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية.

رابعاً: آفاق البحث

على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نقترح القيام بدراسات قياسية لمقارنة آثار سعر الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي الكلي في الدول النامية وهذا بإدراج متغيرات أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1- قائمة الكتب

- ❖ نسرين عبد الحميد نبيهة: الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2005 .
- ❖ هرناندو دي سوتو، 1441: الدرب الآخر "الثورة الخفية في العالم الثالث"، ترجمة شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.
- ❖ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2006) : التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية.
- ❖ عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب، الطبعة رقم 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- ❖ إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، دار النهضة العربية، مصر 1996
- ❖ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر 2003.
- ❖ محمد إبراهيم طه السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة-مصر-1996.
- ❖ مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد الأردن، 2009.
- ❖ سامي عفيفي حاتم: التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية، القاهرة، 2005.
- ❖ محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتب الإشعاع الفني ، مصر 1999.

- ❖ أسامة بشير الدباغ:البطالة والتضخم (المقومات النظرية والمناهج السياسية والاقتصادية) دار الاهلية، لبنان 2007.
- ❖ حسين بن سالم جابر الزبيدي:التضخم والكساد، مؤسسة الوراق، الأردن، 2011.
- ❖ نعمان سعدي: البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، دار البيضاء، - ط 10، الجزائر، 2011.
- ❖ الدكتور عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي:سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية- نظرية وتطبيق- دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ط 1 -2011.

2- الملتقيات و المجالات والمقالات

- ❖ فيتو تانزى: الإقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية آثارها، مجلة التمويل والتنمية، عدد 4 ،ديسمبر 1983.
- ❖ بخشي غوتي،بومدين طيبي:الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة:التجربة الجزائرية ،الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وبل الترويض،المركز الجامعي سعيدة،الجزائر،20-21 نوفمبر 2007.
- ❖ فريدريك شنايدر،دومنيك أنستي:الاختباء وراء الظلال:نمو الاقتصاد الخفي،سلسلة قضايا اقتصادية،صندوق النقد الدولي،العدد30،مارس 2002 .
- ❖ هاني الحوراني وآخرون: القطاع غير الرسمي في الأردن (دراسة ميدانية) ،مركز الأردن الجديد للدراسات،دار سندباد للنشر،الأردن،2006 .

- ❖ بن نوي مصطفى وعجيلة محمد: متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة يومي 21/20 نوفمبر.
- ❖ حيان سليمان: اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- ❖ بقبقق ليلي اسمهان: العمليات البنكية الغير المشروعة وأثرها على الاقتصاد-عمليات تبييض الاموال - ملتقى وطني حول الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة 21/20 افريل 2007
- ❖ عزوز بن علي وبوزيان عبد الباسط: الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ملتقى وطني حول الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر بالمركز الجامعي بسعيدة 21/20 نوفمبر 2007.
- ❖ حسن خلف فليح: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001.
- ❖ الهيتي نواز عبد الرحمان والخشالي منجد عبد اللطيف: مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- ❖ الدكتور الأستاذ حسين شحاتة الخبير الاستشاري في المعاملات المالية الشرعية محاضرة بعنوان: حكم التعامل في العملات في السوق الخفية، بجامعة الأزهر.
- ❖ حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين: سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة وبحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد 3.
- ❖ الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف

- ❖ محمد بوزيان و الطاهر زياني:الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر (دراسة مقارنة مع تونس و المغرب)، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة جامعة البليدة، الجزائر 21-22 ماي 2002 .
- ❖ مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.
- ❖ جمعة حجازي، مفاهيم التنمية. www.ina-syrie.com/tbl_images/file0473.pdf.
- ❖ توفيق عباس عبد عون المسعودي: دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق- دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
- ❖ الزين منصور: تشجيع الاستثمارات وأثرها على التنمية الاقتصادية، دار الراية، الأردن، 2012
- ❖ ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
- ❖ ناجي بن حسين: تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، 2009.
- ❖ نايف فواز جار الله وفرحان سعدون حسين: أثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 93 ، مجلد 31 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
- ❖ فرحان سعدون حسين: أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة: دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31 ، العراق 2009

- ❖ كريم جودي: السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 4-9/ماي 1996، أبو ظبي.

3- قائمة الرسائل و الأطروحات

- ❖ عبد الرزاق بن الزاوي: سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر.
- ❖ ملاك قارة: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس ، السنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
- ❖ حمداني محي الدين: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- ❖ جوامع لبية: أثر سياسات لاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر مصر والسعودية -2000-2012 رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014/2015

4- التقارير و المراسيم والمنشورات

- ❖ منشورات المكتب الدولي للعمل (1991): تقرير عادي.
- ❖ قانون 86-12 لسنة 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

LES OUVRAGES :

- ❖ Anis KACEM, Mohamed BENSALAH, et autre: **Libéralisation commerciale, économie informel et capitale vers un regard critique et application au pays de Maghreb**, voire www.ps2d.net/media/Haddar_PEV_08pdf.p.04 , Consulté le : 50/00/5011 à 13 :20.
- ❖ **Women In Informal Employment: Globalizing and organizing**; Room 541, Royal Exchange, Manchester, M2 7EN Company Limited by Guarantee – Company N°. 6273538.
- ❖ Arnold heertje et philippe barthelemy **l'économie souterraine** : édition economica ;France 1984 .
- ❖ Pierre pestieau **l'économie souterraine** ,hachette ,France 1998 .
- ❖ VITO TANZI : **the underground economy in united states, estimations and implications** banque national de lavoro-quarterly,review N° 135,1980
- ❖ Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN: **The Shadow Economy- A critical Analysis**
- ❖ Friedrich SCHNEIDER and Dominick ENSTE: **Shadow Economy**, university of Cambridge, 2nd edition 2004
- ❖ Hocine BENISSAD :**La réforme économique en Algérie**, 2ème édition, OPU, ALGER, 1991.
- ❖ Bernard Guillochon et Annie Kawecki : **Économie internationale** (commerce et macroéconomie), DUNOD, Paris, 2009

REVUS ET ARTICLES :

- ❖ Boufenik (f) et Elaidi (a) : **l'informel en Algérie : quelle approche ?** revue économie et management, université de TLEMCEN, N°1, MARS 2002.
- ❖ Chaib bounoua : **une lecture critique du secteur informel dans les pays tiers monde** ,les cahiers du CREAD,N°30,1992,p91.
- ❖ ADAIR Philippe : **Production et financement du secteur informel urbain en Algérie** in Revue -économie et management-, N°: 1, Mars 2002

- ❖ *Kazem Yavari -The Effects of Exchange Rate Unification Policy on Inflation, Black Market Premium and the Real Exchange Rate in Iran - University of Imam Sadiq (a.s) August 08/2002Sixth ERC/METU International Conference in Economics Ankara,Turkey.*
- ❖ *Duy Hung Bui PhD candidate :AN EMPIRICAL ANALYSIS ON THE PARALLEL FOREIGN EXCHANGE MARKET: THE CASE OF VIETNAM .Griffith Business School Department of Accounting, Finance and Economics Gold Coast campus, Griffith University, Queensland 4222, Australia d.bui@griffith.edu.au*
- ❖ *Nita Ghei and Steven B. Kamin :The Use of the Parallel Market Rate as a Guide to Setting the Official Exchange Rate. rev n°. 12.*
- ❖ *Kem Reat Viseth: Currency Substitution and Financial Sector Developments in Cambodia - Economics of Development. National Centre for Development Studies (NCDS)/ Asia Pacific School of Economics and Management (APSEM) / The Australian National University (ANU)*
- ❖ *BOUZAR Chabha. L’histoire mouvementee du taux de change du DINAR. BULLETIN - d’information .N° 1+3. 1998. Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou.*
- ❖ *Règlement 95/05 du 13 décembre 1995 et l’instruction 8/96 du 18 décembre 1996.*
- ❖ *Bahmani-Oskooee, M. (1993):Black market exchange rates versus official exchange rates in testing purchasing power parity: an examination of Iranian rial, Applied Economics, Volume 25, 1993 - [Issue 4](#)*
- ❖ *Naoufel Ziadi et Ali Abdalah : Taux de change, ouverture et croissance économique au Maghreb,colloque international : «Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale d es pays du Maghreb et du Proche–Orient» Rabat – Maroc, 19-20 octobre 2007 pp: 03-04.*
- ❖ *Naoufel Ziadi et Ali Abdalah : Taux de change, ouverture et croissance économique au Maghreb,colloque international : «Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale d es pays du Maghreb et du Proche–Orient» Rabat – Maroc, 19-20 octobre 2007 .*
- ❖ *Bailliu. J and Lafrance. R and Perrault. J.F: Does exchange rate policy matter for growth ? Bank of Canada, Working Paper 2002/17, June*

- ❖ *Ashwini Jayaratnam: How Does The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct Investment (FDI)? Department of Economics, Stanford University May 12, 2003.*
- ❖ *Albert Makochekanwa: Zimbabwe's Black Market for Foreign Exchange/ Department of Economics, University of Pretoria, South Africa- University of Pretoria Working Paper: 2007-13 July 2007.*
- ❖ *Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2012, Rapport Annuel du Centre National de l'Informatique et des Statistiques.*
- ❖ *Commerce Extérieur de l'Algérie en 2013, Mars 2014, Publication des Services Economiques Régional, Ambassade de France en Algérie.*
- ❖ *www.Christian -Bilalès p.net le 02/12/2013*
- ❖ *Ibrahim A. Elbadawi : Macroeconomic Management and the Black Market for Foreign Exchange in Sudan, working PAPERS Macroeconomic adjustment and Growth - The World Bank February 1 992 /WPS 859 /*
- ❖ *Kazem Yavari : The Effects of Exchange Rate Unification Policy on Inflation, Black Market Premium and the Real Exchange Rate in Iran / University of Imam Sadiq (a.s) August 08/2002 Sixth ERC/METU International Conference in Economics Ankara, Turkey*
- ❖ *Ibrahim Ahmed Anour and Norman Edward Cameron : Parallel Market Premia and Misalignment of Official Exchange Rates - journal of economic development / volume 22, number 1, june 1997.*

LES THÈSES DE DOCTORAT:

- ❖ *LEOPOLDO M. AVELLÁN: Essays on multiple exchange rate systems, Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy 2005.*
- ❖ *Ali Abdallah : Taux de change et performances économiques dans les pays en développement: l'exemple du Maghreb, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économique –paris 2006.*

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) لجميع المتغيرات.

variables	Test PP		Test ADF	
	1st Diff	level	1st Diff	level
Z	10.35***	1.78	7.23***	0.91
REER	3.28***	1.60	5.23***	1.70
M2/TCE	-	2.70***	-	2.70***
TOT	7.50***	2.17	7.50***	2.52
GDP	8.58***	2.35	7.19***	1.71
IR		4.41***		4.41***
BC	6.14	1.69	5.32	1.61
INF	5.40	2.19	5.38	2.07
INVES	7.76	2.08	4.35	1.61
OPEN	4.52	2.34	4.25	2.43
TIR	6.64	3.18	4.35	2.79
GOV	3.97	1.86	4.26	2.43
IMP	6.20	1.95	5.50	1.98
M2	4.43	1.26	4.47	1.60
RINT	5.90	2.12	6.50	1.52
NFA	12.06	0.87	12.06	0.87
OIL	5.50	1.44	5.51	1.31
BP	6.09	1.72	6.09	1.65
MES	5.92	1.23	5.92	1.23
		2.62 / 1.94 / 1.61		

EViews9 برنامج على اعتمادا الباحث إعداد من: المصدر

الملحق 02 : نتائج تقدير نموذج ARDL.

*Dependent Variable: Z**Method: ARDL**Sample (adjusted): 1984 2016**Included observations: 33 after adjustments**Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)**Model selection method: Akaike info criterion (AIC)**Dynamic regressors (4 lags, automatic): TOT IR IRE M GDP**Fixed regressors: C**Number of models evaluated: 12500**Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4, 4)*

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.*</i>
<i>Z(-1)</i>	<i>-0.567092</i>	<i>0.298195</i>	<i>-1.901749</i>	<i>0.1534</i>
<i>Z(-2)</i>	<i>-0.181595</i>	<i>0.337812</i>	<i>-0.537564</i>	<i>0.6282</i>
<i>Z(-3)</i>	<i>-2.079147</i>	<i>0.581671</i>	<i>-3.574436</i>	<i>0.0374</i>
<i>Z(-4)</i>	<i>-2.573535</i>	<i>0.718883</i>	<i>-3.579909</i>	<i>0.0373</i>
<i>TOT</i>	<i>-1.869015</i>	<i>0.328189</i>	<i>-5.694927</i>	<i>0.0107</i>
<i>TOT(-1)</i>	<i>0.464461</i>	<i>0.603333</i>	<i>0.769824</i>	<i>0.4975</i>
<i>TOT(-2)</i>	<i>0.876977</i>	<i>0.866400</i>	<i>1.012208</i>	<i>0.3860</i>
<i>TOT(-3)</i>	<i>-2.509796</i>	<i>0.874003</i>	<i>-2.871609</i>	<i>0.0640</i>
<i>TOT(-4)</i>	<i>-0.852169</i>	<i>0.342220</i>	<i>-2.490123</i>	<i>0.0885</i>
<i>IR</i>	<i>3.68E-09</i>	<i>1.48E-09</i>	<i>2.486749</i>	<i>0.0887</i>
<i>IR(-1)</i>	<i>-5.14E-09</i>	<i>2.89E-09</i>	<i>-1.778777</i>	<i>0.1733</i>
<i>IR(-2)</i>	<i>4.36E-09</i>	<i>2.78E-09</i>	<i>1.569051</i>	<i>0.2146</i>
<i>IR(-3)</i>	<i>3.27E-09</i>	<i>2.50E-09</i>	<i>1.311983</i>	<i>0.2809</i>
<i>IR(-4)</i>	<i>-3.98E-09</i>	<i>1.66E-09</i>	<i>-2.398962</i>	<i>0.0960</i>
<i>IRE</i>	<i>4.575472</i>	<i>0.821498</i>	<i>5.569666</i>	<i>0.0114</i>
<i>IRE(-1)</i>	<i>1.640416</i>	<i>1.640818</i>	<i>0.999755</i>	<i>0.3911</i>
<i>IRE(-2)</i>	<i>-0.101185</i>	<i>1.154901</i>	<i>-0.087614</i>	<i>0.9357</i>
<i>IRE(-3)</i>	<i>7.146520</i>	<i>2.797717</i>	<i>2.554411</i>	<i>0.0836</i>
<i>IRE(-4)</i>	<i>-4.287018</i>	<i>1.303595</i>	<i>-3.288613</i>	<i>0.0461</i>
<i>M</i>	<i>-146.1462</i>	<i>40.32976</i>	<i>-3.623780</i>	<i>0.0362</i>
<i>M(-1)</i>	<i>-14.58577</i>	<i>19.49794</i>	<i>-0.748067</i>	<i>0.5087</i>
<i>M(-2)</i>	<i>60.87676</i>	<i>31.04872</i>	<i>1.960685</i>	<i>0.1448</i>
<i>M(-3)</i>	<i>-94.41208</i>	<i>40.07581</i>	<i>-2.355837</i>	<i>0.0998</i>
<i>M(-4)</i>	<i>22.56037</i>	<i>12.68287</i>	<i>1.778806</i>	<i>0.1733</i>
<i>GDP</i>	<i>-30.35133</i>	<i>8.132166</i>	<i>-3.732256</i>	<i>0.0335</i>
<i>GDP(-1)</i>	<i>-7.429622</i>	<i>3.129831</i>	<i>-2.373809</i>	<i>0.0982</i>
<i>GDP(-2)</i>	<i>4.214529</i>	<i>2.646514</i>	<i>1.592483</i>	<i>0.2095</i>
<i>GDP(-3)</i>	<i>-7.459823</i>	<i>2.369178</i>	<i>-3.148697</i>	<i>0.0513</i>
<i>GDP(-4)</i>	<i>-3.881435</i>	<i>2.022893</i>	<i>-1.918754</i>	<i>0.1508</i>
<i>C</i>	<i>-311.4041</i>	<i>232.2945</i>	<i>-1.340557</i>	<i>0.2725</i>
<i>R-squared</i>	<i>0.978423</i>	<i>Mean dependent var</i>	<i>37.54232</i>	
<i>Adjusted R-squared</i>	<i>0.769850</i>	<i>S.D. dependent var</i>	<i>27.40944</i>	
<i>S.E. of regression</i>	<i>13.14939</i>	<i>Akaike info criterion</i>	<i>7.410915</i>	
<i>Sum squared resid</i>	<i>518.7197</i>	<i>Schwarz criterion</i>	<i>8.771376</i>	
<i>Log likelihood</i>	<i>-92.28010</i>	<i>Hannan-Quinn criter.</i>	<i>7.868669</i>	
<i>F-statistic</i>	<i>4.691022</i>	<i>Durbin-Watson stat</i>	<i>2.971093</i>	
<i>Prob(F-statistic)</i>	<i>0.113548</i>			

الملحق رقم 03 : اختبار التكامل المشترك – اختبار الحدود-

ARDL Bounds Test *Sample: 1984 2016*

Included observations: 33

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.204794	5

Significance	10 Bound	11 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

الملحق رقم 04: تقدير معادلة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: Z

Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)

Sample: 1980 2016

Included observations: 33

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Z(-1))	4.834277	1.206791	4.005894	0.0279
D(Z(-2))	4.652682	1.280117	3.634575	0.0359
D(Z(-3))	2.573535	0.718883	3.579909	0.0373
D(TOT)	-1.869015	0.328189	-5.694927	0.0107
D(TOT(-1))	-0.876977	0.866400	-1.012208	0.3860
D(TOT(-2))	2.509796	0.874003	2.871609	0.0640
D(TOT(-3))	0.852169	0.342220	2.490123	0.0885
D(IR)	0.000000	0.000000	2.486749	0.0887
D(IR(-1))	-0.000000	0.000000	-1.569051	0.2146
D(IR(-2))	-0.000000	0.000000	-1.311983	0.2809
D(IR(-3))	0.000000	0.000000	2.398962	0.0960
D(IRERE)	4.575472	0.821498	5.569666	0.0114
D(IRERE(-1))	0.101185	1.154901	0.087614	0.9357
D(IRERE(-2))	-7.146520	2.797717	-2.554411	0.0836
D(IRERE(-3))	4.287018	1.303595	3.288613	0.0461
D(M)	-146.146176	40.329763	-3.623780	0.0362
D(M(-1))	-60.876757	31.048717	-1.960685	0.1448
D(M(-2))	94.412080	40.075811	2.355837	0.0998
D(M(-3))	-22.560373	12.682874	-1.778806	0.1733
D(GDP)	-30.351330	8.132166	-3.732256	0.0335
D(GDP(-1))	-4.214529	2.646514	-1.592483	0.2095
D(GDP(-2))	7.459823	2.369178	3.148697	0.0513
D(GDP(-3))	3.881435	2.022893	1.918754	0.1508
CointEq(-1)	-6.401369	1.358787	-4.711091	0.0181

$$\text{Cointeq} = Z - (-0.6076 * \text{TOT} + 0.0000 * \text{IR} + 1.4019 * \text{IRERE} - 26.8235 * \text{M} - 7.0153 * \text{GDP} - 48.6465)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT	-0.607611	0.183263	-3.315512	0.0452
IR	0.000000	0.000000	6.587101	0.0071
IRERE	1.401919	0.211402	6.631537	0.0070
M2/TCE	-26.823463	4.726987	-5.674537	0.0108
GDP	-7.015324	1.054797	-6.650875	0.0069
C	-48.646484	30.544548	-1.592640	0.2095

الملحق رقم 05: اختبار الارتباط التسلسلي *LM Test***Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**

F-statistic	0.652116	Prob. F(2,1)	0.6588
Obs*R-squared	18.67853	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

الملحق رقم 06: اختبار RAMSEY REST

Ramsey RESET Test**Equation: EQ01**

**Specification: Z Z(-1) Z(-2) Z(-3) Z(-4) TOT TOT(-1) TOT(-2) TOT(-3)
TOT(-4) IR IR(-1) IR(-2) IR(-3) IR(-4) IREIRE IREIRE(-1) IREIRE(-2)
IREIRE(-3) IREIRE(-4) M M(-1) M(-2) M(-3) M(-4) GDP GDP(-1)
GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) C**

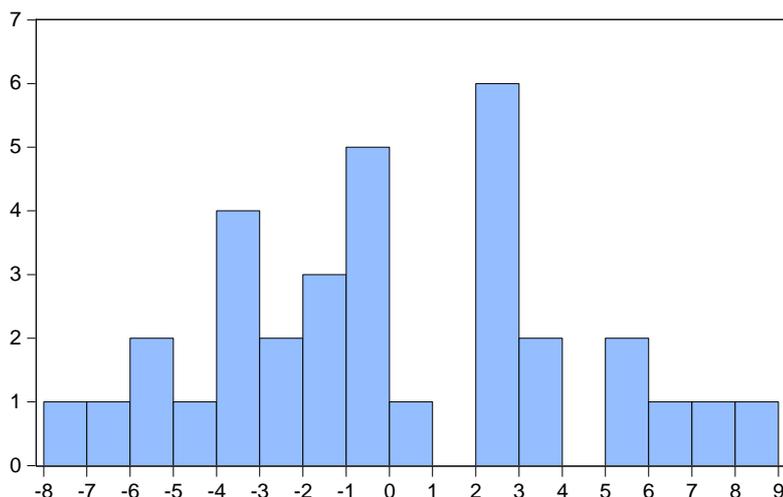
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.016370	2	0.9884
F-statistic	0.000268	(1, 2)	0.9884

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.069490	1	0.069490
Restricted SSR	518.7197	3	172.9066
Unrestricted SSR	518.6502	2	259.3251

الملحق رقم 07: اختبار Jarque-Bera لـ Normality

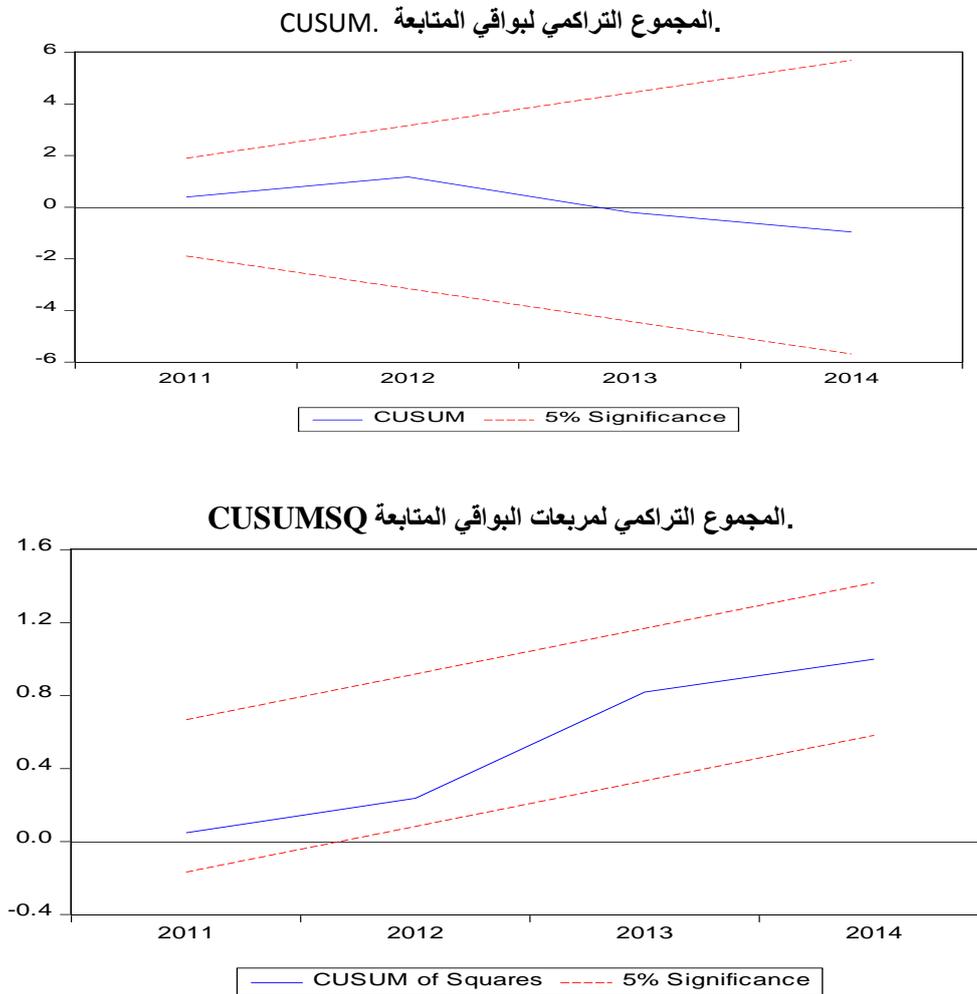


Series: Residuals	
Sample 1984 2016	
Observations 33	
Mean	1.26e-13
Median	-0.548960
Maximum	8.097031
Minimum	-7.535964
Std. Dev.	4.026163
Skewness	0.231897
Kurtosis	2.268124
Jarque-Bera	1.032277
Probability	0.596821

الملحق رقم 08: اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ

<i>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</i>			
<i>F-statistic</i>	1.271158	Prob. F(29,3)	0.4889
<i>Obs*R-squared</i>	30.51653	Prob. Chi-Square(29)	0.3886
<i>Scaled explained SS</i>	0.159912	Prob. Chi-Square(29)	1.0000

الملحق رقم 9: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر



الملحق رقم 10 : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Sample (adjusted): 1982 2016
 Included observations: 30 after adjustments
 Series: GDP INVES INF Z BC
 Lags interval (in first differences): 1 to 1
 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.637283	64.42407	69.81889	0.1250
At most 1	0.491017	34.00009	47.85613	0.5019
At most 2	0.298852	13.73986	29.79707	0.8549
At most 3	0.097618	3.088764	15.49471	0.9627
At most 4	0.000241	0.007241	3.841466	0.9318

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.637283	30.42398	33.87687	0.1223
At most 1	0.491017	20.26023	27.58434	0.3234
At most 2	0.298852	10.65110	21.13162	0.6820
At most 3	0.097618	3.081523	14.26460	0.9411
At most 4	0.000241	0.007241	3.841466	0.9318

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 11: تحديد عدد التأخرات في النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-433.8270	NA	3491605.	29.25513	29.48867	29.32984
1	-385.5211	77.28943*	758689.4 *	27.70141*	29.10260*	28.14966*
2	-365.1663	25.78281	1203444.	28.01108	30.57995	28.83289

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 12: نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير متجه الانحدار الذاتي VAR

بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

Dependent Variable: GDP

Method: Least Squares

Sample (adjusted): 1982 2016

Included observations: 31 after adjustments

$$GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*GDP(-2) + C(3)*INVES(-1) + C(4)*INVES(-2) + C(5)*INF(-1) + C(6)*INF(-2) + C(7)*Z(-1) + C(8)*Z(-2) + C(9)*BC(-1) + C(10)*BC(-2) + C(11)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.172294	0.210980	0.816636	0.4238
C(2)	-0.046534	0.203424	-0.228754	0.8214
C(3)	-1.051686	1.089810	-0.965018	0.3461
C(4)	1.238296	0.871974	1.420107	0.1710
C(5)	-0.198479	0.083323	-2.382043	0.0273
C(6)	0.155954	0.104806	1.488023	0.1523
C(7)	-0.023348	0.016969	-1.375922	0.1841
C(8)	-0.020014	0.014215	-1.407932	0.1745
C(9)	-0.069418	0.059981	-1.157326	0.2608
C(10)	0.169664	0.087889	1.930438	0.0679
C(11)	3.450510	1.447208	2.384253	0.0271
R-squared	0.542038	Mean dependent var		2.930968
Adjusted R-squared	0.313057	S.D. dependent var		2.234576
S.E. of regression	1.852062	Akaike info criterion		4.341899
Sum squared resid	68.60271	Schwarz criterion		4.850733
Log likelihood	-56.29944	Hannan-Quinn criter.		4.507767
Durbin-Watson stat	1.850757			

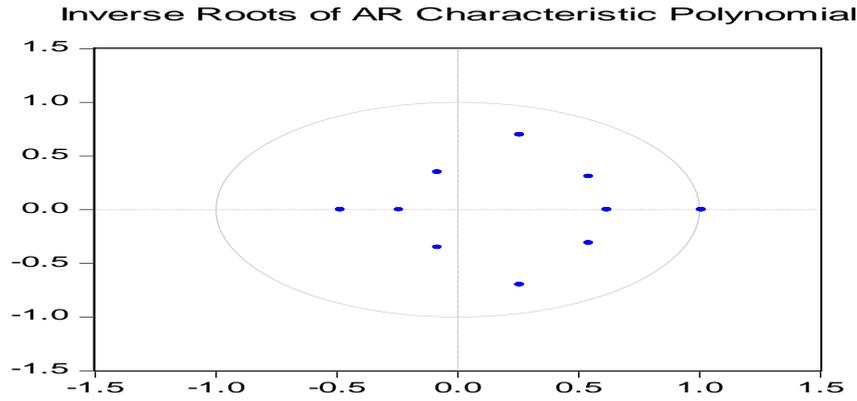
الملحق رقم 13: معادلة تقدير النموذج

$$GDP = 0.172293896823 * GDP(-1) - 0.0465339873186 * GDP(-2) - 1.05168616721 * INVES(-1) + 1.23829577513 * INVES(-2) - 0.198478752038 * INF(-1) + 0.155954067563 * INF(-2) - 0.0233484669307 * Z(-1) - 0.0200136507525 * Z(-2) - 0.0694175549789 * BC(-1) + 0.169663823313 * BC(-2) + 3.45051041795$$

الملحق رقم 14: اختبار العلاقة السببية

DEPENDENT VARIABLE					
	GDP	INF	INVES	Z	BC
GDP		0.82	0.42	0.50	0.26
INF	0.04		0.19	0.77	0.82
INVES	0.24	0.26		0.77	0.20
Z	0.04	0.43	0.58		0.53
BC	0.058	0.03	0.07	0.36	

الملحق رقم 15 : استقرارية النموذج

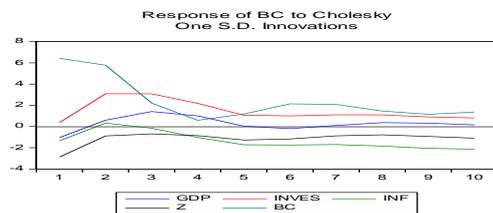
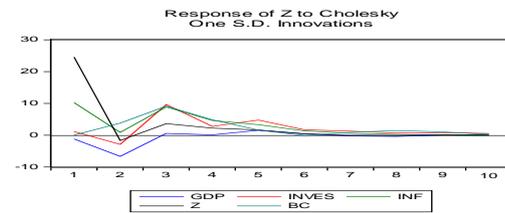
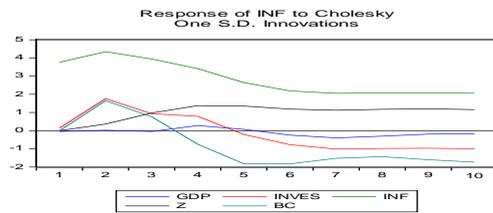
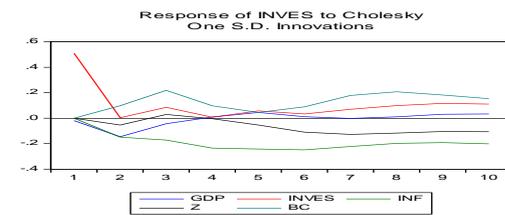
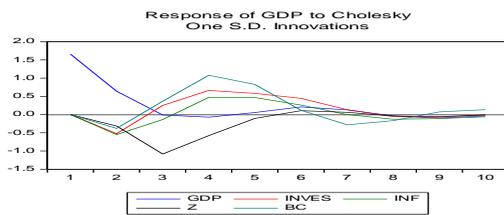


الملحق رقم 16: تحليل التباين

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	GDP	INVES	INF	Z	BC
1	1.659288	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.996392	79.31553	6.925513	7.617260	2.515571	3.626126
3	2.319267	58.77178	6.303326	5.991162	23.77235	5.161384
4	2.746330	41.98648	10.31492	7.236622	21.38441	19.07757
5	2.966307	36.02414	12.67852	8.679096	18.46149	24.15675
6	3.021801	35.19027	14.36641	9.106264	17.91146	23.42559
7	3.041250	34.91906	14.37393	8.990176	17.72422	23.99262
8	3.049592	34.74202	14.33097	9.116042	17.64297	24.16800
9	3.055457	34.70532	14.33444	9.218092	17.60978	24.13237
10	3.059258	34.63244	14.29902	9.234597	17.56788	24.26605

الملحق رقم 17: استجابة النمو الاقتصادي للصدمات في محدداته



الملحق رقم 18: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value	Prob.**
R=0	0.809579	110.1379	95.75366	0.0035
≤	0.549008	60.38237	69.81889	0.2238

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

الملحق رقم 19: اختبار VECM

Vector Error Correction Estimates

Date: 10/23/18 Time: 22:43

Sample (adjusted): 1983 2016

Included observations: 28 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

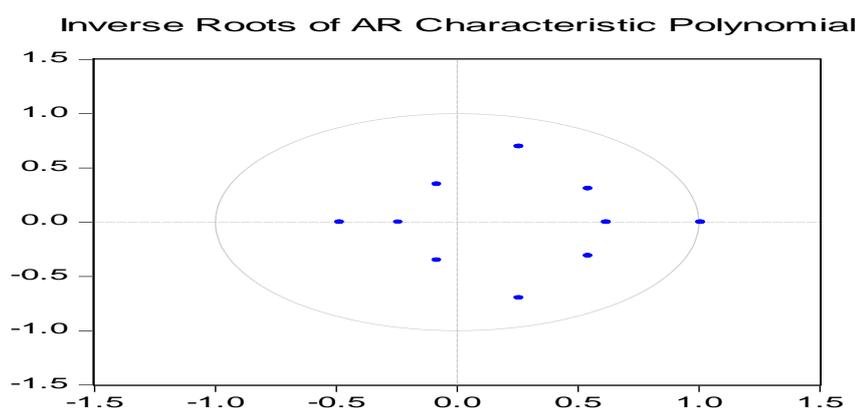
Cointegrating Eq:	CointEq1					
INVES(-1)	1.000000					
GDP(-1)	0.339450 (0.03570) [9.50876]					
OPEN(-1)	-0.045165 (0.00434) [-10.4045]					
Z(-1)	0.019798 (0.00239) [8.28829]					
GOV(-1)	0.185294 (0.02536) [7.30659]					
TIR(-1)	-0.068920 (0.00571) [-12.0736]					
C	-2.583131					
Error Correction:	D(INVES)	D(GDP)	D(OPEN)	D(Z)	D(GOV)	D(TIR)
CointEq1	-0.863581 (0.41682) [-2.07184]	-3.836552 (1.70633) [-2.24842]	-2.566568 (5.41105) [-0.47432]	-35.88871 (28.1507) [-1.27488]	-0.151357 (1.47317) [-0.10274]	8.355777 (5.86922) [1.42366]
D(INVES(-1))	-0.399863 (0.31284) [-1.27815]	2.124606 (1.28069) [1.65895]	5.019020 (4.06129) [1.23582]	-5.478502 (21.1286) [-0.25929]	-0.489545 (1.10569) [-0.44275]	-8.542239 (4.40517) [-1.93914]
D(INVES(-2))	-0.450278 (0.21919) [-2.05426]	-0.271694 (0.89731) [-0.30279]	1.213603 (2.84551) [0.42650]	6.542902 (14.8036) [0.44198]	0.227456 (0.77470) [0.29361]	0.111423 (3.08644) [0.03610]
D(GDP(-1))	0.164172 (0.12355) [1.32884]	0.845876 (0.50576) [1.67250]	0.869927 (1.60384) [0.54240]	7.232990 (8.34388) [0.86686]	-0.113286 (0.43665) [-0.25944]	-2.167582 (1.73964) [-1.24600]
D(GDP(-2))	0.031470	0.565708	1.381373	4.362963	-0.365964	-2.943237

	(0.08233)	(0.33704)	(1.06882)	(5.56050)	(0.29099)	(1.15932)
	[0.38223]	[1.67844]	[1.29242]	[0.78464]	[-1.25765]	[-2.53876]
<i>D(OPEN(-1))</i>	-0.043044	-0.103072	0.006232	-1.240570	0.005798	0.851485
	(0.04160)	(0.17031)	(0.54009)	(2.80981)	(0.14704)	(0.58582)
	[-1.03460]	[-0.60519]	[0.01154]	[-0.44151]	[0.03943]	[1.45348]
<i>D(OPEN(-2))</i>	0.024108	-0.151276	-0.446691	-0.423758	0.073992	0.010551
	(0.02817)	(0.11533)	(0.36573)	(1.90270)	(0.09957)	(0.39670)
	[0.85572]	[-1.31168]	[-1.22136]	[-0.22271]	[0.74310]	[0.02660]
<i>D(Z(-1))</i>	0.006907	0.058406	0.088215	-0.287512	-0.014784	-0.130758
	(0.00620)	(0.02538)	(0.08048)	(0.41869)	(0.02191)	(0.08729)
	[1.11414]	[2.30140]	[1.09612]	[-0.68669]	[-0.67474]	[-1.49790]
<i>D(Z(-2))</i>	0.002255	0.011168	0.039003	-0.140598	0.004921	-0.042003
	(0.00372)	(0.01524)	(0.04833)	(0.25144)	(0.01316)	(0.05242)
	[0.60569]	[0.73275]	[0.80700]	[-0.55918]	[0.37398]	[-0.80123]
<i>D(GOV(-1))</i>	0.022053	0.873840	-0.302954	5.850421	0.437503	1.367251
	(0.09090)	(0.37212)	(1.18007)	(6.13923)	(0.32128)	(1.27998)
	[0.24260]	[2.34825]	[-0.25673]	[0.95296]	[1.36177]	[1.06818]
<i>D(GOV(-2))</i>	0.098780	0.334040	0.719691	-4.536384	-0.215982	-3.169893
	(0.11155)	(0.45666)	(1.44813)	(7.53382)	(0.39426)	(1.57075)
	[0.88552]	[0.73149]	[0.49698]	[-0.60214]	[-0.54782]	[-2.01808]
<i>D(TIR(-1))</i>	-0.055130	-0.357987	-0.232248	-3.478713	-0.010971	-0.178992
	(0.03753)	(0.15365)	(0.48724)	(2.53484)	(0.13265)	(0.52849)
	[-1.46887]	[-2.32994]	[-0.47666]	[-1.37236]	[-0.08271]	[-0.33868]
<i>D(TIR(-2))</i>	-0.040577	-0.272829	-0.617483	-0.241876	0.109580	1.124398
	(0.04236)	(0.17340)	(0.54989)	(2.86077)	(0.14971)	(0.59645)
	[-0.95794]	[-1.57338]	[-1.12292]	[-0.08455]	[0.73196]	[1.88515]
<i>C</i>	-0.079031	-0.758289	-0.186718	-3.724019	0.037813	-0.574305
	(0.10487)	(0.42932)	(1.36143)	(7.08278)	(0.37065)	(1.47671)
	[-0.75359]	[-1.76627]	[-0.13715]	[-0.52578]	[0.10202]	[-0.38891]
<i>R-squared</i>	0.662653	0.507832	0.324127	0.573912	0.436263	0.663661
<i>Adj. R-squared</i>	0.349402	0.050820	-0.303469	0.178260	-0.087208	0.351346
<i>Sum sq. resids</i>	3.011718	50.47160	507.5564	13737.25	37.62067	597.1470
<i>S.E. equation</i>	0.463813	1.898714	6.021132	31.32463	1.639265	6.530954
<i>F-statistic</i>	2.115408	1.111200	0.516458	1.450546	0.833405	2.124973
<i>Log likelihood</i>	-8.514564	-47.97917	-80.29392	-126.4695	-43.86517	-82.56970
<i>Akaike AIC</i>	1.608183	4.427083	6.735280	10.03354	4.133226	6.897836
<i>Schwarz SC</i>	2.274285	5.093186	7.401383	10.69964	4.799329	7.563938
<i>Mean dependent</i>	0.015077	-0.214286	0.035714	0.880536	0.063289	-0.400000
<i>S.D. dependent</i>	0.575025	1.948880	5.273850	34.55562	1.572146	8.109051
<i>Determinant resid covariance (dof adj.)</i>		421732.8				
<i>Determinant resid covariance</i>		6589.576				
<i>Log likelihood</i>		-361.4871				
<i>Akaike information criterion</i>		32.24908				
<i>Schwarz criterion</i>		36.53116				

الملحق رقم 20 : اختبار العلاقة السببية

	INVES	GDP	OPEN	Z	GOV	TIR
INVES		0.25	0.39	0.88	0.88	0.14
GDP	0.24		0.32	0.67	0.23	0.02
OPEN	0.37	0.37		0.89	0.75	0.34
Z	0.53	0.05	0.53		0.52	0.32
GOV	0.63	0.03	0.86	0.56		0.09
TIR	0.03	0.06	0.49	0.21	0.57	

الملحق رقم 21 : استقرارية النموذج -VECM-



الملحق رقم 22 : اختبار عدم التباين

Joint test:

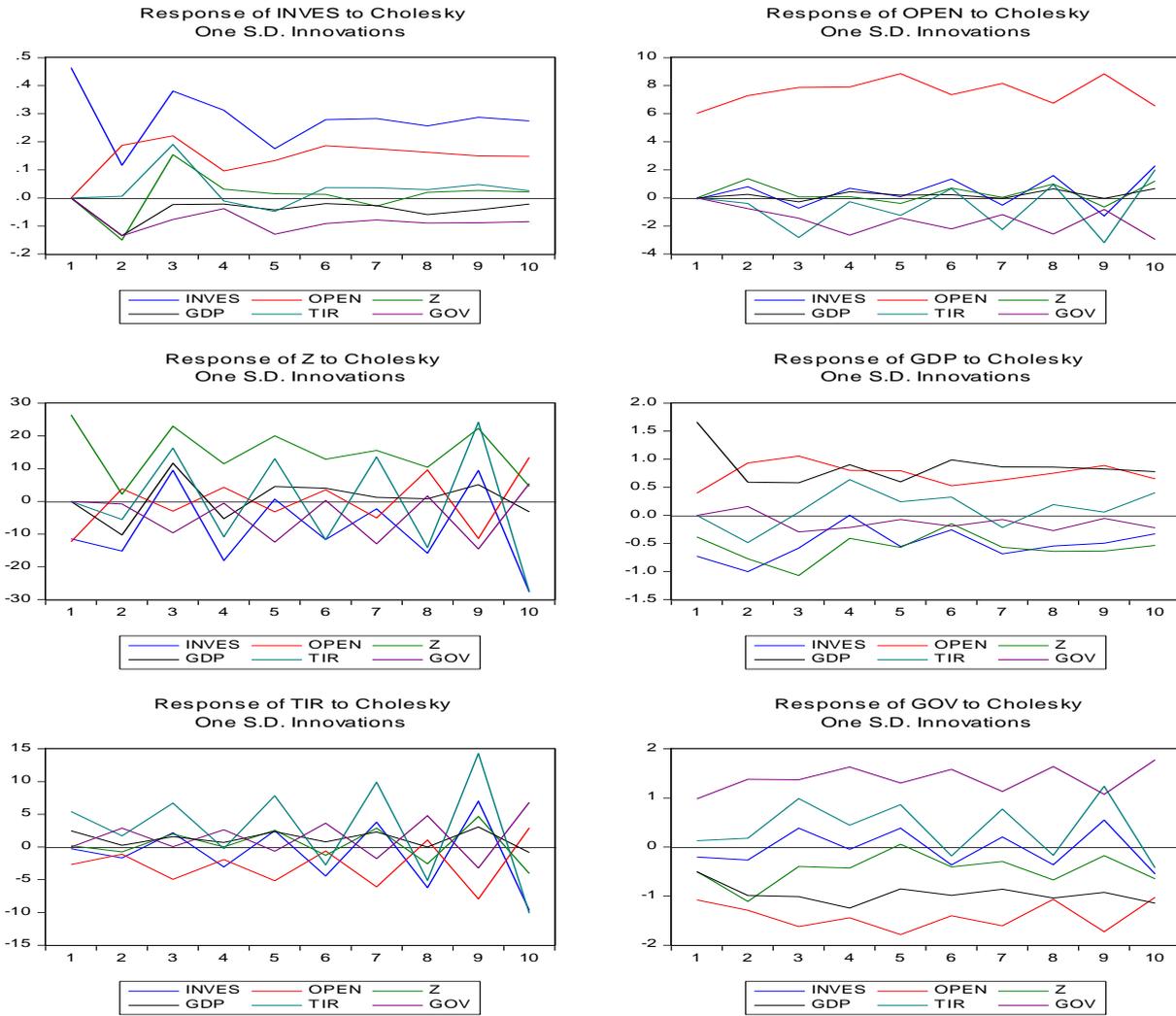
Chi-sq	df	Prob.
560.8065	546	0.3212

الملحق رقم 23 : تحليل تباين الاستثمار الأجنبي المباشر

Variance Décomposition of INVES:

Period	S.E.	INVES	GDP	OPEN	Z	GOV	TIR
1	0.463813	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.567763	70.91022	0.843170	12.93569	9.645140	5.494334	0.171454
3	0.763424	64.11355	0.472641	16.12500	8.925585	3.493602	6.869624
4	0.832310	68.04461	0.402891	15.00512	7.604552	3.158247	5.784578
5	0.873058	65.87272	0.390642	16.19270	6.914907	5.246503	5.382527
6	0.940646	65.52146	0.383650	17.88027	5.964039	5.351442	4.899134
7	1.002257	65.68394	0.376817	18.79097	5.373583	5.246255	4.528431
8	1.053405	65.39391	0.391267	19.69677	4.867811	5.401252	4.248989
9	1.107770	65.84779	0.366338	19.81106	4.423954	5.425873	4.124989
10	1.154653	66.25958	0.341893	19.93110	4.090535	5.480054	3.896830

الملحق رقم 24 : استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للخدمات في محدداته



الملحق رقم 25 : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 10/28/18 Time: 22:45
 Sample (adjusted): 1982 2016
 Included observations: 35 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: INF Z GDP IMP
 Lags interval (in first differences): 1 to 1
 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.443866	41.19184	47.85613	0.1826
At most 1	0.348582	20.65573	29.79707	0.3794
At most 2	0.110346	5.654589	15.49471	0.7359
At most 3	0.043656	1.562305	3.841466	0.2113

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 26: تقدير SVAR

Structural VAR Estimates
Sample (adjusted): 1982 2016
Included observations: 35 after adjustments
Estimation method: method of scoring (analytic derivatives)
Convergence achieved after 28 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$

Restriction Type: short-run text form

@e1 = C(1)@u1*

@e2 = C(2)@e1 + C(3)*@u2*

@e3 = C(4)@e1 + C(5)*@e2 + C(6)*@u3*

@e4 = C(7)@e1 + C(8)*@e2 + C(9)*@e3 + C(10)*@u4*

@e5 = C(11)@e1 + C(12)*@e2 + C(13)*@e3 + C(14)*@e4 + C(15)*@u5*

where

@e1 represents INF residuals

@e2 represents IMP residuals

@e3 represents Z residuals

@e4 represents GDP residuals

@e5 represents M2 residuals

	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>z-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>C(2)</i>	0.102487	0.100304	1.021768	0.3069
<i>C(4)</i>	-1.752248	0.975790	-1.795722	0.0725
<i>C(5)</i>	4.313404	1.620398	2.661941	0.0078
<i>C(7)</i>	-0.010232	0.065588	-0.155998	0.8760
<i>C(8)</i>	0.245262	0.114284	2.146074	0.0319
<i>C(9)</i>	-0.005070	0.010872	-0.466391	0.6409
<i>C(11)</i>	-0.342932	0.195185	-1.756954	0.0789
<i>C(12)</i>	0.782239	0.361662	2.162900	0.0305
<i>C(13)</i>	0.029851	0.032442	0.920112	0.3575
<i>C(14)</i>	-0.747784	0.502851	-1.487088	0.1370
<i>C(1)</i>	4.585031	0.548016	8.366600	0.0000
<i>C(3)</i>	2.720787	0.325196	8.366600	0.0000
<i>C(6)</i>	26.08256	3.117463	8.366600	0.0000
<i>C(10)</i>	1.677565	0.200507	8.366600	0.0000
<i>C(15)</i>	4.990599	0.596491	8.366600	0.0000

Log likelihood -525.1602

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.102487	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
1.752248	-4.313404	1.000000	0.000000	0.000000
0.010232	-0.245262	0.005070	1.000000	0.000000
0.342932	-0.782239	-0.029851	0.747784	1.000000

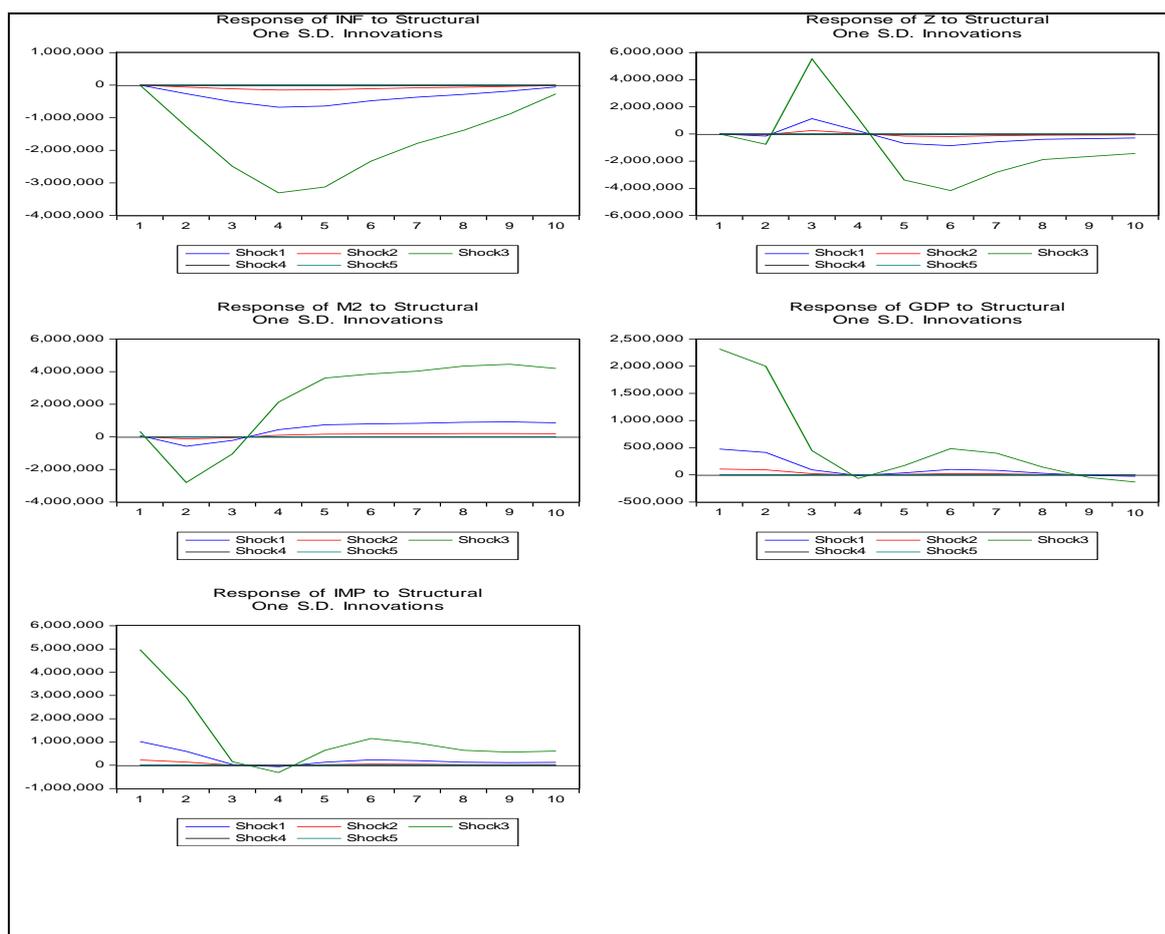
Estimated B matrix:

4.585031	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	2.720787	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	26.08256	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.677565	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	4.990599

الملاحق رقم 27 : جدول تحليل التباين

Variance Decomposition of INF:						
Period	S.E.	INF	Z	M2	GDP	IMP
1	4.585031	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	6.279066	92.16108	0.860820	1.862877	4.801624	0.313598
3	7.105637	90.69891	0.840267	1.817787	4.936226	1.706812
4	7.577776	86.88441	1.341039	1.600475	5.186126	4.987949
5	7.922726	83.58139	1.519257	1.612519	5.072095	8.214734
6	8.208347	79.87556	3.068128	2.488529	4.865799	9.701985
7	8.501519	75.02502	5.706762	4.548640	4.698678	10.02090
8	8.787338	70.22567	8.099994	7.276825	4.631912	9.765597
9	9.050171	66.49184	9.656221	9.980885	4.584751	9.286301
10	9.285590	64.04976	10.31043	12.31664	4.497990	8.825180

الملاحق الإحصائي رقم 28 : دوال الاستجابة اللحظية الهيكلية



الملحق رقم 29 : تقدير سعر الصرف الحقيقي

*Dependent Variable: LOG(REER)**Method: Least Squares**Date: 11/02/18 Time: 09:40**Sample (adjusted): 1980 2014**Included observations: 35 after adjustments*

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>C</i>	<i>-3.417975</i>	<i>1.894499</i>	<i>-1.804158</i>	<i>0.0813</i>
<i>LOG(TOT)</i>	<i>0.426534</i>	<i>0.172903</i>	<i>2.466898</i>	<i>0.0196</i>
<i>LOG(GOV)</i>	<i>2.040015</i>	<i>0.478301</i>	<i>4.265126</i>	<i>0.0002</i>
<i>LOG(RINT)</i>	<i>0.636708</i>	<i>0.179647</i>	<i>3.544217</i>	<i>0.0013</i>
<i>NFA</i>	<i>-3.96E-19</i>	<i>2.43E-19</i>	<i>-1.630156</i>	<i>0.1135</i>
<i>R-squared</i>	<i>0.620880</i>	<i>Mean dependent var</i>		<i>5.077304</i>
<i>Adjusted R-squared</i>	<i>0.570331</i>	<i>S.D. dependent var</i>		<i>0.543784</i>
<i>S.E. of regression</i>	<i>0.356446</i>	<i>Akaike info criterion</i>		<i>0.906294</i>
<i>Sum squared resid</i>	<i>3.811606</i>	<i>Schwarz criterion</i>		<i>1.128486</i>
<i>Log likelihood</i>	<i>-10.86014</i>	<i>Hannan-Quinn criter.</i>		<i>0.982995</i>
<i>F-statistic</i>	<i>12.28265</i>	<i>Durbin-Watson stat</i>		<i>0.662844</i>
<i>Prob(F-statistic)</i>	<i>0.000005</i>			

الملحق رقم 30 : تقدير نموذج NARDL

Dependent Variable: D(BP)
 Method: Stepwise Regression
 Sample (adjusted): 1985 2016
 Included observations: 32 after adjustments
 Number of always included regressors: 8
 Number of search regressors: 34
 Selection method: Uni-directional
 Stopping criterion: p-value = 0.1
 Note: final equation sample is larger than stepwise sample (rejected regressors contain missing values)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	-29.19851	3.188498	-9.157450	0.0117
BP(-1)	-0.666071	0.100578	-6.622412	0.0221
Z_P(-1)	-0.258616	0.035886	-7.206622	0.0187
Z_N(-1)	0.161543	0.032465	4.975948	0.0381
OIL(-1)	0.727861	0.070139	10.37739	0.0092
MESAL_P(-1)	0.245512	0.036364	6.751445	0.0212
MESAL_N(-1)	-0.098264	0.023463	-4.187999	0.0526
IR(-1)	-3.89E-15	3.08E-16	-12.62106	0.0062
DOIL	0.472412	0.040749	11.59318	0.0074
DIR(-3)	5.89E-16	4.32E-16	1.363787	0.3058
DGDP(-2)	0.005301	0.120144	0.044123	0.9688
DZ_N(-4)	-0.007928	0.013446	-0.589630	0.6152
DGDP	-0.375570	0.099286	-3.782688	0.0633
DGDP(-1)	-0.775341	0.120016	-6.460336	0.0231
DOIL(-1)	-0.340390	0.080192	-4.244677	0.0513
DIR(-1)	1.72E-15	2.47E-16	6.963841	0.0200
DZ_P(-4)	-0.164576	0.038454	-4.279797	0.0505
DZ_P(-1)	0.231406	0.032297	7.164839	0.0189
DZ_P	-0.065708	0.024421	-2.690594	0.1148
DBP(-4)	-0.571009	0.084572	-6.751760	0.0212
DGDP(-4)	0.154723	0.075424	2.051392	0.1767
DMESAL(-4)	-0.009595	0.013664	-0.702179	0.5553
DIR(-4)	9.96E-16	3.67E-16	2.712713	0.1133
DBP(-1)	0.127956	0.133265	0.960162	0.4383
DOIL(-2)	-0.462517	0.080488	-5.746399	0.0290
DMESAL(-3)	0.041030	0.015574	2.634573	0.1189
DBP(-3)	1.003226	0.179294	5.595411	0.0305
DZ_N(-2)	-0.081160	0.018422	-4.405670	0.0479
DZ_N(-1)	-0.185999	0.031829	-5.843680	0.0281
DOIL(-3)	-0.704892	0.104836	-6.723748	0.0214
R-squared	0.899699	Mean dependent var		-0.671563
Adjusted R-squared	0.905333	S.D. dependent var		9.081928
S.E. of regression	0.620427	Akaike info criterion		0.985593
Sum squared resid	0.769859	Schwarz criterion		2.359721
Log likelihood	14.23051	Hannan-Quinn criter.		1.441078
F-statistic	228.9854	Durbin-Watson stat		2.024788
Prob(F-statistic)	0.004357			

Selection Summary

No regressors were chosen by the stepwise routine

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

الملحق رقم 31: اختبار الحدود

Wald Test:

Equation: EQ05

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	43.49689	(7, 2)	0.0227
Chi-square	304.4783	7	0.0000

Null Hypothesis: $C(2) = C(3) = C(4) = C(5) = C(6) = C(7) = C(8) = 0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(2)	-0.666071	0.100578
C(3)	-0.258616	0.035886
C(4)	0.161543	0.032465
C(5)	0.727861	0.070139
C(6)	0.245512	0.036364
C(7)	-0.098264	0.023463
C(8)	-3.89E-15	3.08E-16

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق رقم 32: اشتقاق معادلة المدى الطويل

Wald Test:

Null Hypothesis: $-C(3)/C(2)=0 -C(4)/C(2)=0 -C(5)/C(2)=0 -C(6)/C(2)=0 -C(7)/C(2)=0 -C(8)/C(2)=0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(3) / C(2)	-0.388271	0.080945
-C(4) / C(2)	0.242532	0.060230
-C(5) / C(2)	1.092767	0.208064
-C(6) / C(2)	0.368597	0.088081
-C(7) / C(2)	-0.147528	0.028742
-C(8) / C(2)	-5.84E-15	9.13E-16

Delta method computed using analytic derivatives.

الملحق رقم 33: اختبار عدم التماثل لعلاوة سعر الصرف الموازي

Wald Test:
Equation: EQ05

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-4.619600	2	0.0438
F-statistic	21.34070	(1, 2)	0.0438
Chi-square	21.34070	1	0.0000

Null Hypothesis: $-C(3)/C(2) = -C(4)/C(2)$
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
$-C(3)/C(2) + C(4)/C(2)$	-0.630803	0.136549

Delta method computed using analytic derivatives.

الملحق رقم 34 : اختبار عدم التماثل لاختلال سعر الصرف الحقيقي

Wald Test:
Equation: EQ05

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	4.979785	2	0.0380
F-statistic	24.79826	(1, 2)	0.0380
Chi-square	24.79826	1	0.0000

Null Hypothesis: $-C(6)/C(2) = -C(7)/C(2)$
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
$-C(6)/C(2) + C(7)/C(2)$	0.516125	0.103644

Delta method computed using analytic derivatives.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فحص محددات ودراسة تأثير علاوة سعر الصرف الموازي على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 بالتركيز على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وهي النمو الاقتصادي، التضخم، الاستثمار، الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات. تظهر النتائج أن وجود سعر صرف موازي له مردود سلبي على الأداء الاقتصادي للدولة ككل ويتمثل ذلك في انخفاض النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة وبالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية : علاوة سعر الصرف الموازي، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، ميزان المدفوعات، نماذج الاقتصاد القياسي.

Résumé

Cette étude vise à examiner les déterminants et à étudier l'effet de la prime de change parallèle sur les performances macroéconomiques de l'Algérie au cours de la période 1980-2016, en se concentrant sur les principaux indicateurs macroéconomiques, à savoir la croissance économique, l'inflation, l'investissement et la balance des paiements.

Les résultats montrent que le taux de change parallèle a un impact négatif sur la performance économique du pays qui se traduit par une faible croissance économique, un taux d'inflation élevé et la hausse des prix relatifs des exportations, ce qui réduit la compétitivité de l'État et par conséquent la détérioration de la situation extérieure et l'épuisement des réserves de change..

Mots clés : Prime de change parallèle, croissance économique, investissement direct étranger, inflation, balance des paiements, modèles économétriques.

Abstract

This study aims to examining the determinants and effect of the parallel exchange rate premium on the macroeconomic performance in Algeria during the period 1980-2016 ,using the following macroeconomic indicators : economic growth, inflation, foreign direct investment and balance of payments.

The results show that a parallel exchange rate has a negative impact on the economic performance,. low economic growth, high inflation and rising relative export prices, which reduces the competitiveness and consequently the deterioration of the external situation and the depletion of foreign exchange reserves

Keywords: Parallel exchange premium, economic growth, foreign direct investment, inflation, balance of payments, econometric models.